محمد سعيد رمضان البوطي

عفا الله عنه

الإسلام والغرب



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمة الإسلام. والصلاة والسلام على محمد خير الأنام وعلى آله وصحبه أجمعين. وأسأل الله أن يلهمني الرشد، وأن يقيني فتنة النفس وزلة الفكر، وأن يكرمني بنعمة الإخلاص.

المحتوى

القسم الثاني

مشكلات وأخطاء تتطلب الحل والتصحيح

بين يدي هذا الكتاب

لا يخرج حديث العالم والإعلام اليوم عن أحد موضوعين اثنين:

أحدهما الأحداث الساخنة التي تندلع في عالمنا الإسلامي والتي ينفخ في أوارها فم الطغيان الغربي مستعملاً سياسة رفع الشعارات، والعمل على نقائضها.

ثانيهما: الوهدة المخبوءة التي تنتظر مآل الحضارة الغربية الزاحفة إليها، تلك الحضارة التي يتحدث الكل عن مظاهر شيخوختها وتوضُّع الأمراض الخبيثة فيها.

ومهما تكاثرت وتنوعت الأحداث والمسائل التي يروج الكلام فيها وحديث الإعلام عنها، فإنها إما أن تنطلق من أحد هذين الموضوعين، أو تنتهي إلى واحد منهما.

ولا ريب أن بين هذين الموضوعين صلة سارية لا تنقطع، إن الأخطار التي تطوف بالحضارة الغربية وتقرّبها من مغربها، تَلْفت أنظار الساسة والقادة الغربيين، إلى خطر آخر يَشْغل بالهم، ويؤرّق فكرهم، ألا وهو انبثاق شمس الإسلام من مغرب

حضارتهم، واحتلال معتقداته العلمية ومبادئه الإنسانية ومعطياته الحضارية مكان الفراغ من نفوس شعوبهم.

ومن ثم فإنهم يسابقون هذا الخطر بالسعي إلى خنق الإسلام في مهده، وإلى تقويض أركانه داخل أوطانه.. ولا شك أنهم لا يعلنون عن سعيهم إلى هذه الغاية ما وسعهم ذلك، متخذين إلى أهدافهم بدائل يصرفون بها الأذهان عن الغاية الحقيقية والوحيدة التي يطمحون إليها ويحلمون بها، كإعلانهم السعي إلى محاربة الإرهاب، وحماية إسرائيل من الجيران المتربصين بها.

وربما طرق سَمْعَك من تصريحات بعض أولئك القادة ما يوحي إليك أنهم لا يضيقون ذرعاً بالإسلام ولا يتبرمون بشيء من مبادئه، ولكنهم يحذرون على مجتمعاتهم من المغالين والمتزمتين الذين يمارسون الإرهاب لفرض سلطانه، ويقيدون الحريات لتنفيذ أحكامه[١].

ولكن الخطة المرسومة والتي تمارَسُ على صعيد الواقع، هي العمل على اجتثاث الإسلام من جذوره، وهي في حقيقتها استعادة للخطة التي رسمها الغرب بقيادة بريطانية، يوم تم القضاء على الخلاقة الإسلامية، من خلال معاهدة لوزان التي تمت بين

---

(١) ألقى مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي، خطاباً في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ١٧ أيار من عام ١٩٨٥ أكد فيه أن أمريكة لا تتخذ أي موقف عدائي من «التقاليد الدينية الإسلامية» وإنما تحارب فيه التطرف والإرهاب.. أي إن الإسلام المقبول لدى أمريكة ذاك الذي لا يتجاوز الشعارات التقليدية التي لا تصمد أمام أي مقاومة. فإن تجاوز ذلك فهو إرهاب.

بريطانية وعصمت إينونو المسؤول الأول آنذاك في الحكومة التركية بعد انهيار الخلافة فيها، وهي التي تعهد بموجبها هذا الثاني بالقضاء على سائر المبادئ والمعالم الإسلامية الموجودة في حاضرة الخلافة المنهارة، خلال ثلاثين عاماً.. إن الخطة المرسومة اليوم هي تلك التي تولت معاهدة لوزان العمل على تطبيقها، مع فارق واحد هي أن الخطة الجديدة روعي فيها المزيد من أسباب الحيطة؛ وجاءت اليوم مقنعة بقناع محاربة التطرف والإرهاب.

تقول التقارير التي تبحث عن أسباب عدم نجاح معاهدة لوزان فيما قصدت إليه بريطانية والمجتمع الغربي آنذاك: إنّ مردّ ذلك إلى ردود الفعل التي انبعثت من نفوس المسلمين في وجه المحاربة الصريحة لشعارات الإسلام وكلياته الأساسية الكبرى. فكانت تلك المحاربة (على الرغم من شراستها) من أقوى العوامل التي جددت في نفوس المسلمين رغبة عارمة في التمسك بإسلامهم والذود عن مبادئه وأحكامه بكل ما يملكون، وها هو ذا واقع تركية اليوم شاهد ينطق بذلك.

والدرس الذي جناه خلفاء بريطانية اليوم في الكيد للإسلام والسعي للقضاء عليه، من الخطة الخاسرة التي تضمنتها معاهدة لوزان، هو ما انتهوا إليه من ضرورة التظاهر بقبول الإسلام مع محاربة ما يمارسه المسلمون من تطرف وإرهاب، والإسلام كله فيما يتواطؤون عليه تطرف وإرهاب.

هذا على مستوى العمل السياسي الذي تمارسه القيادات السياسية في الغرب، لاسيما الغرب الأمريكي.

أما على مستوى الشعوب والمجتمعات الغربية، فإن الأمر مختلف عن سابقه اختلافاً كبيراً. إن قطار التكنولوجيا قد انتهى بالمجتمعات الغربية إلى نهاية لطريق مسدود. وإنه أشبه ما يكون بطريق ذي اتجاه واحد.. فالإنسان الغربي اليوم، لا يملك أن يواصل السير إلى مرحلة ما بعد التكنولوجيا لأنه غير مزود بالخارطة الفكرية التي تبصره بكيفية مواصلة الرحلة.. وهو في الوقت ذاته لا يملك غنى عن مكتسباته الحضارية المادية التي هي وحدها أساس وجوده.

أمام هذا الحصار الذي يكاد يكون خانقاً، لا يملك الإنسان الغربي إلا أحد خيارين: أحدهما الاستسلام لهذا المصير الخانق مع العمل على تجاهله بكل الأسباب الممكنة، ثانيهما الالتجاء إلى (المعرفة) وهو مصطلح يختلف في المفهوم الغربي عن مفهوم (العلم) الذي يقصد به التجارب التي تتم في دنيا المادة والتي تنتهي بأصحابها إلى اكتشاف واتخاذ قرار.

إن السواد الأعظم من الناس اليوم في المجتمعات الغربية، من هذا الفريق الثاني.. إنهم يتطلعون إلى آفاق علمية أوسع تنجيهم من المضيق المادي الخانق الذي تحول في حياتهم إلى ما يشبه السجن. إنهم يتعاملون اليوم مع ما يسمونه (العلم في منظوره الجديد) Science in new Looking، والمنظور الجديد للعلم يضعهم أمام موضوعات كثيرة لم يكونوا يحفلون بها ولا يلتفتون إليها، منها (الإنسان) من حيث ذاته وكينونته، ومنها (علم الجمال) بأبعاده ومعانيه كلها، ومنها قصة الكون في مصدره ومآله.

إن هذا التطلع الجديد الذي يفرّ إليه الإنسان الغربي، يضعه وجهاً لوجه، بقصد أو من دون قصد، أمام الإسلام الذي هو مصدر هذه المعارف كلها. فهو الذي يحدث الإنسان عن قصته مع الكون والحياة، ويضعه أمام القيم الجمالية والإنسانية كلها، ويرسم له دور المشاعر الوجدانية ووظائفها.

فهذا هو الدافع الأول الذي يجعل الإنسان الغربي يواجه الحقائق الإسلامية وكأنه منها على ميعاد؛ وهي فرصة لم تكن تتاح له من قبل، لتسليط حوافزه (المعرفية) الجديدة على تلك الحقائق.

أما الدافع الثاني، وربما كان هو الأقوى، فيتمثل في هذه الحرب الشعواء التي تعلنها القيادات السياسية في الغرب، لاسيما الشطر الأمريكي منه، على الإسلام متمثلاً في مبادئه وقيمه، من دون أي موجب!..

من المفهوم أن تتوجه هذه الحرب إلى السياسة التي يتبعها قادة الدول الإسلامية، مما قد يتعارض مع طموحات الساسة الغربيين وأطماعهم. ولكن ما الشيء الذي ينقمونه من انتماءات الساسة المسلمين إلى الإسلام، وأكثرهم لم يبق لهم من الارتباط بالإسلام إلا الانتماء؟

إن الطبقة المثقفة من الغربيين، سواء في الشطر الأوربي أو الأمريكي، لتعلم أن حكام أمريكة ماضون في تصنيع ما يسمونه (الإرهاب) ثم تصديره إلى العالم الإسلامي، ثم لصقه بالأنشطة

الإسلامية الفكرية أو الاجتماعية أو الإنسانية، لتخلق من ذلك مبرراً لإعلان الحرب عليها.

إذن فالإسلام شيء يخيف القيادات الغربية لاسيما الأمريكية، ومن ثم فهي تصرّ على أن تعلن الحرب عليها من طرف واحد، أي من دون أي موجب لذلك من استثارة أو كيد أو رغبة في مواجهة ما من الطرف الآخر.

إن هذا الموقف يشكل من دون ريب حافزاً كبيراً آخر في نفوس المثقفين الغربيين يحملهم على التبصّر بدين يخيف قادة العالم الغربي؛ على الرغم من أنه راقد في صدور أكثر أهله، مطوية أخطاره، متراجع سلطانه، مغلولة قدراته.

فإذا عرفت بالإضافة إلى هذا أن ثقة الإنسان الغربي أيّاً كان بقادة السياسة الأمريكية الذين يشكلون طلائع الحرب المعلنة ضد الإسلام، قد هبطت اليوم إلى أدنى درجة لم يعهد هبوطها إليها من قبل، عرفت أن حربها المعلنة هذه عليه، إنما تشكل عنده اتهاماً لأولئك القادة لا للإسلام. ومن ثم فإن وتيرة الرغبة لديه في معرفة هذا الدين تزداد شدة وحرارةً.

ولا بدّ حينئذ أن تسري الجدلية متنامية بين هذين الطرفين: كلما ازدادت الحرب المعلنة على الإسلام شراسة وعتواً. ازداد الإنسان الغربي المثقف تطلعاً إلى معرفة الإسلام، وكلما ازداد هذا التطلع جلاء على الصعيد الاجتماعي، ازدادت حرب القيادة الأمريكية للإسلام شراسة وعتواً. وهكذا.. إلى أن يحين

ظهور القفزة النوعية المباغتة، التي يقررها الماديون الجدليون في مثل هذه الحال.

وأنا أميل إلى تصديق الماديين الجدليين في مقولتهم هذه، فيما يتعلق بخصوص هذه الظاهرة دون غيرها. ويبدو أن القفزة المباغتة هي بزوغ شمس الإسلام ثانية من مغرب العالم، بعد أن بزغ يوماً ما من مشرقه.

إن من سنن ربِّ العالمين أنه إذا أراد شيئاً هيأ أسبابه. وكثيراً ما تكون هذه الأسباب خفية العلاقة بمرادات الله وأحكامه. إنها في الحقيقة مجرد مؤشرات لأمر شاءه الله عز وجل.

إن الغرب يعاني اليوم من أزمة حضارية زجت به فى مضيق خانق، والعجيب أن أزمته ليست إلا ثمرة المزيد من تفوقه التقني!.. وإن السياسة الأمريكية أفرغت كل ما في وسعها للتربص بالإسلام والكيد له والسعي للقضاء عليه.. وقد بدا لنا الآن كيف أن هاتين الظاهرتين تحولتا إلى سببين مباشرين لانتشار الإسلام في الغرب.

وماذا عن مصير الإسلام في البلاد الإسلامية؟

لا أريد أن أتنبأ بما لا دليل لي عليه، ولكني أسأل الله تعالى أن لا يصدق علينا قوله عز وجل: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَـٰلَكُم﴾ [محمد: ٤٧/ ٣٨].

إنني في الوقت الذي لا أريد فيه أن أدخل في ساحة التنبآت، بوسعي أن ألفت النظر إلى أمر هو في نظري حقيقة لا مجال

للريب فيها.. وهو أن أخلاق الشارع الإسلامي في معظم بلاد الإسلام لا سيما العربية منها، لم تعد في مجملها أخلاقاً إسلامية، لاسيما في مجال التعامل ورعاية الحقوق. وإنها لحقيقة تنذر بالإعراض عن الإسلام والتبرم منه، في حين أن أخلاق الشارع الغربي في معظم ربوع الغرب، قريبة من موازين الإسلام وقيمه الإنسانية العادلة، وإنها لحقيقة تبشر بفتح إسلامي قريب في تلك الربوع.

ليس في الناس، فضلاً عن المسلمين، من لا يعلم أن الأخلاق الإنسانية الفاضلة هي الثمرة الأولى لشجرة الإسلام، فإذا غابت هذه الثمرة فإن مظهر الشجرة لا عبرة بها ولا معنى لوجودها. وإذا أينعت هذه الثمرة، فهي إما من عطاء الإسلام الراسخ وجوده في الكيان، وإما من عطاء الفطرة الإسلامية الكامنة في طوايا كل إنسان.

ترى هل ستكون الأخلاق الإنسانية التي تصافح القيم الإسلامية في الغرب، براعة استهلال لفتح إسلامي وشيك في تلك الربوع؟.. وهل ستكون أخلاق التهارج والظلم وأكل الحقوق في العالم العربي والإسلامي، نذير انقطاع عن الإسلام ومقدمة نزول عن عرشه وخلع لردائه؟..

لا أريد أن أتنبأ وأتشاءم، بل أتمنى لو أتيح لي أن أستبشر وأتفاءل. وصدق من قال: «كن لما لا ترجو أرجى مما ترجو فإن موسى ذهب ليقتبس ناراً فكلمه الله».

أما عملي في هذا الكتاب، فلا شأن له بالتفاؤل أو التشاؤم، وإنما هو عرض لواقع، ووقوف عند مشكلات تثير الجدل بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية، مع سعي إلى حلِّها.

أما الواقع فيتلخص في توجه الدراسات الغربية إلى المعرفة بمعناها الواسع المتمثل في البحث عن الحقيقة، بعد أن ظلت محبوسة في نطاق المادة وتجاربها. وقد أفردت للحديث عنه القسم الأول من هذا الكتاب وجعلت عنوانه (دور المعرفة بعد العلم في المجتمعات الغربية).

وأما المشكلات التي تثير الجدل، لاسيما بين الجاليات الإسلامية، والمسؤولين في الدول الغربية، فأحيل القارئ إلى ما قد ذكرته منها في القسم الثاني منه وعنوانه (مشكلات وأخطاء تتطلب الحل والتصحيح).

ثم إن هذه الفصول كتبت في أزمنة متفاوتة من حيث الجدّة والقدم، وقد أَلْقيتُ كثيراً منها محاضراتٍ في بلدان أوربية شتى، وهي في مجملها عرض لواقع وكشف عن أخطاء ومشكلات.

والله أسأل أن يلهمني الرشد فيما أدرك وأكتب.. وأن يمتعني بنعمة الإخلاص لوجهه، وأن يختم حياتي بأحب الأعمال إليه حتى أرحل إليه وهو عني راض.

١٣ ربيع الأول ١٤٢٨

١ نيسان ٢٠٠٧

محمد سعيد رمضان البوطي

القسم الأول

دور المعرفة بعد العلم
في المجتمعات الغربية

المعرفة واليقين

بين الرؤيتين الإسلامية والغربية

لعل كلمة (المعرفة) من أكثر الكلمات دوراناً وتداولاً فيما نقرؤه من الكتابات الغربية عن الرؤية الفلسفية، أو المنبثقة من علم الاجتماع والتربية.

في حين أن كلمة (اليقين) في المقابل، أقل ما تحفل به هذه الدراسات الغربية، وأقل الكلمات وروداً فيها واستعمالاً لها. هذا مع العلم بأن المعرفة التامة بمعناها الذاتي لا تتحقق من دون يقين.

والفلسفة الغربية تعتذر عن هذه المفارقة المرفوضة (علمياً) بما تؤكده، من أنه لا توجد في الكون حقيقة مطلقة، أي غير مشروطة، بل كل ما يعبَّر عنه بالحقيقة فإنما هو حقيقة نسبية، خاضعة للتغير تحت سلطان الزمان والمكان، وما يسميه المناطقة بالوحدات الثمانية. وهذا ما يستوجب انفصال المعرفة عن اليقين في أكثر الأحيان.

إن المعرفة - فيما تراه الفلسفة الغربية - ثمرة المعاناة التي يبذلها العقل، على طريق الإدراك. والشأن فيها أن تكون متقاصرة دائماً عن بلوغ درجة اليقين، للسبب المذكور. ومن ثم فإن اللزوم ليس موجوداً بالضرورة بين المعرفة واليقين.

وحتى في القضايا الحسية التي يتم إدراكها بالموازين الرياضية المحددة، فإنه قلّما يرقى الإدراك فيها إلى درجة اليقين، لأنها تظل خاضعة للتطور والتبدل.

من أجل ذلك لا تفتأ الدراسات الغربية اليوم - لاسيما الاجتماعية منها - تتجه بالنقد إلى الفلسفة اليونانية القديمة، المادية منها والمثالية، بسبب أنها (أي الدراسات الغربية) لا تتجاوز أفكاراً معرفية نظرية، وأنها تظل تتحرك في ساحة الاحتمالات وضمن درجات الممكن..

وهي - أي الدراسات الغربية اليوم - ترى أن الهبوط عن ذلك المستوى المتعالي في البحث العقيم، إلى ساحة الأفعال والتجارب المجدية، أولى بالإنسان: هذا الكائن الذي كان ولا يزال تواقاً إلى تحقيق حاجاته الفردية والاجتماعية، مثل إشادة البنيان ونسج الثياب وإقامة الصناعات وإبداع الفنون وتطوير الزراعة. ومما لا ريب فيه أنه لابد من اتخاذ سبل فكرية وعلمية إليها هي الأخرى. غير أن نجاح هذه السبل رهن بالتجربة الناجحة المحسوسة، وليس متوقفاً على اليقين.

وللتفريق بين السبيل العقلي إلى الأفعال التي يتوقف النجاح

فيها على التجربة، والسبيل العقلي الفلسفي إلى اليقين الذي لا جدوى من محاولة الوصول إليه، اصطلحت الدراسات الغربية الحديثة على تسمية الأول منها (علماً): (Science) وعلى تسمية الثاني (معرفة): (Knowledge).

ولعل من أبرز الثائرين على المعرفة الفلسفية المتعالية، والداعين إلى الاشتغال بالأفعال المهنية والصناعية بدلاً من الانصراف إلى الانفعال الفكري العقيم، العالم الفلسفي والتربوي (جون ديوي) وكتابه (البحث عن اليقين) خير شاهد على ذلك.

ومن أشد ما ورد في هذا الكتاب ثورةً على الفلسفة التقليدية الكلاسيكية قوله:

«إن الظن بأن القيم غير المستقرة المتقلبة في العالم الذي نعيش فيه، آمنة أبداً في عالم أعلى (مما يبرهن عليه العقل ولكن لا يستطيع تجربته) وبأن جميع الخبرات التي تنهزم هنا تنتصر هناك، قد يهب العزاء للمحزون، ولكن ذلك لا يغير واقع الموقف بحال. إن الفصل الذي قام بين النظر والعمل، وما تبع ذلك من استبدال البحث العقلي لبلوغ التوكيد المطلق بالجهد العملي لجعل الحيز أكثر أمناً في الخبرة، قد حوَّل الأنظار وشتت الجهود عن مهمة لو تمت لأفضت إلى نتائج محددة».

«وأعظم مسألة تحقق الأمن المحسوس للقيم، ترجع إلى تكميل (مناهج) العمل. فالنشاط لمجرد النشاط، والسعي الأعمى، لا يخطوان بنا إلى الأمام. وليس تنظيم الظروف التي تعتمد النتائج

عليها ممكناً إلا بالعمل.. وإنما يكون ذلك بالعمل الذي يهتدي بالذكاء الذي يحيط بالظروف علماً، ويلاحظ ما فيها من علاقات التتابع. أما القول بأن الفكر - منفصلاً عن العمل - يمكن أن يضمن اليقين الكامل فيما يختص بمنزلة الخير الأقصى، فلا يعين على حل المشكلة الرئيسية الخاصة، بنمو الطرق البصيرة للتنظيم. بل الأولى أن يثبط الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه وترشده»[١].



إذن فإن هذه النظرة تتهم المعرفة، من حيث ذاتها، بالعجز عن بلوغ درجة اليقين، ومن ثم تعلن الاستغناء عنها، وتدعو إلى الاشتغال بما هو أجدى، وهو النشاط الفعلي القائم على التجربة السلوكية.

غير أن الرؤية الإسلامية، تفنّد كلاً من هاتين الفكرتين. فللمعرفة سبيل ميسرة إلى اليقين لو تم السلوك إليه.. وهو الأمر الذي يدل على أن الحقيقة المطلقة موجودة. وإنما الذي يحول دون الوصول إليها الجهل. وبعبارة أدق: الجهل بالمنهج الذي يجب أن يعتمد في البحث عنها والسير إليها.. ألا ترى أن الإنسان يتعامل مع الحقيقة المطلقة - ربما من دون أن يشعر - في كثير من القضايا التافهة وربما السخيفة، كمعرفة أن ٢ × ٢ = ٤ وأن باريس تقع في فرنسة، وأن نابليون مات في اليوم الخامس من

(١)البحث عن اليقين: ص ٥٩ و ٦٠.

أيار عام ١٨١٢ وأن الطيور لها مناقير.. فهذه وأمثالها تدل على أن معارفنا النسبية تنتمي إلى جذور من الحقيقة المطلقة.

وعلى كل حال، فإن القول بالاستغناء العملي عن المعرفة النظرية، وهْمٌ يبعث الأخذ به على قدر كبير من الحيرة، ويزج صاحبه في الشعور بالوحشة، تجاه التعامل مع الحياة، ويلغي الرابطة القائمة بين العلوم الإنسانية والعلوم المادية الخاضعة للتجربة.

ثم إنه ليس مهماً بالنسبة إلى من زجَّ في مكان غريب، أن يجد أمامه مائدة توافرت عليها أصناف الطعام.. إنما الأهم من ذلك أن يتعرَّف على المكان الذي هو فيه، وأن يعلم السبب الذي ساقه إليه وأدخله فيه. وما لم يعلم ذلك، فسيستقر في نفسه ووعيه أنه سجين في ذلك المكان.

ولكن كيف السبيل إلى اختراق ظواهر الأمور النسبية إلى المطلق؟

تجيب الرؤية الإسلامية بأن المهم أن نعلم أولاً بأن مصدر الخطأ يكمن فيما يتصوره الباحثون الغربيون من أن الكون ليس إلا ساحة واسعة لحقائق شتى مستقل بعضها عن بعض!.. إن الرؤية الإسلامية لا تقرّ بهذا الذي ذهبت إليه الأفكار الغربية قديماً وحديثاً. بل تقرر وتؤكد أن الوجود الكوني إنما يحتضن حقيقة واحدة. ولكنها ذات جوانب أو أجنحة شتى.. ونقول بعبارة أخرى: إن الوجود الكوني وحدة مترابطة المرافق

والأجزاء، فلا تستقيم معرفة أي جزء منه بمعزل عن معرفة الأجزاء الأخرى. إن معرفة أي جزء من هذا الجهاز الكوني، لا يمكن أن تتم إلا ضمن قاعدة واسعة - وإن لم تكن دقيقة - من البصيرة العلمية بالدائرة الكونية كلها. أو بتركيبة الجهاز الكوني من حيث هو.

إن ما نراه من موضوعات المعارف والعلوم المستقلة بعضها عن بعض، ليس في الواقع إلا أجزاء متراكبة متآلفة في بناء هذا الهيكل الكوني كله.. إن بينها من التمازج والتداخل والتفاعل ما يجعلك لا تحيط علماً بأي منها إلا على ضوء ما يبصّرك به المجموع الكلي لهذا الهيكل الشامل.. وليست كما قد يُتَوهَّم حقائق متناثرة منفكّاً بعضها عن بعض.

وقد علمنا أن بنيان هذا الوجود الكوني، يتألف من أركانه الثلاثة الكبرى، الإنسان والحياة التي يتمتع بها، والموجودات الكثيرة التي تموج من حوله.. فما ثمة فن من الفنون المختلفة، أو علم من العلوم المتنوعة، إلا وهو دائر في فلك هذه العناصر الثلاثة الكبرى. ومما لا ريب فيه أن هذه العناصر متصلة، متفاعلة، يتقوم كل منها (في مظهره ووظيفته وآثاره) بالعنصرين الآخرين.

ومن هنا فإن على من أراد أن يتجه إلى دراسة أي من العلوم الكونية، كالفلك والنبات وطبقات الأرض، والتاريخ الطبيعي، أو إلى أي من العلوم المتعلقة بجسم الإنسان أو بإنسانيته، كالطب والتشريح والأجنّة والخلايا الحيوانية، والتاريخ والتربية

والأديان، نقول: إن على من أراد أن يتجه إلى شيء من هذه العلوم والمعارف أن يجعل منطلقه إلى ذلك التبصُّر بالحقيقة الكونية الجامعة التي تتفرع عنها هذه المعارف والعلوم كلها، والمتمثلة - كما قلنا - في: الإنسان، والكون، والحياة، مع ضرورة التأمل في مظهر العلاقة السارية فيما بينها. وهو المظهر الذي يكشف عن كونها حقيقة واحدة.

إن هذه الضرورة لا تختلف قط عن الضرورة التي يشعر بها ذاك الذي بسط أمامه خارطة، ليعلم موقع بلدٍ أو مجرى نهر أو مسار سلسلة من الجبال.. إن من البداهة بمكان أن عليه قبل كل شيء أن يتصور الرسم الكلي للخارطة، وأن يتبين موقعها من الاتجاهات الفلكية المحيطة بها، وما يتقاسمها من خطوط الطول والعرض.. فإن هو لم يبدأ بذلك، لم تتحقق أي قيمة لتصوراته الجزئية عن تلك الخارطة وما تناثر فوقها من أسماء المدن والأنهار والجبال وإن هو توهمها معرفةً وعلماً.

إن شكوى الباحثين الغربيين من أن المعرفة المتعالية التي تبحث في الحقائق الكونية لا توصل أصحابها إلى يقين، مردّها إلى أنهم يصرّون على أن يتجاهلوا وحدة الكون وصلة ما بين الحقائق الكونية، والرابطة السارية فيما بينها. وإنها لرابطة وثيقة تجعلها تبدو كأنها فصول متعددة من كتاب ذي موضوع واحد. فما الذي ينبغي أن نتوقعه من باحث عمد إلى فصل من كتاب، راح يدرسه مفصولاً عن الفصل الذي قبله والذي بعده؟!.. مما لا شك فيه أنه سيعود بمعلومات مضطربة مهزوزة، وفي أفضل الأحوال تظل من تفكيره في مرحلة الشك أو الظن.

على أنهم لو أرادوا أن يصححوا أفكارهم وأن يفترضوا أن مايتوهمونه حقائق كونية مستقلة بعضها عن بعض، ليست في ذاتها إلا حقيقة كلية واحدة ذات زوايا أو أجنحة متعددة، فإنهم لن يتبينوا مصداق ذلك، لأن الخارطة الكونية التي تبرز لهم ذلك وتؤكده، غائبة عنهم.. وسأتحدث عن هذه الخارطة الكونية وأعرِّفُ بها بعد قليل.

ومما هو جدير بلفت النظر أن الباحثين الغربيين الذين تدفعهم الرغبة إلى أن يصلوا من معارفهم بما يسمونه الحقائق والظواهر الكونية إلى اليقين، لا يعودون من سعيهم الخائب باللامبالاة التي ينصحهم بها جون ديوي وأمثاله، بحجة أن لهم في الأنشطة العملية التجريبية ما يحقق لهم ثمرات معاشية مجدية، تعيضهم عن تلك البحوث المعرفية العقيمة.. بل إنهم لا يعودون من سعيهم الخائب إلا بالحسرة والوحشة.

ذلك لأنهم يجدون أنفسهم، بعد سعيهم العقيم، من الدنيا التي يتقلبون فيها، أمام لغز يستعصي على العقل فهمه. واللغز الكوني المجهول حلّه، يفترض العقل فيه احتمالات شتى قد يعود بعضها بل كثير منها على الإنسان بنتائج مشقية وربما مهلكة. إن المجهول - لا سيما المتصل بحياة الإنسان ومعايشه - لابد أن يقضّ مضجعه ويبعث في نفسه قدراً كبيراً من الاضطراب، ولسوف يزداد ذلك تأثيراً عليه، ما دام غلاف الجهالة مثبتاً فوقه. ولن يسلّيه عن ذلك التشاغلُ بالأنشطة العملية التجريبية.

وإليك برهان هذا، متمثلاً في مواقف وكلمات لطائفة من

الباحثين، تؤكد أنهم ارتدّوا عن رحلة المعرفة إلى مشاعر من الوحشة والأسى، والضيق بالمجهول الذي يحيط بهم.

يقول برتراند رسل في مقدمة كتابه (سيرتي الذاتية) في تحسر وألم:

«قضيت حياتي سعياً إلى ثلاث غايات: الحب، والسلام، والمعرفة. ولقد أُتيح لي أن أحقق قدراً كبيراً من الغاية الأولى والثانية. أما المعرفة فقد عدت منها بأوكس الحظوظ»[١].

ويروي الكاتب الأمريكي جورج فيرك حواراً جرى بينه وبين صديقه أنشتاين، سأله خلاله عن الموت وحقيقته. ففاجأه أنشتاين بقوله: لا أدري!.. فدُهش فيرك من جوابه، وقال له: لا تدري.. وأنت صاحب النظرية النسبية، وصاحب الفضل في تحديد قوانين الفضاء والزمن والجاذبية؟!..

فقال له أنشتاين: أرأيت إلى طفل دخل مكتبة رصفت فيها الكتب بوجه كل من جدرانها الأربعة مرتفعة إلى السقف. ولما سئل الطفل عما يراه، أجاب: هي كتب تحوي علوماً شتى بلغات متعددة.. إنني لا أعرف عن هذا الكون أكثر مما عرفه الطفل عن تلك المكتبة[٢]!..

أما إنجلز شريك ماركس في وضع استراتيجية المادية الجدلية، فقد اجتاحته حيرة السير إلى المعرفة ثم الرجوع عنها خالي

(١)سيرتي الذاتية: ص ٦ و ٧.

(٢)مجلة العلوم اللبنانية، السنة الرابعة، العدد الثالث.

الوفاض إلى حيث لم يجد بدّاً من القول بأن الأجيال القادمة على الأرجح ستنهمك في تصحيح أخطائنا، لاسيما في شؤون التاريخ والتاريخ الطبيعي. ويقول: «إن الحقائق الأبدية تعاني مأزقاً أشدّ حراجة، في المجموعة الثالثة من العلوم، وهي المجموعة التاريخية. وهكذا فإن معرفتنا في مجال التاريخ الإنساني لأشد تخلفاً منها في ميدان الحياة»[1].

ولا تقلُّ حيرة داروين عن حيرة إنجلز وأنشتاين، وهو يتحدث عن التاريخ القصيّ للإنسان ويدلي بافتراضاته عن أصل الأنواع. فقد كان جوابه لمن ناقشه في بعض ما ذهب إليه من العوامل التي تدخلت بنظره في تطوير الإنسان، قوله: «إننا لا ينبغي أن نتوقع العثور على جواب محدد معين على هذا السؤال. إذا عرفنا أننا لا جرم نعجز عن الإجابة على سؤال أقل من هذا السؤال تعقيداً»[2].

إذن فقد كان العجز المعرفي - ولا يزال - غصة في صدور هؤلاء الباحثين، لا سيما ذلك العجز المتعلق بمعرفة ذات الإنسان ومبدئه ومصيره، ولم تحملهم هذه الغصة على أن ينفضوا أيديهم أو عقولهم من هذه المعاناة، وعلى أن يتجهوا بدلاً من ذلك إلى الأنشطة العملية المعيشية القائمة على التجربة بدلاً من اليقين كما يوصي جون ديوي.

---

(١)أنتي دوهرنغ: ص ١٠٩.

(٢)أصل الأنواع: ص ٤١٢.

أما الآن، فبوسعنا أن نؤكد أن الرؤية الإسلامية لا تعاني من هذه المشكلة، ولا ترى أن ثمة انفكاكاً بين المعرفة واليقين.

إن إدراك الشيء لا يرقى إلى درجة المعرفة (في المصطلح الإسلامي) إلا إذا أثمر اليقين. ومن ثم فإن بين المعرفة واليقين تلازماً مستمراً. وعندما يقع بينهما الانفصال، تتحول المعرفة عندئذ إلى شك أو ظن.. وهذا هو السبب في أن المنهج الإسلامي إلى المعرفة لا يفرق إلى اليوم بين مصطلحي المعرفة والعلم، اللهم إلا الفارق اللغوي الذي لا علاقة له بموضوعنا هذا، وهو أن عملية المعرفة لا تكون إلا بعد جهل، في حين أن العلم قد يكون اكتساباً بعد جهل؛ كعلم الإنسان، وقد يكون حقيقة أزلية كعلم الله، ولذلك لا يجوز أن يوصف الله بالعارف، وإنما يوصف بالعالم(١).

إن ذخر المعارف الذي يتمتع به تاريخ المعارف والعلوم الإسلامية، يرقى أكثرها إلى درجة اليقين. وهو لا يكتسب اسم المعرفة أو العلم إلا بهذا الشرط. ومن ثم فإنك مهما بحثت، فلن تعثر بين علماء المسلمين، الذين ألزموا أنفسهم بالمنهج الإسلامي إلى المعرفة، على من بقيت المعرفة حلماً غير متحقق في حياتهم، أو عادوا بمشاعر من القلق والاضطراب، بسبب تصورات مهزوزة غامضة إلى شيء من حقائق الكون وقوانينه.

هل تجد فيهم من سئل عن الموت فلاذ من الإجابة عن هذا

(١)انظر (كبرى اليقينيات الكونية) لكاتب البحث، ص ١٢٩ / ط ٣.

السؤال بمثل ما قاله أنشتاين؟ أم هل تجد فيهم من وقف أمام كتاب هذا الوجود الكوني وقفة الحائر الذاهل، معترفاً بأنه لم يعد من رحلته في فجاج المعرفة إلا بأوكس الحظوظ؟

قارن بين قول أنشتاين عن الموت: لا أدري، وما قاله ابن القيم عن الموت نفسه وكل ما يتعلق به في كتابه (الروح)؛ ثم قارن بين ما يؤكده إنجلز من أن الأجيال الآتية ستصحح كثيراً من أوهامه، وما يقوله الإمام الغزالي عن العالم المحيط بالإنسان وعن أحداث المعاد الكوني في كتابه (إحياء علوم الدين)، أو مايقوله كل من الإمام الجويني والرازي وابن تيمية والبيضاوي والعضد الإيجي.. إلخ. فلقد كان اليقين أنيس هؤلاء العلماء الأفذاذ في رحلتهم إلى المعرفة. ولم نعثر على أي كلمات لهم تنبئ عن مشاعر الضيق التي انتابتهم من جراء معرفة تنأى بهم عن بلوغ اليقين.

وهذا لا يعني أن علماء المسلمين استوعبوا أمور الكون كله علماً. فالمجاهيل التي تحيط بالإنسان أكثر من الموضوعات المكشوفة تحت بصيرته أضعافاً مضاعفة. وجلّ ربنا القائل: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ١٧/٨٥] ولكننا نعني أن كل ما هو مثبت ومعرَّف به في الخارطة الكونية التي وضعها الله تحت أبصارنا وبصائرنا، يملك الإنسان سبيلاً إلى معرفتها ومن ثم إلى اليقين بها، إن هو سلك السبيل القويم إلى ذلك.

★ ★ ★

ولكن كيف تحقق في المنهج الإسلامي إلى المعرفة، هذا اليقين الذي أعوز المنهجَ الغربيَّ بلوغه؟ وما هي الخارطة الكونية التي استعان بها المسلمون للمعرفة، في حين أن الغربيين لم يعثروا عليها؟

والجواب أولاً: هو ما قد ذكرته لك من قبل، من أن كل من أراد أن يتجه إلى دراسة فرع من فروع المعرفة الكونية الكثيرة، لابدّ أن يتبين أولاً الجذع الذي تنبثق منه هذه الفروع كلها، ألا وهو الحقيقة الكونية المؤلفة من مجموعة: الإنسان والكون والحياة، تماماً كشأن من بسط أمامه خارطة يستبين فيها موقع مدينة أو دولة أو سلسلة جبال.. فإنه لابد أن يتعرف على الخارطة أولاً.

ثم إن على من يريد أن يتخصص في دراسة فرع من فروع المعارف الكونية التي ألمحنا إليها، أن يبني دراسته المعمقة على ثقافة علمية عامة تُبَصِّرُهُ بعلاقة العلوم المختلفة، بعضها ببعض، وبكيفية تسلسل المعرفة من علاقة ما بينَها.

ما من ريب في أن من يبدأ فيبني دراسته المعمقة على هذه الثقافة العامة التي تبصره بعلاقة المعارف الكونية بعضها ببعض، سيرى أن البنيان الكوني أشبه ما يكون بفصول متوالية مترابطة من كتاب ذي موضوع واحد.. وتلك هي الحقيقة التي يعبر عنها العلماء بقولهم: إن الكون وحدة متآلفة متناسقة تنطق بوحدة خالقه.

فإذا سار الباحث عن المعرفة ملتزماً هذا النهج، وتحقق بهذا الشرط، فلن تبقى آمال المعرفة واليقين غصة وراء صدره، أو أمنية متأبية على التحقيق في حياته، بل يتاح له حينئذ أن يكشف عن الحقيقة سترها، وأن يتعرف على هذا الوجود الكوني الذي يعيش في فلكه، معرفة قد تكون غير عميقة، ولكنها تكون صحيحة تبعث الطمأنينة في نفسه بكل جزم ويقين.

* * *

إذن فقد تبصر العلماء المسلمون بهذه الحقيقة، إذ أتيح لهم أن يتعرفوا على الجذع الكوني الذي تنبثق منه فروع المعارف كلها، في حين لم يتح ذلك للباحثين الغربيين، فكان شأنهم كمن قفز إلى دراسة الجملة العصبية في الإنسان فوق المرحلة التأسيسية التي لا بدّ منها وهي دراسة التشريح.

ولكن فما هو السبيل إلى معرفة الجذع الكوني لفروع المعارف المختلفة، ذاك الذي عثر عليه المسلمون فتعرفوا عليه، وانطلقوا منه، في حين لم يتح للغربيين العثور عليه والاستفادة منه؟

إنه القرآن!.. هو الخارطة الكونية التي تضع بين يدي الإنسان خلاصة العالم: صوره وأحداثه وصلة ما بين جهاته وأجزائه، جامعاً بين أزمنة الماضي والحاضر والمستقبل.

ولسوء حظ الغربيين فقد كان القرآن (هذه الخارطة الكونية الجامعة) بعيداً عن أنظارهم واهتماماتهم، وإنما أقصد أولئك الذين كانوا ولا يزالون يبحثون عن اليقين دون أن يجدوه.

ولنتأمل الآن كيف تتحقق المعرفة السليمة التي تبعث على اليقين العقلي والطمأنينة النفسية، لدى الرجوع أولاً إلى خارطة الكون (القرآن)، والمفروض أنك سبق أن تعرفت عليه ووقفت على الدلائل القاطعة بأنه يستحيل أن يكون كلام مخلوق، وبأنه لا يمكن إلا أن يكون كلام الخالق.

يبدأ القرآن فيتحدث إلى الإنسان عن ذاته، ويعرفه على مبدئه ومزاياه الكونية ومنتهاه، وذلك نظراً إلى أنه - بما يتمتع به من عقل ورشد - هو الأداة الأولى في عملية الإدراك والفهم، وهو العنصر الأول من عناصر الحضارة الإنسانية.. وهي البداءة التي تجعل المتدبر للقرآن يقف طويلاً أمام مرآة ذاته، يكتشف مظاهر تكريم الله له وتفضيله على كثير من الخلائق الأخرى؛ ولكنه يكتشف أيضاً ما هو أهم من ذلك، وهو عبوديته ومملوكيته لله عز وجل في الأحوال والتقلبات كلها.

ثم إن القرآن يقود المقبل إليه والمتدبر له إلى الوقوف على حقيقة أخرى ذات أهمية كبرى ألا وهي الحياة التي تسري في كيان الإنسان. يحدثه القرآن عن مصدرها وقيمتها ودور الإنسان في رعايتها والاهتمام بها، وعن الحالات التي يجب عليه فيها أن يكون ضنيناً بها، والحالات التي ينبغي أن يضحي فيها بها.

ثم يأتي دور الحديث عن المكونات الهائلة الكثيرة التي تحيط بالإنسان مسخرة له، فيحدثك القرآن عن مظاهر ربوبية الله وحكمته ووحدانيته فيها، ويلفت نظرك إلى الوظائف التي أقام الله الكون عليها لخدمة الإنسان وتحقيق رغائبه، وإلى العلاقة

السارية بينها وبين الإنسان؛ والشروط التي تؤديها لاستمرار حياته وحمايتها من أي سوء.

ثم إن القرآن يؤكد لك أن بنيان هذا الوجود الكوني، إنما نهض على دعامة من خلق الله له ابتداءً، ودعامة أخرى من رعايته دواماً، وأن محور هذا البنيان إنما هو الإنسان، وأن المهمة التي أنيطت به هي عمارة الأرض وإقامة مجتمع إنساني سليم عليها، تشرق فيه العدالة وتشيع في أنحائه الرحمة.. ولما كان الإنسان عاجزاً عن تحقيق ذلك استقلالاً، فقد أنجده الله بتعاليم لإقامة موازين العدل، ولاستثارة أسباب المحبة والتراحم.. وقد شاء جل جلاله أن يلزم الناس بذلك إلزاماً، وأن يشدّهم إليه بعوامل الترهيب والترغيب..

لقد تمثل إذن الهيكل الكلي للكون أمام الإنسان المقبل بتدبر إلى القرآن، كما تتمثل شجرة باسقة عظيمة أمام عينيه عندما ينظر إليها، قائمة بجذعها على أرض مستوية، ليس بينه وبينها حجاب أو سحاب.

نعم .. هكذا يتمثل الوجود الكوني كله أمام بصيرة كل من أقبل يصغي إلى مناجاة القرآن وتعاليمه، فاتحاً له عين بصيرته، معرضاً عن مشوشات عصبيته. فإذا انطلق من هذه الصورة الكلية إلى ما يريد أن يناله من مختلف العلوم والمعارف الكونية، لم يحجبه عنها غبش الجهالة بها والاستيحاش منها، ووجد عقله بما هو مسخر له منها، أمام أسرار مكشوفة وحجب مرفوعة، فإذا تجاوزها إلى ما وراء ذلك من الغيوب التي طوى الله عن

الإنسان سبيل العلم بها، سلّم الأمر للخالق الحكيم، وعاد من جهله بها راضي النفس مطمئن البال[١].

★ ★ ★

إن فرق ما بين الرؤية الإسلامية من خلال القرآن إلى الكون، ورؤية الفكر الغربي له، أن الرؤية القرآنية تضع الرائي من الكون أمام جهاز مؤلف من أجزاء متراكبة متناسقة يظل التفاعل البنّاء سارياً فيما بينها، ومن ثم فهو يدرك قيمة الجزء منها من خلالِ ما يتبينه من الأجزاء الأخرى، ويكتشف كمال كل منها بما يراه من الارتباط الوثيق الساري فيما بينها. ثم يعود فيقف من القرآن أمام مرآة ذاته، وقد تبين هويته، ووظيفته التي أقامه الله عليها، ومكانته التي يتبؤوها من الكون كله.

أما الرؤية الغربية، فهي تضع الرائي أمام نثار من ظواهر كونية شتى، لا يدري من أين جاءت ولاكيف انبثقت. ومهما تأمل فيها فإنه لن يرى في عمق ما ينظر إليه، إلا ساحة وجودية مجهولة الآفاق، سداها ولحمتها نسيج من الألغاز!..

ومن ثم فإن الشأن فيه عندما يتجه بفكره إلى عملية المعرفة والعلم، أن يلتقط من تلك الظواهر الكونية المتناثرة أمامه (فيما يبدو له) ما يجب أن يدرسه ويسبر غوره، دون أن يدرك أنه إنما حصر نفسه بذلك ضمن مربّع في شبكة كونية متواصلة الخيوط

(١)انظر منهج الحضارة الإنسانية في القرآن لكاتب هذا البحث: ص ١٢٦ و ١٢٧.

والحلقات. فهو كلما أراد أن يزداد في مربّعه الذي حصر نفسه فيه غوصاً وعمقاً، اصطدم بمزيد من العلاقات المجهولة، والمشكلات الناشئة من ظاهرة الحركة الكونية الواحدة؛ ووظائف الجهاز الكوني المنعكس على النقطة التي حصر نفسه فيها.

وينبغي أن أذكّرك هنا بالقاعدة العلمية القائلة: إن دراسة ٢٠٪ من كتلة ذات أجزاء متراكبة متفاعلة، ليس من شأنها أن تؤدي بالضرورة إلى معرفة ٢٠٪ من حقائق تلك الكتلة. بل إن مثل هذه الدراسة العميقة، قد لا تؤدي إلى معرفة حتى ١٪ من تلك الحقائق، أو ربما توصل صاحبها إلى مجموعة تصورات مشوشة خاطئة عن مجموع تلك الكتلة.

وأعود إلى داروين، الذي استشهدت بكلامه قبل قليل.. إنه - كما نعلم - بذل جهداً شاقّاً في دراسته لأصل الأنواع، ومنها الإنسان، آملاً أن يحوِّل خياله عن أصل الإنسان إلى حقيقة علمية ثابتة. ولكنه اصطدم في سعيه إلى ذلك بعقبات شتى. بل بوسعك أن تلاحظ أنه كلما حاول أن يزداد في عرض نظريته عمقاً وسبراً لغور الموضوع ازدادت في وجهه المشكلات ظهوراً، وتجلت أمامه عوائق ذات صلة بموضوعات أخرى لم يكن حافلاً بها أو متنبهاً إليها، حتى ألجأته في أكثر من موضع إلى أن يعتذر عن عجزه عن الإجابة عن مشكلات أقل منها تعقيداً.

ولكن هذا الموضوع لم يؤرق أذهان العلماء المسلمين، ولم يستأثر باهتمامهم، ذلك لأن القرآن وضعهم أمام أصل الإنسان ونشأته، عندما وضعهم من الحديث عنه وعن كل ما يتعلق به،

أمام مرآة الذات، وكلٍّ من مبدئه ومنتهاه. ثم زاد يقينهم بذلك رسوخاً، إذ قال عن الأخيلة والأوهام التي أرهق داروين وأمثاله عقولهم وأنفسهم بها ﴿۞ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ [الكهف: ١٨/ ٥١].

★ ★ ★

بوسعك الآن، بعد أن تبينت الثغرات الكبيرة، في منهج (المعرفة) عند الغربيين، وهي الثغرات التي يتنزه عنها منهج المعرفة في القرآن، أن تعلم المراد بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٦/ ٣٨] وأنه ليس كما يتوهم السطحيون من أنه حوى العلوم والمعارف كلها، وإنما المعنى أن القرآن قد حوى أصول المعارف كلها عندما وضع الإنسان أمام الرسم البياني الشامل للوجود الكوني كلِّه، إلى درجة أن اكتشاف أي حقيقة علمية لا يكتسب قيمته العلمية الصحيحة إلا إذا تم ضمن تصور سليم لذلك الرسم البياني.

وبوسعك الآن أن تتبين الجواب عن الإشكال الذي يردده كثير من الناس، عندما يقفون على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٣٥/ ٢٨] وهو قولهم: إن الدنيا مليئة اليوم بالعلماء الأفذاذ، ومع ذلك فإن الكثيرين منهم لا يؤمنون بالله، فضلاً عن مخافته. والجواب أن هؤلاء ليسوا (كما قد تبين الآن) علماء بالمعنى الحقيقي للكلمة.. وإنما هم أولئك الذين أعلنوا إعراضهم عن البحث عن اليقين في قضايا الكون،

واستبدلوا بذلك الأنشطة العملية المهنيَّة القائمة على التجربة.. وهي ليست علماً إلا بالمصطلح الغربي الحديث.. فإذا طاب لهم أن يتجهوا بوسائل المعرفة عندهم إلى التبصر بحقيقة من الحقائق الكونية، وضعوا المكبرات على رقعة صغيرة من قلب الخارطة الكبيرة، ثم حملقوا في تلك الرقعة، حيث الحقيقة التي يبحثون عنها، وهم عن الخارطة ذاتها غافلون!.. بل إنهم نموذج لأولئك الذين يحصرون أنظارهم من الجسم الإنساني كله في الكبد وحده، وهم عن مجموع جهازه العضوي معرضون[١].

ومن أجلى الأدلة على ذلك أنهم أنفسهم، يعترفون، بعد كل ما يستحصدونه من المعارف والعلوم، بأنهم يعانون من وطأة الجهل؛ وأنهم بحاجة ماسة إلى المعرفة.. وبأنهم لا يجدون في معارفهم طمأنينة يركنون إليها، مهما دقت وتعمقت، بل يظلون نهباً لدوّامة حيرة تطوف بأذهانهم وأنفسهم. وقد ذكرت لك نماذج من اعترافاتهم، من قبل.

كما أن من اليسير عليك الآن أن تعلم الجواب عن إشكال آخر ينبثق في أذهان كثير من الناس عندما يقرؤون قول الله تعالى عن العلماء الغربيين وأمثالهم: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ۝٧﴾ [الروم: ٣٠/٧] إذ يخيل إلى المستشكلين أن كلمة (ظاهراً) تعني المدارك السطحية للشيء، بالمعنى المتداول عند الناس، وهو ما لا ينطبق على العلماء الغربيين.

---

(١)انظر منهج الحضارة الإنسانية في القرآن: ص ١٣٤.

ولكن الحقيقة أن المعرفة السطحية للشيء تتمثل، أول ما تتمثل، في المعرفة التي يُزهَى بها من لم يعلم بعدُ شيئاً من هذا المعلوم ومن حجمها وحقيقتها، ولكنه انطلق يغوص بدلاً من ذلك، في أجهزتها ودخائلها الجزئية، تائهاً وسط حجمها الفسيح، غير متعرف على ذاتيتها من حيث هي.

والمهم أن مثل هذا العمل، وإن بدا في ظاهره سبراً للغور وتعمقاً في الفهم، ولكنه في واقع الأمر وحقيقته سطحية متناهية.. وهذا هو بالضبط معنى قوله تعالى عنهم: ﴿يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الروم: ٣٠/ ٧].



وبعد، فإن الفلاسفة لم يتنكبوا عن الحق عندما وجهوا أنظارهم ومداركهم إلى المكونات يبحثون عن حقيقتها وينشدون الوصول إلى يقين بشأنها.. ولكنهم أخطؤوا في المنهج الذي ينبغي أن يسلكوه لبلوغ ذلك.

حمَّلوا عقولهم وحدها مهمة إدراك الحقيقة والبلوغ بشأنها إلى يقين، دون أن يفرقوا بين الحقائق المادية التي تخضع للحس والتجربة، والحقائق الغيبية التي ليس للحواس إليها من سبيل.. فحمَّلوا عقولهم من هذه المهمة الثانية أعباء تتجاوز طاقتها، وعادوا من جهودهم المعرفية بأخيلة وأوهام لا سند لها ولا دليل عليها.

ثم إن الفلاسفة المسلمين صححوا الخطأ وقوموا المنهج، عندما

قرروا أن السبيل إلى إدراك الحقائق الغيبية إنما هو النقل أولاً والعقل ثانياً.. ومستند النقل إنما هو الخبر الصادق الواصل إلينا بالتواتر.. وهو كتاب الله عز وجل والمتواتر من صحاح السنة، أما العقل فهو الأداة التي لا بدّ من الاعتماد عليها في فهم كل شيء، أياً كان مصدره، وأياً كان نوعه، أي حسياً خاضعاً للتجربة أو غيبياً خاضعاً للنقل.

وفي الأحوال كلها لا بد من الاحتكام إلى المنهج القرآني القائل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ١٧/٣٦].

★ ★ ★

تأملات في مستقبل الغرب والعالم الإسلامي

منذ ما لا يقل عن عشر سنوات[1]، استقر في أذهان جلّ المراقبين والباحثين، أن صحوة إسلامية تسري في المجتمعات والأقطار العربية والإسلامية، ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة (الصحوة الإسلامية) عنواناً كبيراً على دراسات وبحوث، وموضوعاً شائقاً لمؤلفات، فاضت بهما المكتبات العربية والإسلامية.

ولقد كنت ولا أزال ممن أيقن بوجود هذه الصحوة، وممن دافع عن الإيمان بها، ولكن ضمن حجمها الذي تدل عليه كلمة (الصحوة) هذه. فهي تعني أو تمثل يقظة من طال سباته، فراح يتمطى ويتقلب في فراشه. فهو بين أن يتكامل صحوه ويهبَّ من سريره ثم ينظر في تدبير أموره وإصلاح شؤونه، وبين أن يعود فيغمض عينيه ويستسلم مرة أخرى لرقاده الثقيل، ويبقى كل شيء من حوله على ما هو عليه.

ونظراً إلى أن حجم الصحوة الإسلامية التي كان الباحثون

---

(١)كتب هذا البحث منذ ما لا يقل عن عشر سنوات.

يتكلمون عنها ويبشرون بها، وربما بنوا عليها آمالاً عريضة، لم يكن يزيد على هذا القدر الذي وصفت، فقد كنت أحذر من آفاتها أكثر مما أغتبط بها. ولقد ألقيت في أحد المؤتمرات عام **١٩٨٤** محاضرة عنوانها: الصحوة الإسلامية وأهم الآفات المحدقة بها.

ما الأمل الذي كان المغتبطون بالصحوة الإسلامية، يعقدونه عليها؟

لقد كانوا يأملون أن تقود هذه الصحوة رجالها إلى مدِّ رواق من التضامن الإسلامي فيما بينهم، في كل مجتمع أو قطر على حدة، ثم كان المأمول أن تفعل هذه الصحوة فعلها في قادة تلك المجتمعات أو الأقطار، فيتشابك فيما بينهم نسيج من التضامن والتعاون الحقيقيين، إن لم نقل: نسيج من الوحدة الحقيقية.. وإذا البلاد العربية التي هي لباب الأمة الإسلامية دولة عربية وإسلامية واحدة.. وكم تحدث كاتبون عن أحلامهم الذهبية هذه، وراحوا يعلقونها كثمرة غضة يانعة على شجرة الصحوة الإسلامية.

غير أن الآفات التي كانت تحدق بها، كانت أسرع إليها من تلك الأماني المعلقة عليها.

ولست الآن بصدد الحديث عن تلك الآفات التي كثيراً ما حذرت منها في محاضرات ألقيتها وكتابات سجلتها، ولكني هنا لابدّ أن ألفت النظر إلى السبب الذي جعل هذه الصحوة تتراجع، وتأخذ منها الآفات بالخناق.

لقد كان النصيب الأوفر من تلك الصحوة للعواطف والوجدان، لا للعقل أو التدبير المخطط. هذا هو السبب باختصار، إن واقع المسلمين اليوم، في أرقى ما يمكن أن يسمو إليه، هو واقع اغتباط بالإسلام وافتخارٍ بمزاياه وآثاره، وهياجٍ في الدعوة إلى تطبيقه.

فإذا جاء وقت التخطيط لتنفيذ ذلك، ولتحصين وجوده ضد المتربصين به، ولتحصين المسلمين ضدّ ما قد يراد بهم، لم تجد على مائدة هذا التخطيط أياً من أولئك المغتبطين أو الدعاة.

هذا مع العلم بأن العوامل التي تجعل من عملية التدبير والتخطيط، جهداً ناجحاً ومثمراً، موفورة وماثلة بين أيدي هؤلاء الذين لا يعلمون إلى الآن من معنى السعي والعمل إلا الاغتباط النفسي؛ وفخر الانتماء؛ والهياج في الدعوة إلى تطبيق الإسلام.

إن من هذه العوامل، التي لا تنتظر لبروز فاعليتها إلا التخطيط، موقعَ العالم العربي بالنسبة إلى القارات الثلاث: أوربة وإفريقية وآسية، فهو يحتل المناطق الجنوبية الشرقية كلها للبحر الأبيض المتوسط، ويخترقه البحر الأحمر بين شقيه الآسيوي والإفريقي، ويقع بين معابر الشرق والغرب والمواقع المطلة عليها، جبل طارق، وقناة السويس، وباب المندب. إن هذا الموقع كان ولا يزال يمثل أكبر خطر على أوربة والغرب، لو استطاع العرب المسلمون أن يتلاقوا ليخططوا سبيل الاستفادة من هذه العوامل، وتحصين وجودهم الحضاري داخل سلطانها.

وإن من هذه العوامل النفط الذي يعدُّ ثروة استراتيجية هائلة في يد هذه الأمة، لو تضامنت فتلاقت مخلصة للعمل على ردِّ كيد العابثين بها والناهبين لها. اعتماداً على رأس مال واحد، هو الوحدة الصادقة النابعة من وحدة المصالح.

من هذه العوامل أيضاً، الإسلام، من حيث هو مبادئ وأخلاق وقيم وتربية مثلى، لا من حيث هو افتخار وانتماء ومشاعر إعجاب وأنشودة إطراء.

هذه العوامل وغيرها، إن هي إلا مواد وموضوعات جاهزة ومرصوفة على مائدة التدبير والتخطيط!.. ولكن الصحوة الإسلامية هبت رياحها لتحرك في المسلمين المشاعر والوجدان، دون أن تدفعهم إلى خطة عمل أو برنامج سلوك.

أما الغرب، بشطريه الأوربي والأمريكي، فقد كان من مصلحته (ومبدأ أخذ الحيطة في حياته)، أن يجزم بوجود الصحوة الإسلامية أكثر مما جزم بها أصحابها، كي يأخذ حذره منها، ويتقي الخسائر والأضرار التي يرى أنها ستقع به من جرائها.. وسرعان ما دفعه ذلك الجزم الذي ارتضاه وقبل به إلى أن يخطط بهدوء وصمت، مستعيناً بكل ذوي الخبرة والاختصاصات المعنية بالأمر.

فلننظر إلى فرق ما بين هذين الأثرين الناتجين عن يقين بشيء واحد، ألا وهو وجود الصحوة الإسلامية:

أما أثر هذا اليقين في نفوس العرب والمسلمين فاغتباط مصفق وهياج يطالب بتنفيذ الإسلام.

وأما أثر اليقين ذاته في نفوس الغربيين فعكوف على اتخاذ التدابير، ثم إخضاعها لخطّة سلوك، وتنفيذ.

وهكذا سارت الأمور:

أما في العالم العربي والإسلامي حيث تجلت ظاهرة هذه الصحوة، فحركةٌ تراوح في مكانها، وعواطف تتفاعل متآكلة مع ذاتها، وهياجات اندلقت إلى سبل شقاق وخصام، ثم لم تزد على ذلك.

وأما في العالم الغربي، فخطط مدبرة، جندت لها سياسة ما بعد الحرب الباردة، والإجراءات الاقتصادية المتحكمة، والوسائل العلمية الداعمة.

ثم إن هذه الخطط العدوانية للإسلام، سارت ردحاً من الزمن وراء أغشية وسحب كثيفة، من العلاقات الدبلوماسية، وحرارة الانتصار للشعوب المستضعفة.

ولكنّ الملاحظ أن المواقف العدوانية التي تكمن وراء تلك التدابير والمخططات، لم تعد تسري في أنفاق خفية، كما كان عليه الحال سابقاً، ومن ثم فليس في المثقفين اليوم من يجهل حقيقة هذا العداء وحجمه؛ وإن كان فيهم كثير ممن يجهل الخطط التي تستخدم في ممارسة هذا العدوان.

وأعتقد أن ما ورد في التقرير الذي أصدره مجلس الأمن

القومي الأمريكي عام ١٩٩١، يكشف عن حجم هذا العدوان، كما يكشف عن جانب من الخطط والتدابير المتخذة للقضاء على سلطان الإسلام وخطره على حدِّ تعبيرهم. وإليكم بعض ما ورد في هذا التقرير:

يجب إيقاف التأثير المتزايد للإسلام والمشكلة الفلسطينية. ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

- إشغال المسلمين بتناقضات ليحارب كل منهم الآخر، للقضاء على قوتهم.

- يجب تغيير حكومات دول الخليج التي تطبق الشريعة الإسلامية الصارمة جداً.

- يجب عدم السماح للعناصر الإسلامية من الوصول إلى الوظائف الحكومية الحساسة.

- يجب خلق عداوات بين التيارات الإسلامية المتعددة. ويجب إقحام الدول التي لديها فكر إسلامي مثل باكستان والسودان في خلافات ومشاكل..].

ولكن ما السبب الذي زاد في زخم هذا العداء حتى دفع به من الخفاء إلى الإعلان؟

والجواب أنه لم يكن من مصلحة أمريكة ولا الدول الأوربية فيما مضى، أن ترى الدول العربية والإسلامية نفسها في وضع

يدفعها إلى مزيد من القرب والتلاحم مع المعسكر الشرقي.. ومن ثم، فقد كان عليها ألا تمس - في الظاهر على أقل تقدير - شيئاً من مشاعرها الإسلامية، إبقاء لصلة الوصل، في ظل ذلك التنافس الذي كانت تفرضه الحرب الباردة آنذاك بين المعسكرين.

على أن أمريكة كانت ترى في الوقت ذاته أن المعسكر الشرقي هو وحده الذي يملك - من خلال بنيانه الماركسي الفكري - أيديولوجية لحضارة إنسانية بوسعها أن تحلَّ، في الشرق الأوسط، محل الإسلام. وإنا لنذكر كيف أنها كانت تقود سياسة ثنائية في البلاد العربية والإسلامية، فلقد كانت في الوقت الذي تقاوم فيه انتشار المدّ السياسي للمعسكر الشرقي في هذه البلاد، ترخي الزمام أمام مدّه الفلسفي الإلحادي، كوسيلة مثلى إلى تحقيق مصلحة مشتركة بين المعسكرين.. ولا شك أنها كانت سعيدة آنذاك بأن تفوز برضا الجمهرة الكبرى ذوي المشاعر الإسلامية عنها، إذ لم يكن يبرز لتلك الجمهرة منها إلا وجه التقدير والإجلال لمشاعرها واعتزازها الديني، ذلك لأنه لم تكن تهبّ رياح الأفكار المادية والإلحادية إلّا من المعسكر الشرقي المنافس.. والحق أنهم قليلون جداً أولئك الذين كانوا يعرفون أن في بلادنا شيئاً اسمه (الشيوعية الأمريكية).

فلما تهاوى ذلك البنيان بكلا شطريه الفلسفي الفكري والسياسي، من قمته إلى جذوره، أفزع الأمر الأعداء التقليديين للإسلام والمسلمين في المعسكر الغربي، بمقدار ما أسعدهم وأثلج صدورهم. ذلك لأنهم رأوا أن انهيار ذلك المعسكر الشرقي، يعني

تحطيم الترسانة الوحيدة التي كانت تحول دون تسرب مبادئ الإسلام وقيمه الفكرية إلى المجتمعات الغربية، بل التي كانت تحاول أن تشلَّ فاعليته الحية، حتى داخل الوطن الإسلامي ذاته.

وإذا كانت أمريكة تستعين فيما مضى - كما علمنا - لدرء خطر الإسلام عنها ولإضعاف فاعليته في بلاده، بالفلسفة الماركسية ومروِّجيها، بالدعم والتشجيع وتوطيد المناخات الملائمة لها، من وراء ستار، فبمن تستعين اليوم لدرء هذا الخطر ذاته؟ ومن خلال أي صيغة إلحادية أو لادينية يمكنها أن تتقدم لمحاربته، على أن تبقى في الظل ويستمر لسانها الحلو في تمجيد الإسلام والإعجاب به منطلقاً كما كان؟

لقد كان في سقوط الترسانة التي كانت خير أداة، من وجهة نظر الغرب، لتحطيم النشاط الإسلامي في ربوعه وخارج ربوعه، ما جعل خطر هذا النشاط وشيكاً، وجعل السبيل بين الإسلام وعقول الناس ميسرة، سيما وأن الصحوة الإسلامية، يجب النظر إليها من وجهة نظر الغرب على أنها حقيقة ماثلة؛ فإذا أضيف إلى ذلك كله أن كتلاً إسلامية لا يستهان بها ظهرت تحت أنقاض ذلك المعسكر الذي تهاوى - وهي أشدّ ما تكون اعتزازاً بالإسلام واقتناعاً به وإدراكاً له - أدركنا مدى القلق الذي لا بدّ أن يهيمن على الغرب ذي العداء التقليدي القديم للإسلام، من نهضة إسلامية وشيكة تنبثق في ربوعه، يعقبها مدّ إسلامي يتسرب ويتغلغل داخل مجتمعاته.

فمن هنا كان لا بدّ أن تزداد مخاوف الغرب من الإسلام،

وأن يفترض كثيراً من النتائج التي لن تكون لصالحه، في الوقت الذي لم يستطع أن يخفي اغتباطه بانهيار المعسكر الشرقي المنافس الذي استراح الغرب بانهياره من أعباء الحرب الباردة وسائر ذيولها وتوابعها.. وذلك هو السبب في ظهور سلسلة التصريحات التي تتحدث عن خطر الإسلام وضرورة الوقوف في وجهه.

إلا أن من الملاحظ أن جلَّ هذه التصريحات، يبتعد، إلى اليوم، عن النقد المباشر لجوهر الإسلام، ويتجه إلى ما يصاحبه من أحوال كثير من الأنشطة الإسلامية، وفي مقدمتها مظاهر العنف والتطرف التي غدت بالنسبة إلى الغرب، ذريعة هامة وباهظة الثمن، في ستر عدوانهم الحقيقي للإسلام بحدِّ ذاته.



ولكن ما هي التدابير التي يتخذها اليوم كل من الغرب الأمريكي والأوربي، من أجل تبديد المخاوف المتفاقمة لديه، من مدّ إسلامي قد يعكِّر صفو حياته؟..

إن نظرة متفحصة إلى الخطوط العريضة، تضعنا أمام تبصُّر واضح للتدابير التالية، التي رسمت منذ أمد بعيد، ثم وضعت ولا تزال موضع التنفيذ:

أولاً- إثارة مزيد من المشكلات التي تستعصي على الحلّ، في العلاقات القائمة بين معظم الدول الإسلامية ولا سيما العربية، ابتغاء القضاء على ما قد تتمتع به من الاستقرار، وزجها جميعاً في يمّ من القلق وفقدان الثقة، ومن ثم تقطيع حبال التواصل

والتعاون مما بينها، وإخضاعها لتيار التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية للغرب.

إن حرب الاستنزاف التي اتَّقد سعيرها بين العراق وإيران، في القرن الماضي، وانتهت إلى ما سمي مجاملة (لا غالب ولا مغلوب) إنما انتهت في الحقيقة إلى هلاك مرسوم حاق بكلا الطرفين، وهي ليست إلا استثارة لواحدة من تلك المشكلات المبرمجة ابتغاء تحقيق آثارها المتطلبة.

وإن مأساة الخليج التي بدأت بخطة اجتياح العراق للكويت، ثم انتهت بالاحتلال الأمريكي للعراق، وأدت إلى انتشار الجيوش الأمريكية وحلفائها متمركزة حول ينابيع البترول، ثم جاءت بالحرب العاصفة التي أتت على بقايا القوة المادية والمعنوية التي كانت تتمتع بها دول المنطقة، وزرعت فيما بينها عوامل التدابر والبغضاء، هي الأخرى حلقة فريدة في سلسلة هذه التدابير المبرمجة. والثمرة المرجوة من جرِّ هذه المأساة، هي فرض السياسة الأمريكية الجديدة على المنطقة التي تبدأ بنهاية سياسة من الإفقار المبرمج، ثم تدور على محور (سأنقذكم من الغرق بشرط أن تعطوني قلوبكم).

وقد تجلت آثار هذه الحرب الاقتصادية بسرعة مذهلة، فقد جاء في التقرير الاستراتيجي العربي الصادر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في القاهرة الصادر أوائل عام ١٩٩٠ أن: نصيب الصادرات العربية تدنّى ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٩٠ من ٧,٦٪ إلى ٣,٩٪، وتدنى نصيب الواردات

العربية بالنسبة إلى إجمالي واردات العالم من ٧,١٪ إلى ٣,٣٪ في المدة الزمنية ذاتها. كما يوضح التقرير ذاته أن حجم المديونية العربية ارتفع بعد حرب الخليج إلى ما يزيد على ٣٠٠ مليار دولار.

ثانياً - إثارة الخصومات المفتعلة والدائرة بين قادة كثير من دول المنطقة العربية وفئات من مواطنيها باسم السعي إلى تحقيق إصلاحات إسلامية، ومن شأنها أن تنتهي في أغلب الأحيان إلى هياجات عدوانية واتهامات بالمروق والكفر. وهي ليست في حقيقتها إلا من دخان هذه التدابير، وقد تعوق كثافة الدخان عن رؤية الأيدي المدبرة، ولكن اختراق الدخان يسير على من يراقب الأمور ويتبع سلسلة الأحداث.

إن هذا الهياج المتصادم يتم من خلال عملين متقاطعين ينتهيان بفضل هذا التدبير إلى غاية واحدة. أولهما يتمثل في استثارة العواطف الإسلامية المتأججة في صدور كثير من الشباب، بعيداً عن ضوابط العلم والمعرفة، ثم السعي بهم إلى مزاحمة الحكام على الكراسي، لفرض الإسلام على المجتمع من هناك. وثانيهما يتمثل في لفت أنظار الحكام إلى الخطر الحقيقي الكامن في تحركات هؤلاء الناس وتطرفاتهم!..

والثمرة المرجوة من التخطيط لهذين العملين المتصادمين، طبق ما أوصى به تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي، الوصول إلى غايتين اثنتين:

أولاهما تفويت فرص الاستقرار في المنطقة كلها ما أمكن، عن طريق شغل القادة والحكام بالعمل على درء هذه الأخطار الدخيلة والانشغال بها، والثانية تسليط الجماعات الإسلامية وفئات الحكام بعضهم على بعض، كي تتمزق الطاقات الإسلامية فيما بينها عن طريق التآكل الذاتي، بعيداً عن أي يد أجنبية ظاهرة قد تتهم بالتدخل.



بعد هذا العرض السريع لموقف الغرب من الإسلام والمسلمين، ابتداء من ظهور ما يسمى بالصحوة الإسلامية إلى يومنا هذا، يحين لنا أن نتساءل: ترى فما مصير الإسلام والمسلمين بناء على ذلك؟

وأقول في الجواب، بعيداً عن سلطان التشاؤم واليأس، وبعيداً أيضاً عن الاستسلام لمشاعر الاستبشار والتفاؤل:

عندما ننظر إلى الإسلام بحدّ ذاته، بقطع النظر عن حال المسلمين وأخطائهم، فإن بوسعنا أن نقول: إن الإسلام سيكون له دور الريادة في قيادة العالم الجديد. ذلك لأن المناخ العام في المجتمع الغربي قد تهيأ لفهم الإسلام وقبوله كما لم يتهيأ لذلك في أي عهد من قبل.

إن الإنسان الغربي لم يعد يجد اليوم في نفسه شيئاً من الثقة التي كان يشعر بها تجاه الحضارة الغربية؛ فضلاً على اعتزازه السابق بها. فالمجتمع الغربي لا يزال متجهاً إلى مزيد من التفكك،

والأسرة ماضية إلى الاضمحلال، حيث غدت في كثير من المناطق وهماً لا يجسّده إلا هيكل دار قائمة.. والنظام الاقتصادي يثبت في كل يوم مزيداً من الأدلة على سوء نتائجه وخيبة آمال الناس فيه..

الكساد متفاقم، والبطالة المستشرية ثقل خانق يتعاظم وقعه المخيف على المجتمع الأمريكي كله. ويتزايد تحت وطأة ذلك كله عوامل القلق النفسي، وتتلاحق الأسئلة الملحة عن أسرار الانفصال العجيب بين مشاعر السعادة النفسية وأسبابها المادية المتوافرة.

ثم إن أمريكة، وهي التي أنشأت وزارة خارجيتها قسماً متخصصاً لدراسة ما أسمته بظاهرة التطرف أو الإرهاب الإسلامي، عام ١٩٩٢، ظلت إلى اليوم الزعيمة التي لا تنافس ولا تضاهى في مجال التطرف والإرهاب الدولي المنظم. أفلا نذكر كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وبنما؟.. أوَفينا من يجهل - في نطاق الإرهاب والتطرف الفردي داخل المجتمع الأمريكي - أن ٣٦ مليون أمريكي تعرض في عام ١٩٨٩ لجرائم وتعديات جنائية شتى، وأن أكثر من مليون أمريكي يتعاطون المخدرات ويستهلكون لذلك ما يتجاوز مئة مليار دولار، وأن ٤١٪ من الأمريكان يُحسبون، بمقياس المؤسسات الدولية، في عداد الفقراء، وأن مدينة نيويورك وحدها تحتضن ما لا يقل عن عشرين ألف مشرد، وأن الفرد الأمريكي يشاهد كل يوم، في كل قناة تلفزيونية أمريكية، أكثر من مائة جريمة(١).

---

(١) هذا الإحصاء كان قبل عشر سنوات، فما هي الحال الآن؟

فهل هذا نموذج يحتذى به في القيم والحقوق الإنسانية التي تتطلع المجتمعات الإنسانية إلى اليد التي تخلص في حمايتها وترسيخها؟.. وهل يتأتى لهذا الواقع أن يهيمن ويسود؟

هذا هو المناخ العام الذي يسود المجتمع الأمريكي اليوم. ولا شك أنه تعبير فطري صريح وبليغ عن مدى حاجته الماسة والحتمية إلى الإسلام.

غير أن الإسلام لا يتحقق إلا بمسلمين، فهم مظهره المتجسد، وهم الحماة له والأدلاء عليه. وهم الذين يذكِّرون بضرورته ووجه الحاجة إليه. فأين هم هؤلاء المسلمون؟

إن المسلمين اليوم على كثرتهم، لا قبل لهم برصد المخططات التي تتخذ ضدهم، ثم تنفذ تباعاً في حقهم، فضلاً عن أن يواجهوها بخطط وتدابير مقابلة. والمسلمون منهمكون اليوم فيما زجهم قادة الاستعمار الغربي فيه، إنهم منهكون في خصوماتهم، منصرفون إلى مشكلاتهم الجزئية المتناقضة، وقد أعرضوا عن قضاياهم الكلية وجذور مصالحهم الواحدة والموحدة.. ثم إن الإسلام الذي يتعامل معه كثير من قادة الشعوب العربية والإسلامية إسلام أُطرٍ ومظاهر وشعارات، وتشةٍّ لمنجزاته الحضارية.. أما حقائقه وجذوره فبعيدة عن الأذهان مقصية عن الواقع التطبيقي المبرمج.

وأهم من هذا كله أن أصابع القيادات الغربية، هي التي ترسم أُطر العلاقات التعاونية وحدودها بين كثير من دول المنطقة وحكامها، سواء على المستوى الاقتصادي أمِ السياسي أمِ

الاجتماعي العامّ. وواضح أن رسم ذلك كله إنما يتم طبق مصلحة الغرب، وطبقاً لما تقتضيه خطة الهيمنة على قيم هذه المنطقة وثرواتها.

إلا أن هناك عدة نقاط مضيئة على طريق المستقبل الذي نتساءل عن مصير الإسلام فيه. وها أنذا ألخصها فيما يلي:

أولاً - إن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد(١) الذي تتداوله ألسنة الناس وأقلامهم اليوم، على سبيل التنبؤ به آناً والدعاية له والإعلام به آناً آخر، أبعد ما يكون عن أن يكون في واقع الأمر، وحقيقته نظاماً عالمياً أي معدّاً للعالم كله. وأحب أن ألفت النظر هنا إلى أن الحديث عن هذا النظام، لا تكاد تسمعه إلا في أقطار العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط بالذات، فأما في أوربة الغربية أو الشرقية فلا تكاد تسمع عنه شيئاً.

إن من الثابت يقيناً أن نظاماً ينهمك في إعداده ١١٪ من سكان العالم، هو بحق نظام عنصري استغلالي مميت. ومهما قيل عن القدرات التي مكنت أمريكة من القضاء على خصمها اللدود، من خلال حرب استنزاف باردة زجته بين براثن الإفلاس، فإن ذلك لن يعطيها أي امتياز بأن تنطق باسم العالم وتتولّى عنه وضع النظام الذي يروق له، فضلاً على أن يعطيها أي مبرر شرعي للتحكم بقدرات الأسرة الإنسانية وخيراتها وحريتها.. والديمقراطية إنما يستبين معناها الصادق أو الوهمي من

---

(١)وهو النظام الذي طورته أمريكة إلى ما سمته بالعولمة، ثم بالشرق الإوسط الكبير.

خلال هوية هذا النظام، لا من خلال العلاقة السارية بين الكونغرس والبيت الأبيض حصراً.

لذا فإنه لا يتوقع قط ولادة هذا النظام على يد هذه النسبة الضئيلة من سكان العالم، إلا أن تكون ولادة ميتة لا تعقبها حياة.

والتوازن الذي انهار سريعاً لحساب أمريكة بين المعسكرين الشرقي والغربي، سيعود وإن لم يكن سريعاً بمقومات أكثر أهمية ورسوخاً. وليس المهم أن يكون التوازن دائماً بين شرق وغرب، إنما المهم أن سنة الله في خليقته هذه نافذة ولن يقع فيها أي تبدل. وقد عبر عنها البيان الإلهي بقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥١].

ثانياً - إن الوحدة الأوربية غدت حقيقة ماثلة في الذهن، وها هي ذي قد تكاملت ولادتها على صعيد الواقع. وعندما يرتسم المحور الأوربي إلى جانب المحور الأمريكي فسوف ينبثق من ذلك وضع جديد، قد يكون غاية في التعقيد، ولكن الأهم من هذا أنه وضع يبعث على رفض تبعية العالم كله لهذين المحورين، سواء بمعنى اتباعه لهما أو انشطاره بينهما.

وهذا يعني أنه لا بد أن يتحقق عندئذ المناخ الملائم لظهور محاور حضارية وإنسانية أخرى، هي اليوم موجودة، ولكن لعلها تمرّ برحم التكامل والنضوج، أو لعلها تتحين لولادتها الظرف الملائم.

إن تعدد المحاور التي لا بدّ أن يتوالى ظهورها ويتنامى رسوخها في تربة التوازن العالمي، هو الضمانة الوحيدة لظهور معنى الندّية المتوازنة أو المتكافئة فيما بينها. ومن ثم فهو الضمانة لقيام ديمقراطية عالمية تؤدي بالضرورة إلى تعارف أفضل بين الحضارات والثقافات المتنوعة[١].

وفي هذا الجو سيتجلى دور الإسلام قوياً وراسخاً.

إن الإسلام الذي هو جذور اعتقادية راسخة، وبنيان حضاري باسق، لم يفرض نفسه ذات يوم إلا من خلال حوار.. الحوار الذي يطابق ظاهره باطنه ويتجه إلى العقول صافياً عن شوائب الأسبقيات أو الذرائع أو التحكم والاستغلال.. لقد كان ولا يزال سبيل انتشاره اتباع المنهج الرباني القائل: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النحل: ١٦/ ١٢٥].

إن تحكم ١١٪ بـ ٨٩٪ من سكان العالم سيختفي.. ولكنه لن يختفي تحت سلطان قهر الأغلبية أو بقوة السلاح أو في أعقاب حروب مدمرة، بل سيختفي تحت سلطان قوة أخرى هي أمضى وأشدّ فاعلية من ذلك كله.. إنها قوة الحوار الذي لابدّ أن يفرض ذاته من خلال السنة الربانية التي لا يقع فيها خلف ولا تبديل.. سنة التوازن الذي لا يكاد يختفي بمظهره المتقادم، حتى يعود فيتجلى بمظهر متطور جديد.

إن السبل كلها التي تتخذ اليوم من قبل القوى المتحكمة

---

(١) ربما خابت آمال كثير من المراقبين بما آلت إليه الوحدة الأوربية. ولكن لم يحن الميقات بعد الذي يصدر فيه قرار الخيبة أو عدم الخيبة.

الكبرى، لتتربص بالإسلام وتكيد له، إنما هي سبل قهرية؛ بل حرب مقنعة آناً ومكشوفة آناً آخَر.. ومثل هذهِ السبيل قد تكف اليد عن البطش بل حتى اللسانَ عن الكلام، ولكنها لا تكف الفكر عن التأمل، ولا الفعل عن البحث.. والقوة الكامنة في الإسلام هي تلك التي تسري منه إلى العقول والألباب، لا التي يخيل إلى بعضهم أنها تقهر النفوس أو تلاحق الحريات.

وإذا كان القضاء على الباطل الذي هو باطل، لا يمكن أن يتم عن طريق خنقه كما يتوهم عشاق العنف ودعاته، فإن القضاء على الحق لا يمكن؛ من باب أولى، أن يتم عن طريق السعي إلى خنقه..

إن بين الحق والباطل تناقضاً لا يجهله أحد، ومن ثم فإن الرصاصة التي يتم إزهاق الباطل بها، إنما هي الصدع بكلمة الحق مستنيرة بضياء العلم والمعرفة ليس إلا. ومهما حاول أحدنا استعمال الوسائل القهرية الأخرى، فلن تأتي جهوده بأي طائل، ومن ثم فإن انبلاج الحق هو الذي يؤذن بزوال الباطل. وكم هي واضحة هذه الحقيقة في قول الله عز وجل: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ٢١/ ١٨].

والجهاد الذي شرعه الله وجعله دعامة الوجود الإنساني والإسلامي، لا يتعارض مع شيء مما نقول.. ذلك لأن مواجهة الباطل بمنطق الحق عن طريق البيان والحوار، مع الصبر في سبيل ذلك على كل مكروه، هو أول أنواع الجهاد وأقدسها.. ولأن القتال الذي يشرع بعد ذلك ليس من أجل اغتيال الباطل في مظهر رجاله المتشبثين به أو المدافعين عنه، وإنما هو مشروع

لردّ غائلة الذين يقاومون مبدأ مواجهة الباطل بمنطق الحق.. فالقتال الجهادي في هذه الحالة إنما هو لحماية الحوار ولإبعاد شبح الجبر والإكراه أياً كان الجانب الذي يقدم منه.

ثالثاً - مهما قلنا عن إعراض المسلمين عن النهوض بواجب الصدع بكلمة الحق، ومهما كانت الأخطاء المتسربة إلى المجتمعات الإسلامية كبيرة، ومهما كانت تعليقات القوى المعادية تتسم بالشماتة والطمأنينة التامة إلى أن الطاقات الإسلامية التي كانت توصف يوماً ما بأنها خارقة، قد تمزقت اليوم بأيدي أصحابها، فإن واقع الأمر في المستقبل القريب، سيخالف ذلك - على الأغلب - مخالفة حادة.

ذلك لأن الحق الكامن في طوايا الإسلام، لا يتم القضاء عليه بتقاعس أهله، أو بتخليهم عن رعايته والاهتمام به، أو حتى - مع أسوأ الافتراضات - بسبب بيعهم لدينهم الإسلامي الحق بعرض من الدنيا قليل.

إن الذي يتصور هذا أو شيئاً منه، ربما كان ممن يتخيل أن المسلمين فيما مضى هم الذين أوجدوا الإسلام ووضعوا فيه مزاياه وسماته، إلا أن الواقع نقيض ذلك تماماً. فالإسلام هو الذي أوجد في المسلمين كيانهم ووضع فيهم مزاياهم وصفاتهم التي تميزوا بها عن سائر الناس.

وعندما ينفضّ هؤلاء المسلمون عن إسلامهم الذي صاغهم هذه الصياغة، ويخلعون كسوة المزايا التي ميزهم الله بها بفضل

دينه، فإن قدرة الإسلام على صنع الأمم والرجال هي هي.. لأن الإسلام هو هو.. وكما لم يعجز بالأمس عن اصطفاء حفنة من سكان الصحراء لقيادة عالم بأجمعه وإنشاء حضارة إنسانية كاملة، فلن يعجزه شيء اليوم عن اصطفاء فئة أخرى من الناس، أياً كانوا وأينما كانوا. فذلك شأنه وتلك هي وظيفته، ألم يقل في بيان ذلك صاحب هذا الدين وقيومه: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٤٧/٣٨]؟

رابعاً - وبناء على ما أوضحنا، فليس مهماً أن يصحو أو لا يصحو المسلمون التقليديون عندنا إلى هوياتهم الإسلامية، إنما المهم أن الحق الكامن في تضاعيف الإسلام، كالشمس تماماً، قد تغرب أشعتها عن رقعة من الأرض، غير أنها في الوقت ذاته تبعث الأشعة ذاتها مشرقة في بقاع أخرى من الأرض ذاتها. وإنها لسنة ربانية لا يلحقها أي خلف. أوَ لم تقرؤوا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥/ ٥٤].

وإن المصداق الدقيق لهذا الكلام يتمثل فيما نراه من واقع الحرب المعلنة على الإسلام اليوم على ألسنة كثير من قادة الغرب وحكامه.

إن هذه الحرب وما يتبعها من التقارير التي تتعقب واقع المسلمين بالحرب الكلامية هنا وهناك، هي ذاتها الأداة التي تلفت نظر الشعوب الغربية إلى الإسلام، وتبعث فيهم الاهتمام به والرغبة في الإقبال على معرفته ودراسة حقيقته وقد أوضحنا

ذلك في البحث السابق!.. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة نتيجة طبيعية لملاحقة الحق ومحاولة القضاء عليه، فإن القوى الغربية المعادية للإسلام تتصرف دون أن تدرك هذه النتيجة، ومن ثم فهي لا تحسب لها أي حساب.

إن مأساة إعراض كثير من الناس المسلمين عن إسلامهم، وتفرقهم في متاهات الشهوات والأهواء، لا تشكل أي خسارة تحيق بالإسلام، وإنما هي خسارة كبرى تحيق بهم أنفسهم.. فالحصن الذي يتخلى عنه أصحابه يظل حصناً في واقعه وأداء مهمته، ولا بدّ أن يأوي إليه آخرون. وإنما تحدق الأخطار بأولئك الذين تخلوا عنه وآثروا لأنفسهم الانتشار في العراء.

وربما قيل كثير عن تسبب سوء حال المسلمين التقليديين اليوم، في تعكير الرؤية الصافية إلى حقيقة الإسلام أمام بصائر الشعوب الغربية التي تتطلع في ظمأ إلى معرفة الإسلام. ولا شك أنه قول يؤيده منطق الأحداث وطبيعة النفوس.. وربما قيل كثير أيضاً عن جهود المبشرين الماضين اليوم في حملة التنصير العالمية، تدعمهم في ذلك قوى الاستعمار بشكل مباشر، وربما أفزعت تقاريرهم كثيراً من المسلمين الذين لا يتقنون من العمل الإسلامي الذي أمر الله به إلا متابعة الأحداث والتعليق عليها.

وأذكّر هنا بالمؤتمر الذي عقد في عام ١٩٧٨ في ولاية كولورادو بأمريكة، ووضعت فيه استراتيجية دقيقة لتنصير العالم الإسلامي. ولا شك أن المتتبع للبحوث والتقارير التي قدمت في هذا المؤتمر، قد يصاب بخيبة أمل مريرة تجاه مستقبل الإسلام

ومصير العالم الإسلامي. إذ يرى أن الباحثين كلهم مستبشرون بأن العالم الإسلامي غدا مزقاً متناثرة، وأن المسلمين لم يكونوا أكثر استعداداً لتقبل رسالة المسيح (على حدِّ تعبيرهم) منهم في هذه السنوات الأخيرة.

غير أن قوة الإسلام تنبع من ذاته، بقطع النظر عن حال المتلبسين أو المتجملين به. ودلائل هذه القوة وبراهينها معروضة أمام سائر البصائر والأبصار.. وما أيسر لمن أراد أن يتعرف على هذه الحقيقة ويتبين دلائلها، أن يدرك لدى النظرة الأولى أن واقع المسلمين في منطقة كالخليج مثلاً لا يكاد يعبر عن شيء من هذه الحقيقة؛ مهما كانت أصوات المآذن فيها مجلجلة؛ ومهما كانت الأحاديث فيها عن الإسلام منمقة، ومهما كانت تلاوة القرآن فيها مجودة..

ثم من يدري!.. لعل المخطط الرباني الذي لا ترصده أعين الناس ولا تتنبه له مدارك كثير منهم، يقضي بأن يعود الإسلام فيشرق من مغرب هذا العالم، أي من حيث تتجه السهام متلاحقة بالحرب إليه والكيد له؟!.. ولقد سبق أن اختار الله لتربية كليمه موسى أحضان عدوّه فرعون، وصدق الله القائل: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٤١/ ٥٣].

★ ★ ★

التيارات الدينية والفلسفية

التي يمرّ بها إنسان الحضارة الغربية اليوم

مقدمة: ظاهرتان تلفتان النظر

يشهد الغرب اليوم، بشطريه الأوربي والأمريكي، ظاهرتين تبدوان متناقضتين، في الحركة والاتجاه. أما أولاهما فتتمثل في إقبال كثيرين فيه على الإسلام، تعرفاً عليه وتبيناً لحقائقه ومبادئه، أكثر من أي عهد مضى. وأما أخراهما فتتمثل في الكيد له والتربص به أكثر أيضاً من أي عهد مضى!..

والأمر ليس فيه تناقض. فالساحة التي تتجلّى فيها ظاهرة الإقبال على دراسة الإسلام وفهمه، هي الشارع، بكل ما فيه من فئات. والمجال الذي تتجلّى فيه ظاهرة الكيد له والتربص به، هو المجال السياسي، بكل ما فيه من قادة ومسؤولين.

وإن بين هاتين الظاهرتين جدلية لا تخفى على الناظر المتتبع.. فكلما ازداد الساسة والقادة تداعياً إلى الوقوف في وجه خطر الإسلام وما يخافون من خطره، ازداد رجل الشارع رغبة في فهمه

والتعرف عليه.. وكلما أظهر رجل الشارع هذا مزيداً من الحرص على ذلك، استشعر الساسة والقادة مزيداً من الحاجة إلى معاداته ومقاومته. وهي جدلية مستمرة سبق أن أوضحتها وبينت سببها.

ففي الوقت الذي يشهد فيه مسرح الأحداث السياسية في الغرب، تفاقم ظاهرة الكيد للإسلام، وملاحقته بالعدوان في دياره، تشهد الأسواق والمكتبات ظاهرة متميزة من الإقبال على الكتب الإسلامية المترجمة لا عهد لتلك الأسواق والمكتبات بمثلها من قبل. ولقد نشطت في الآونة الأخيرة سوق ترجمة المؤلفات الإسلامية ذات الدرجة الأولى، إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية بشكل ملحوظ.

وأعتقد أن سبب هذه الجدلية واضح.. فالكيد السياسي لفكرة ما، يحمل في وجهه الآخر لوناً قوياً من الدعاية لها ولفت النظر إليها. والعكس يحمل اللزوم ذاته. والجديد الذي يجب أن ننتقل إليه هو السؤال التالي:

أيهما أجدر بالاهتمام؟

إن الذي ينبغي أن يشغل بال المسلمين ويبعث المخاوف في نفوسهم، ليس الكيد الذي تسْتعِرُ به نفوس القادة وأولياء الأمور في الغرب، وإنما هو المصير الذي ينتظره هذا الإقبال المتزايد من شعوب الغرب على دراسة الإسلام وفهمه على حقيقته.

فالكيد القتالي لا يعدم قوة تقف في وجهه. والحرب الفكرية القائمة على الدسائس لا تقف في وجه حقائق الإسلام وساطع

دلائله. ولكن المشكل أن الملايين التي تتوجه - بدافع ما - إلى معرفة الإسلام وفهمه، وتتطلع إلى من يبصّرها به، ثم لا تجد من ينجدها في تحقيق هذه الرغبة، ولا تجد من المسلمين إلا إعراضاً وتشاغلاً عنهم، بخلافاتهم وخصوماتهم، قد يتحول تطلعهم في وقت ما إلى نقيضه.. هذا إن لم يسرع إليهم من يضعهم من الإسلام أمام زيف الصور القاتمة له، وأمام أوهام يمجّها العقل وينكرها المنطق والعلم.

ولم يكن لشيء من هذه المخاوف موجب، لو كان المسلمون اليوم أمناء على دينهم اعتصاماً بحبله؛ وسيراً على صراطه؛ ونهوضاً بواجب التعريف به والدعوة إليه.

ولكنهم اليوم، على الرغم من الصحوة الإسلامية التي ملأنا بها سمع الدنيا، مظهر مؤلم لتيه متشرذم، ولخصومات من غير هدف، ولاحتكاكات تبعث على التآكل، مع إعراض يكاد يكون كلياً عن رسالة الدعوة إلى الله وتبصير الناس بحقيقة الإسلام.. هذا إن ضربنا الصفح عن أولئك الذين ما زالوا يؤثرون الشرود عن الهوية، والالتصاق بالآخرين.. واصطناع الريبة في كل ما هو قديم ابتغاء التعلق بكل ما هو جديد.

فهذا الواقع الذي يعاني منه عالمنا الإسلامي، بكلا هاتين الصورتين، هو الذي يؤرق الذهن ويبعث المخاوف في القلب تجاه المصير الذي ينتظر تطلُّع أولئك الملايين إلى الإسلام، ورغبتهم في معرفة جوهره الذي بات يخيف ساستهم وحكامهم إلى هذا الحد!..

وماذا عسى أن يكون مصير هذا التطلع، إن ظلت جمهرة الأمة الإسلامية على هذه الحال، سوى أن يتحول التطلع إلى تبرُّم، والظمأ إلى تهوُّع، وأن تتغلب نفوسهم المشمئزة على عقولهم المتطلعة.

وإنها لفرصة نادرة متميزة، ما مثلها، للحيلولة بأولئك الناس دون هذا المصير، لو تلاقت أفئدة الفئات والجماعات الإسلامية على إدراكها والتنبه إلى بالغ أهميتها، ولو أتيح لهم أن يتذكروا أن رسالتهم الأولى إنما تكمن في الاستجابة العملية الصادقة لتطلع أولئك الناس إلى معرفة الإسلام وفهم حقيقته، وذلك بالعمل الدائب على إبرازه جلياً أمام بصائرهم، عارياً من الزيف، مجرداً عن ذيول الأهواء والأباطيل. وهل كان الجهاد إلا فرعاً عن هذا الجذع وانطلاقاً من هذا الأساس؟ وهل في الجهاد ما هو أجلّ وأسمى من ذاك الذي قال الله عنه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [فصلت: ٤١/ ٣٣].

أحسب أنه قد آن لنا - وقد طال انشغالنا بأنفسنا خصاماً وهرجاً ومرجاً - أن نستريح ونريح، من عناء هذا الهياج العقيم الذي ما زال يراوح في مكانه، والذي لم يثمر في حياتنا إلا مزيداً من أسباب الضيعة والهوان، ولن يعقب مع الأيام إلا خنقاً لهذه الصحوة الإسلامية التي علقنا عليها آمالاً سخية لبضع سنوات.. أجل، ولقد آن أن تعود فتتلاقى فيما بيننا الجسور التي كادت أن تتقطع، وأن تطوى الخلافات الفرعية التي طالما هددت

بإفساد هذا الجذع الإسلامي الواحد والموحد، وتُلْقَى وراءنا ظهرياً. ثم نتعاونَ لوضع منهج إسلامي متكامل نواجه به تطلع هؤلاء الظامئين إلى معرفة الإسلام، بل إلى من يعرفهم به بإخلاص وصدق، قبل أن يتحول التطلع في نفوسهم إلى تبرم، والآمال إلى يأس.

ما الذي يحفز إنسان الحضارة الغربية إلى البحث عن بديل؟

لعل معرفة الجواب عن هذا السؤال تعدُّ المدخل الذي لا بدّ منه لتبيّن المنهج الأمثل لبدء حوار مع أولئك الراغبين في معرفة الإسلام.

إن الذي يحفز كثيراً من المثقفين الغربيين إلى البحث عن بديل عن الحضارة الغربية، هو ذاته السبب الذي يحفزهم إلى البحث عن الإسلام والرغبة في فهمه على حقيقته.. وربما كان السبب نتيجة فراغ فكري، أعقبه فراغ نفسي موحش إلى حدٍّ ما. فما العامل الذي أوجد لديهم هذا الفراغ الفكري؟ لعل العامل يتمثل في النقاط الأساسية التالية:

النقطة الأولى، وتتمثل في علاقته بالدين الذي يخضع له. إنه يرى أمامه ركاماً من النقول والاختبارات التي تتحدث عن خفايا الكون ومغيباته، ولكنه لا يجد شيئاً من هذه النقول محصّناً بالمنهج العلمي الذي يرقى به إلى درجة اليقين العقلي، بل ولا إلى درجة الظن الراجح.. فنحن لا نشك بأن الغربيين قد عكفوا على دراسة علمية نقدية لنصوص كتبهم المقدسة، بحثاً عن قيمتها

التاريخية والعلمية، فانتهوا من دراستهم تلك إلى ارتياب شديد في مصادرها، بل إلى يقين بأنها ليست كما يقال، نصوصاً منزلَةً من مشكاة الوحي، وإنما هي أفكار بشرية يعوزها البرهان العلمي. وتلك هي معذرتهم في السير إلى المعرفة بعجلة جانبية واحدة هي الفكر الأعزل وحده.

يقول ستوارت ميل في كتابه (الحرية) جواباً لمن سأله، لماذا لا يستهدي بنصوص الإنجيل التي تحوي الحقيقة كلها؟: «إنّ أكثر ما يعزى اليوم إلى السيد المسيح، لم يقله ولم يتحدث عنه. وإن كثيراً مما قاله لم يبلغنا، وإنّ ما يسمى بالآداب الكهنوتية آداب وضعتها الكنيسة الكاثوليكية على سبيل التدريج أثناء القرون الخمسة الأولى»[١].

فهذه النقطة أورثته جزءاً كبيراً من الفراغ الفكري الذي نتحدث عنه.

النقطة الثانية: ذلك الفراغ الموحش الذي تعاني منه منهجية الثقافة الغربية عموماً ومنهجية دراسة العلوم الإنسانية خاصة.. إن فصيلة العلوم الطبيعية والكونية وما يتبعها من الثقافة العامة، تتحول لدى دراسة الرجل الغربي لها، إلى أمشاج مستقلة متنافرة، وأوصال ممزقة من المعارف والعلوم. قد تقطعت مما بينها رحم الوحدة العلمية، ووشيجة النسب الفكري الذي يفترض فيه أن يعكس على الأذهان واقع وحدة الكون بجوانبه كلها.

(١)(الحرية) لجون ستوارت ميل، ص.٨٦.

إن الذي كان الغرب ولا يزال يذهل عنه، بصدد معاناته الفكرية على طريق الثقافة والمعرفة، هو حقيقة أن الوجود الكوني وحدة مترابطة المرافق والأركان والأجزاء، ومن ثم فقد بات واضحاً أنه لا يمكن أن تتحقق معرفة متكاملة لأي جزء منه إلا ضمن ساحة واسعة من البصيرة العلمية بالدائرة الكونية كلها ولو على سبيل الإجمال.

إن هذه العلوم والمعارف التي يحسبها الفكر الغربي حقائق يستقل بعضها عن بعض، ليست في الواقع إلا كلاًّ واحداً مترابطاً، فهي أشبه ما تكون بالكتاب الواحد المؤلَّف من فصول متتالية، إن من البداهة بمكان أن استقلال هذه الفصول بعضِها عن بعضها، ليس إلا من حيث الشكل التنسيقي فقط. أما من حيث المضمون والموضوع فهي مترابطة ترابطاً تاماً، إلى درجة أن استيعاب أي فصل منه وفهمه على حقيقته رهن باستيعاب الفصول التي سبقته ومتابعة الفصول التالية من بعده.. بل هو رهن أيضاً بتبصُّر موضوع الكتاب من حيث هو في مجمله. وهكذا، فإن علوم التاريخ، والتاريخ الطبيعي، وطبقات الأرض، والفلك، والفيزياء، والكيمياء، والطب، والنفس، وغيرها، ليست إلا فصولاً متناسقة مترابطة من كتاب واحد، هو كتاب هذا الكون في مجموعه. فمن لم يتبصر الخارطة الكونية في جملتها أولاً، لن يحيط علماً حقيقياً مطمئناً بأي تلك الفصول العلمية المتناسقة.. تماماً كشأن الرجل الذي يريد أن يتعرف على موقع بلدة ما في العالم، فيحملق في وسط الخارطة باحثاً عن

اسمها بين أسماء البلدان، دون أن يتعرف على مجموع الخارطة من حيث هي، ودونَ أن يتبيّن رموز جهاتها وخطوط العرض والطول التي فيها. إنه قد يقع على اسم البلدة التي يبحث عنها ويرى الخطوط الدالة عليها، ولكنها تعدُّ معرفة ميتة لا قيمة لها ولا تبعث على أي طمأنينة فكرية منشودة.

وآية هذا الذي نقول الحيرة التي استبدت بأفكار العلماء والفلاسفة الغربيين في نهاية الرحلة العلميّة التي خاض كلٌّ منهم غمارها، وقد عرضت لك أنباء الحيرة التي استبدت بكثير منهم في البحث الأول من هذا الكتاب.

وأقول الآن: إن الفراغ الفكري الذي ينتج عن هذه النقطة الثانية، يتجلى في مظاهر شتى من حياة الإنسان الغربي اليوم، وليس تطلعه إلى البديل الذي هو الإسلام، إلا واحدة من هذه الظاهرات.

النقطة الثالثة: ما ينتج عن كل من النقطة الأولى والثانية، في نفس الإنسان الغربي وفكره، من التطلع المتزايد إلى حقيقة هذه الحياة ومصيرها وما وراء هذا المصير، وإلى معرفة قصة هذا الكون ونهايته، دون أن يعثر في كل ما يشاهد أو يقرأ، على أي جواب يشفي أو لا يشفي الغليل. ولا شك أن هذا التطلع الذي يُزج صاحبه في خيبة النتائج، يزيد من مشكلة الفراغ الفكري لديه، ويعقب آثاراً خطيرة من التوتر والهياج النفسي في كيانه.

النقطة الرابعة: إنّ أوضاع المجتمعات الغربية، أخذت تفرز منذ حين آثاراً مريرة، للأخطار الوافدة التي كانت محصورة الوجود والآثار، في أعين الرائين وأفكارهم.. بل كانت تبدو لكثير من الناظرين أنها ليست إلا جناناً تفيض بالنعيم الصافي عن الشوائب.. إن أكثر المتع التي كان يهيم بها إنسان الحضارة الغربية مستسلماً لنعيمها مطمئناً لعواقبها، قد غاض منها ذلك الألق المبهر تحت وطأة الذيول التي أعقبتها من الآثار المريرة، والمغارم الكبيرة.. وليست متعة الجنس الطليقة عن القيود وما جرته من الآثار والأخطار المريرة المرعبة، إلا مثالاً من أمثلة كثيرة على ما نقول.

فهذه النقاط الأربع، شكلت مجتمعةً فراغاً نفسياً موحشاً لدى كثير من الغربيين، دفعتهم إلى التطلع إلى أي مجهول والبحث عن أي بديل. غير أن التحامل المتزايد على الإسلام لدى أكثر حكام الدول الغربية، والتصريحات المتوالية التي يطلقونها عن خطره وعن ضرورة الوقوف في وجهه، جعلت أولئك المتطلعين والباحثين يفترضون أن البديل الأجدى ربما كان هذا الذي يتخوف منه الساسة والحكام، ألا وهو الإسلام.

أين هو موقع الإسلام من مشكلة هذا الفراغ الغربي؟

لا أعتقد أنني أبالغ إن قلت: إن موقع الإسلام من هذا الفراغ الذي يجتاح نفوس أكثر المثقفين الغربيين، هو موقع الغذاء الصالح المفيد من المعدة الفارغة الجائعة.

إن الإسلام جاء علاجاً للمعرفة المجزأة التي لا يعثر صاحبها على الخيوط التي تضم أجزاءها في وحدة كلية متناسقة.. وما القرآن الذي هو في مجمله تعريف إجمالي جامع بكل من الكون والإنسان والحياة، وبيانٌ لعلاقة ما بينها، إلا الخارطة الهادية إلى قصة وجود الكون، وموقع الإنسان فيه. كما سبق أن أوضحت. ومن ثم فإنه يعدُّ البوابة الكبرى للعبور إلى أي من المعارف الجزئية المتنوعة والمتعلقة بهذا الكون.

أي فالإنسان الذي يهتدي بالقرآن، بادئ ذي بدء، للحصول على تصور حقيقي لقصة هذه المكونات، ووحدتها الكلية، يتمثل أمامه الهيكل الكوني كله، كما تتمثل شجرة باسقة عظيمة أمام عينيه، عندما ينظر إليها عن كثب، قائمة على أرض مستوية ليس بينه وبينها أي سحاب، أو حجاب، فهي جلية أمام عينيه في هيكلها وفي ضخامة جذعها واتساع فروعها، وفيما تحمله من ثمر بين أوراقها. ثم هي بارزة متميزة في موقعها وبالنسبة إلى ما حولها.

نعم، هكذا يتمثل الوجود الكوني كله، أمام بصيرة من قد أقبل إلى هداية القرآن، وتأمل في بياناته وإرشاداته، فاتحاً له قلبه، معرضاً عن مشوشات عصبيته وأهوائه.

ولا عليه بعد ذلك أن يبدأ فيتعمق فيما يشاء أن يتعمق فيه من الجوانب والفروع التي يرغب في أن يتعمق في معرفتها أو أن يتخصص بدرايتها. فإنه لن يضيع عندئذ في المتاهات، ولن يُخْدَع منها بألوان الطيف المنبعثة من تكسر تلك الأجزاء وانفصالها عن

الكل المتقومة به. بل سيكون له من الخارطة القرآنية التي تبرز هذا الكون بمظهره الكلي، والتي انطبعت في بصيرته، ما يخرجه من المتاهات ويرده عن موجبات الاضطراب والضلالات. ولسوف يدفعه فهمه الكلي السابق لحجم البنيان الكوني وتركيبه الإجمالي إلى الربط بين الأجزاء التي قد تبدو أنها مستقلة بعضها عن بعض، ويهديه إلى شرايين التفاعل السارية فيما بينها.

ولا شك أن صاحب هذه البصيرة الكلية، لا يطاوعه عقله على دراسة التاريخ أو التاريخ الطبيعي مثلاً، بمعزل عن يقينه العلمي بحقيقة الكون والإنسان والحياة، ولا على دراسة النشأة الإنسانية وتطورها بمعزل عن التأمل في النشأة الكونية في مجموعها والنظر في وجود الصانع وخالقيته للكون، كما لا يمكن أن يطاوعه عقله على دراسة الشريعة الإسلامية من حيث هي قانون، للمقارنة والنقد، دون أن يدرس شيئاً كافياً عن سيرة سيدنا محمد ﷺ وحياته الشخصية من المصادر العلمية الأصيلة، ودون أن يتعرف على القرآن وحقيقته ومصدره.

غير أن الذي ضلَّ في أول الطريق عن التبصُّر بالخارطة القرآنية، التي ترسم للإنسان مظهر هذا الوجود الكوني بأجمعه ومصدره، لابدّ أن تتسلسل لديه الأخطاء بعد ذلك مقتحمة تصوره وفكره من كل جهة وصوب، ولا بدّ أن ينظر إلى هذه المكونات المتناثرة من حوله (وقد تاه عن السلك الذي ينظمها جميعاً بعضها ببعض) على أنها وحدات متفرقة مستقلة بعضها عن

بعض، نسجتها رياح العشوائية، وجمعت بينها المصادفة.. ويتأملها جيداً فيصل منها إلى عمق يحير الألباب، ولا يجد لها في مبلغ علمه تحليلاً ولا تأويلاً، فتسلمه الحيرة إلى القلق والاضطراب، وربما إلى الجزع فالجنون. ولا عاصم من هذه الحيرة وآثارها الخطيرة، إلا أن يستفتح رحلته العلمية بالقرآن، وأن يجعل منه ضياء على درب رحلته ومعاناته المعرفية لقضايا الكون.

وقد نبَّه منزّل القرآن جلّ جلاله الإنسانَ، إلى هذه الرسالة المعرفية الهامة التي يؤديها القرآن في حياة الإنسان، من خلال قوله خطاباً للناس كلهم:

﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ٥/ ١٥].

وهكذا، فإن الاضطراب الفكري الكبير الذي ينجرف فيه اليوم كثير من الغربيين، ويزجهم في فراغ نفسي يبعث على التطلع إلى البديل.. البديل عن كل شيء، لا مفرّ منه إلا باللجوء إلى القرآن الذي هو معين الإسلام ومصدره. ولكنّ السير إلى القرآن يحتاج إلى دليل، والإصغاء إلى إخباراته وبياناته يحتاج إلى مرشد ومعلّم، فأين هم الأدلاّء والمرشدون والمعلمون ينجدون هذه الكثرة الكاثرة من المستنجدين؟ لقد توازعتهم السبل الكثيرة المتعرجة، سبل الانتصار للأفكار والاتجاهات والقناعات الشخصية المتناقضة. ومن ثم فَهُمْ في شغل شاغل عن الاستجابة لتطلعات الملايين المتكاثرة، الذين يبحثون عمن يدلهم على صراط

الله، ويخرجهم من ظلمات التيه الذي أطبق عليهم، إلى ضياء القرآن وهديه!..

حدثني طبيب أمريكي بارز اسمه آرشنلتّا Archnletta اعتنق الإسلام منذ سنوات وسمى نفسه (حكيم) قائلاً: إن الرغبة في معرفة الإسلام على حقيقته في تزايد مطرد، على الساحة الأمريكية كلها، والإقبال على الدخول في الإسلام يزداد يوماً بعد يوم. ولكن المشكلة الكبرى التي تواجه هؤلاء الراغبين والداخلين، عدم وجود مسلمين متبصرين بحقيقة الإسلام يعرفونهم بِهِ ويضعونهم أمام خطاب القرآن.. وقال: إننا نحن الأمريكان نستضيف في ولاية (نيومكسيكو) كل عام أعداداً كبيرة من الأمريكان في مكان واسع أقمناه وأسميناه (دار الإسلام) حيث يقوم جمع من الأمريكان المسلمين بمحادثتهم وتعريفهم بالإسلام وبالقرآن وعقائده وبياناته وأحكامه. ثم قال مستأنفاً: هذا الواجب الذي كنا ننتظر أن ينهض به إخواننا من رجال الدعوة إلى الله، لا يُلتفت إليه ولعله لا يشعر به أحد منهم، مما اضطرنا أن نبحث ونختار من بيننا من نأمل منهم القدرة ولو بشكل جزئي على النهوض بهذا الواجب الخطير، عوضاً عنهم!!..

وأين هو واقع الإخوة الإسلاميين من هذا الواجب؟

يتوازع الإخوةَ الإسلاميين اليوم سبيلان اثنتان، بقطع النظر عن الخلافات المذهبية الفرعية التي ما زالت تتكاثر فيما بينهم.

السبيل الأول، ذلك الذي يقضي بإرجاء سائر أعمال الدعوة إلى الله وتعريف الناس بدينه وتبليغهم كلمة الله عز وجل، إلى أن يتسنى لهم إزاحة حكام المسلمين عن مناصبهم القيادية والتربع في مراكزهم. وبقطع النظر عن مشروعية هذا الهدف أو عدم مشروعيته، وبعيداً عن الجدل في ذلك، فإن مما لا شك فيه أن الإعراض عن الواجب الذي كلفنا الله به مطلقاً ودون تعليق، وتجميد القيام به إلى أن يتاح لنا هذا المقصد الذي قد تنقضي السنوات الطوال دون الوصول إليه، مخالف بشكل حاد لأمر الله عز وجل الواضح الصريح في محكم تبيانه، وحسبنا من ذلك قوله عز وجل: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٦/ ١٢٥] هذا بقطع النظر عن المنطق البدهي القائل: إن نهوض المسلمين بتبليغ كلمات الله والتعريف بدينه بصدق وإخلاص، هو الطريق الأقصر إلى تحطم عروش الطغيان أو إلى هداية أربابها.

أما السبيل الثاني فيتمثل في إعراض طائفة من الدعاة «الإسلاميين» عن فلول هؤلاء التائهين والشاردين الذين هم بين مُخْلِدٍ إلى أهوائه مستأنس بظلمات تيهه، وبين متبرم بها يتطوح فيها بينما يبحث جاداً عن أي بديل عنها؛ واللحاقِ بالمعرفة وفنونها اتهاماً بل تجريماً لها. إذ يتوجه أرباب هذا السبيل إلى (المعرفة) بعد أن أوثقوها وزجوها في قفص الاتهام، يحملونها على الهداية ويقسرونها على الإسلام! ذلك لأنها هي التي تتحمل مسؤولية ضلال التائهين وغيّ المنحرفين، سواء من أولئك الغربيين أم من سائر الناس!!..

والذي أعلمه هو أن المعرفة التي لم تسلم من شوائب الأغلاط والأخطاء، تخضع للإصلاح والتصحيح.. أما أن تكون صحيحة وتقهر على الأسلمة أو الإسلام، فشيء لا أفهمه ولا عهد للمنطق به!.. هذا بقطع النظر عن أن التشاغل بهذا الأمر، مع الإعراض عن محاورة التائهين وتبصيرهم بالحق، على الرغم من تطلعهم الدائب إلى من يخرجهم من أودية التيه بالسبل المنطقية والعلمية المقنعة، تكلُّفٌ للسعي فيما لا طائل منه، مع الإعراض عن الأمر الإلهي الذي يلاحق كلاًّ منا صباح مساء: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٦/ ١٢٥]، ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝٣٣﴾ [فصلت: ٤١/ ٣٣].

أسلمة النفس لا أسلمة المعرفة:

إن المعرفة عندما تكون صحيحة، فإنما هي ميزان ومقياس. ولن يؤدي كل منهما مهمته الطبيعية إلا إذا كان حيادياً لا يجنح إلى طرف دون آخر. ولن تجد بين الموازين التي أقام الله منها حَكَماً بين الأطراف والمتخاصمين ميزاناً أقدس وأدق من ميزان المعرفة (والمعرفة في اصطلاحنا العربي والإسلامي هي العلم) إلا أن المعرفة تكون بعد جهل والعلم أعم من ذلك.

فإن ذهبت (تؤسلم) هذه المعرفة، أي تجرها لصالح الإسلام، فقد أخرجتها بذلك عن سلطان حياديتها، وأنزلتها عن مركزها القضائي الباسق، ومن ثم فهي لم تعد ميزاناً صالحاً يحتكم إليه

الأطراف؛ بل سيأتي عندئذ من يسعى إلى تنصير المعرفة، ويأتي من يسعى إلى تهويدها. ولن تجد من يستطيع أن يحكم فيُقنع بأن جرّها إلى الإسلام أو النصرانية أو غيرهما هو الحق.

ولكن رسالة المسلم هي تصحيح المعرفة وتطهيرها من شوائب الأخطاء والأوهام التي قد تكون متسربةً إليها. وعندئذ فإن المعرفة لن تهدي صاحبها إلاّ إلى الحق الذي هو الإسلام.

فإن رأيت من يتبين فيها هذه الدلالة على الحق، دون أن يقيم لها وزناً، ودون أن يعيرها أيّ اهتمام، فإن مردّ ذلك إلى أن نفس هذا الشخص وأمثاله مفعمة بالعصبية منقادة للأهواء والمصالح الشخصية العاجلة.. وإنما يكون العلاج عندئذ بالسعي إلى تزكية صاحب هذه النفس بالوسائل التربوية التي حدثنا عنها كتاب الله، وتمثلت في سلوك سيدنا رسول الله ﷺ ومنهجه في دعوة الناس والسعي إلى تطهير نفوسهم من الشوائب والأدران، وليس العلاج عندئذ في التلاعب بالمعارف واستنطاق قواعدها بما يتفق مع مبادئ الإسلام وأحكامه.

إنك لو حشدت معارف وحقائق الكون كلها، ناطقة شاهدة بالحق الذي هو الإسلام، فإنها لن تقوى، مجتمعة، على اختراق نفس مستكبرة على الحق جانحة إلى سبيل العصبية والأهواء، حتى تعمد إلى صاحب هذه النفس فتحاوره وتعينه على نفسه في عمل تربوي دائب، طبق المنهج القرآني، الذي سلكه الرسل والأنبياء؛ وتجلّى بيّناً في سيرة خاتم الأنبياء سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

أجل، فإن المعاناة التي ينبغي أن تبذل على درب التبليغ عن الله والدعوة إلى دينه، هي تلك التي تتجه إلى النفوس لتزكيتها، وإيقاظ نوازع الفطرة الإيمانية فيها. وتذويب ما قد تراكم عليها من مشاعر العصبية والكبرياء، والاعتداد بالذات، عن طريق النذر والمبشرات التي يفيض بها كتاب الله عز وجل، مع الاستعانة بالإخلاص لله والتحرق غيرة على دينه وشفقة على عباده.

فإذا صبر الداعي إلى الله على هذا النهج، بهذا الإخلاص، جاءت الهداية الربانية، وحلّت في نفوس من شاء الله هدايتهم، ثمرة لهذه الدعوة الربانية الصابرة، فنظفت من عكر الشوائب والأهواء، وعادت مرآة صافية تتألق عليها هوية صاحبها عبودية واجفة لله عز وجل.. وعندئذ تغدو المعارف الإنسانية (الصحيحة) جنوداً على درب العودة إلى الله والاصطلاح معه، دون أي حاجة إلى أن تعالجها بأي معنى من معاني (الأسلمة) أو بأي مظهر من مظاهرها.

وإنسان الحضارة الغربية اليوم، لا يعاني من أثقال معارف تقصيه عن الوصول إلى دين الله وهديه، وإنما يعاني من أثقال كدورات نفسية وضيق من قتام الحياة المادية التي تطبق عليه من كل جانب. ومن ثم فهو بأمس الحاجة إلى من يتجه بالمعالجة إلى نفسه هذه، لا إلى مزيد من المعارف والثقافات أو الأفكار تحشى بها خزانة معارفه ومعلوماته.

أما الداعي إلى الله، لا سيما في صفوف هؤلاء المتطلعين إلى البديل، المتبرمين بآصار الماضي ومرهقاته، فأحسب أنه ليس بحاجة إلى مزيد من الأفكار والثقافات المذهبية يحصن بها منطقه ويجمل بها كلامه، بمقدار ما هو بحاجة ملحة إلى شفافية نفسية قد صهرتها ثم صقلتها مشاعر العبودية لله تعظيماً ومهابة وحباً، فصغرت في عينيه الدنيا بكل ما فيها من متع وملهيات، واستوت لديه - في جنب الله عز وجل - ألسنة القادحين والمادحين، وتعامل المعطين والآخذين. وراح يردم ثغرات الخلافات الفرعية بينه وبين الآخرين لحاقاً منه بالجذور وكليات الأمور، وتحكيماً لما يقتضيه قانون سلّم الأولويات.

إن إنسان الحضارة الغربية بحاجة إلى دعاة ربانيين على هذا المستوى. ويقيني الذي لا أرتاب فيه، هو أنه لو تهيأت مجموعات كافية من هؤلاء الدعاة إلى الله والمبلغين لكلماته، يلبون تطلعات هؤلاء الملايين المنتشرين في أصقاع أوربة وأمريكة، إذن لأشرقت شمس العلوم من جديد، من مغرب هذا العالم، كما انتشرت قبل اليوم من مشرقه.

فهل نأمل بيوم قريب توجد فيه هذه المجموعات الكافية؟

هل من أمل في أن ينتهي الإخوة المتخاصمون في سيرهم على صراط الله، إلى يقين بأن خصوماتهم هذه نابعة من حظوظهم النفسية لا من حرقتهم الإيمانية. والنتائج المؤسفة أكبر شاهد على ذلك.

ألا ، ولْنعلم أن من غاص في بحار التوحيد، حجب عن الناس وعن أطماعه فيهم وأطماعهم فيه، وهان عليه ألّا يهتم إلا برضا الله عز وجل. أما من غاص في بحار الدنيا وأهوائها، فلا ريب أن ذلك يحجبه عن رؤية الله والاصطباغ بحقائق وحدانيته. ومن ثم فإنه لا يهتم إلا برضا من يصطفيهم من الناس، إذ هو لا يرى غيرهم أو لا يريد أن يرى غيرهم أمامه. على أنه لن يناله من اهتمامه هذا منالاً يسعده.

فاللهم أسعدنا بشهود وحدانيتك، حتى لا نرى في الكون سواك، فلا نطمع إلا برضاك، ولا نخشى إلا من سخطك.



أسئلة خمسة

تشغل بال الإسلاميين والعلمانيين على السواء

(١)

- هل يحافظ الإسلام حتى يومنا هذا على دعوته الشاملة؟

الدعوة التي يحظى بها الإسلام منذ فجر وجوده، تمتد وتنتشر من مصدرين اثنين: داخلي وخارجي. أما المصدر الداخلي - وهو أهمها - فيتمثل في الفطرة الإنسانية الأصيلة، والكامنة في كيان كل إنسان. فما من إنسان سويِّ الطبيعة والتفكير، إلا وفي أعماق نفسه شعور يحفزه ويدعوه إلى البحث عن هويته ومصدر وجوده، ومصيره، وعلاقته بالمكونات التي من حوله.. وليس الإسلام في جوهره الكلي إلا إجابة عن هذه الأسئلة من مستوى منطقي سليم يدركه الوعي ويتأثر به الوجدان. هذا الشعور الحافز هو الذي كان ولا يزال يحمل أصحابه على البحث عن الأجوبة الشافية عنها، بالسبل والأسباب المقبولة الممكنة. فإن صادف أحدهم عثوراً على الأجوبة الصحيحة الشافية في مصادر كتابية أو لقاء مع دعاة إلى الله مخلصين وصادقين، هدي إلى الحق

وذاق لذّات الحياة من جديد بمعرفته لله عز وجل من خلال معرفته لذاته، واكتشافه نسب عبوديته لله عز وجل. وإلاّ فالشأن فيه أن يواصل بحثه عن الحق بسائق مشاعره الفطرية هذه. وحسبه جهاداً - وقد عزَّ عليه أن يجد من يرشده إلى الأجوبة الشافية عن أسئلته - أنه قد وقف حياته أو بقايا حياته في البحث عن الحق.. وأعتقد أن المجتمعات الغربية، فضلاً عن الإسلامية، تفيض اليوم بمن يحملون من مشاعرهم الفطرية شموعاً يستضيئون بها في بحث دائب عن حقيقة هذا الكون ومعنى وجودهم فيه.

وأما المصدر الخارجي، فهو النهوض بالواجب الذي خاطب الله به عباده الذين سبق أن آمنوا به وعرفوه وتمسكوا بتعاليمه وأوامره، من خلال قوله لهم: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ٣/ ١٠٤]. وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [فصلت: ٤١/ ٣٣]. وهذا الواجب يندرج بدوره في واجب من أهم كليات المبادئ الإسلامية وأخطرها، ألا وهو مبدأ التعاون الإنساني في السير إلى ما يحقق للإنسان الفرد والمجتمع الإنساني حقيقة السعادة الدائمة التي ينشدها كل عاقل في هذه الحياة. وهذا المبدأ هو الذي عبر عنه بيان الله تعالى بقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة: ٥/ ٢].

وتتحقق ثمرة الدعوة إلى الله من تلاقي هذين المصدرين: الداخلي والخارجي على نسق سليم من التجاوب والتعاون. وذلك

إذ تلتقي الفطرة الإنسانية الباحثة في صدر صاحبها عن الحق، بالإنسان الذي يستجيب لرغبتها ويروي ظمأها، فيعرفها على الحق الذي تبحث عنه، وعلى الإله الذي قامت السماوات والأرض بأمره.

وما دام على وجه الأرض مسلمون صادقون في إسلامهم، فلسوف يوجد في رحابها من ينهضون بمهمة الدعوة إلى الله والتعريف بدين الله، بدافع من الشفقة الصادقة على إخوانهم، وانقياداً لمقتضى الحب الذي عبر عنه رسول الله ﷺ بقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبّ لنفسه».

ومن أطرف ما يثلج الصدر ويبشر النفوس المؤمنة بالله عز وجل، أنه ما من إنسان غربي، ذكراً كان أو أنثى، يعتنق الإسلام بصدق اليوم، إلا ويتحول في الغد القريب إلى دلاّل على بضاعة هذا الدين، ينادي به بين قومه وأبناء جلدته، يدعوهم إلى الله ويعرفهم على دينه الذي اختاره لعباده، بدافع من الحرقة والحب، وبمظهر أخاذ يذكّرك بما كان عليه أصحاب رسول الله رضوان الله عليهم.

وكم في الذاكرة من نماذج لهؤلاء الذين ما لبثوا أن اهتدوا حتى أصبحوا هادين ومعلمين!.. وإن شئت أن تقف على واقع بعض منهم، فتتبَّعْ حال أي غربي دخل الإسلام عن رغبة وصدق، وانظر إلى جهوده وجهاده، لإدخال الإسلام قناعة وحباً، في عقول وأفئدة من حوله من أبناء جلدته.. وتأمل في تجمّله وصبره وهو يسير على هذا الطريق، تجد نفسك - وأنت

تعيش في هذا العصر الذي غشت عليه دكنة الحضارة الغربية الجهلاء - أمام ألقٍ رباني يعيدك إلى وصف نابض حي لسيرة رسول الله ﷺ وأصحابه البررة الكرام.

(٢)

- هل يمكن لدولة عصرية اعتماد الاسلام نظام حكم؟

كثيرون هم الذين يتوهمون أن الإسلام الذي فرض سلطانه على الجزيرة العربية وهيمن حضارياً على الإمبراطوريتين: الساسانية والرومانية، خلال ربع قرن، ليس إلا نظاماً قام في وجه نظام!..

فإن كان الأمر في حقيقته كذلك، فإن من الأخيلة الأسطورية القول بأن نظاماً فوقياً ليس له أي جذور، ظهر في مجتمع قبلي لا يعرف النظام ولا يعترف بالقيود، فما هو إلا أن ساد واستقر، ثم انطلق يميناً وشمالاً، يكتسح كل ما يصادفه في طريقه من نظم عريقة وحضارات!.. أجل، فإن نظاماً فوقياً غير ذي جذور اعتقادية راسخة، لا يمكن أن يحمل مثل هذا التأثير السحري قط.

غير أن الإسلام حقق هذا فعلاً، فكيف كان ذلك؟

إن الإسلام الذي فعل هذا، لم يكن نظاماً فوقياً جاء يقاوم أنظمة أخرى.. ولكنه كان ولا يزال جذعاً من الرؤية العلمية والمنطقية لحقيقة الكون والإنسان والحياة، القائمة على اليقين بوجود الخالق ووحدانيته، ومن الثقة التامة بعلم هذا الخالق وبالغ حكمته ورحمته.

وإنما تمت هذه الرؤية العلمية من خلال وحي إلهي تضمن بياناً تامّاً لذلك كله، ثم تضمن مجموعة التعليمات والإرشادات التي ينبغي للأسرة الإنسانية أن تأخذ نفسها بها نتيجة لوجه العلاقة القائمة ما بين الكون الإنسان والحياة.

ثم إن هذا الجذع الذي ضرب جذوره وعياً ويقيناً في الأفئدة والعقول، كان لابدّ أن تتفجر منه أغصان وفروع كثيرة من التعليمات السلوكية المتنوعة والمتعلقة بكل من الفرد والجماعة، والتي يعبّر عنها اليوم بالنظام.

هذا هو الإسلام في حقيقته الكلية الشاملة، اعتقاد شامل عن الكون والإنسان والحياة، انبثق عنه نظام.. وبهذا المعنى الشمولي حقق سلطانه التاريخي وقضى على سلطان الإمبراطوريتين: الساسانية والرومانية، ثم بسط لوجوده نظاماً حقق للإنسانية متطلبات السعادة والعدل كلها.

فإذا كان الطارحون اليوم لهذا السؤال، لا يريدون أن يفهموا الإسلام إلا نظاماً فوقياً منفصلاً عن جذعه وجذوره، فالجواب عن سؤالهم هو أن هذا النظام الفوقي لا يمكن أن يتم الاعتماد عليه في دولة عصرية كهذه، ولا يتوقع منه التغلب على أي نظام آخر في أي من العصور القادمة. بل لا نخالف الحقيقة إن قلنا: إن هذا النظام المنبتّ عن جذوره، لم يتح له أن يهيمن أو يسود في أيّ عهد مضى.

أما إن كانوا يتحدثون عن الإسلام متمثلاً في حقيقته الكلية

الشاملة لجذع العقيدة المستقرة يقيناً في الأفئدة والعقول، والشاملة لما يتفرع عنه من فروع الأنظمة والسلوك، فلا ريب أن الاعتماد على نظامه ممكن في هذا العصر وغيره. بل إنه مصير حتمي لا ريب فيه، في أي مجتمع تسري فيه جذور العقائد الإسلامية في عقول الناس وألبابهم عن دراية ووعي.

إن الذين يطرحون هذا السؤال، لا يرون، بل لا يعرفون من الإسلام إلا نظمه وأحكامه الشكلية التي ينادي بها ويدعو إليها كثير من رجال الحركات الإسلامية. فليس في عقولهم شيء من أسسه ومنطلقاته الفكرية والاعتقادية. وسبب هذا التصور المنقوص لديهم، أن المطروح اليوم في صراع ما بين الإسلاميين وغيرهم، مسألة الشريعة الإسلامية وإمكانية أو عدم إمكانية تطبيقها، فقط.

ونظراً إلى أن أفكار هؤلاء السائلين فارغة، بل ذاهلة، عن جذع هذه الشريعة وأساسها الاعتقادي، بل هي تحتضن على الأغلب تصورات وفلسفات فكرية أخرى عن حقيقة الإنسان والكون والحياة - فمن المنطقي والطبيعي أن يلاحظوا بُعْدَ الشقَّة بين أحكام الشريعة الإسلامية وواقع الحياة العصرية التي تفيض بالأهواء وبالمشتهيات النفسية؛ سيما وإن هذا الواقع بما فيه، يستأثر بإعجابهم ويتفق مع كثير من رغباتهم وأهوائهم، على النقيض من النظام الإسلامي الذي قلما يستبين أي مبرر لقيوده في أفكارهم، والذي لا يشعرون بأي استئناس به في أعماق نفوسهم.

ومن ثم فإن هذا السؤال، إن طرح على من هم على شاكلة هؤلاء السائلين، من حيث فهمهم للإسلام وانبهارهم بمنجزات الحضارة الغربية، لا بدّ أن يأتي الجواب سلبياً، يقول بكل تأكيد: لا يمكن أن يعتمد الإسلام نظاماً للحكم في دولة عصرية.

أما إن طرح على من وعى الإسلام بمعناه الشامل الجامع لجذع اليقينيات الاعتقادية وفروع الأنظمة التطبيقية والسلوكية، المنبثقة عن ذلك الأساس الاعتقادي، فلا بدّ أن يقوده المنطق إلى القرار التالي:

إن التناقض الذي قد يبدو اليوم بين مظاهر الحياة العصرية، ونظام الإسلام، لا يبلغ في حدّته معشار التناقض الذي كان بين مظاهر الحياة الجاهلية في الجزيرة العربية ونظام الإسلام آنذاك. فلقد كان الإسلام بجملته وتفصيله، بأسسه الاعتقادية وفروعه السلوكية، شاذّاً عن كل ما كان سائداً في المجتمع الجاهلي، من تصورات فكرية، وأوضاع وأعراف سلوكية. ومع ذلك فقد انهارت سدود التقاليد والأفكار والعادات الجاهلية أمام الإسلام وقبسه الوضاء، وانتشر الإسلام يقيناً، فَوَعياً، فسلوكاً ونظاماً، في ربوع ذلك المجتمع الجاهلي كله.. ثم إنه واصل انتشاره حتى عمَّ الدول الأخرى بيقينه الاعتقادي ثم بنظامه السلوكي. ولم يقل أحدٌ آنذاك: إن نظام الإسلام لا يصلح أن يعتمد في حياة مجتمع عصري أو دولة عصرية (ولا شك أن تلك الدول والمجتمعات كانت في مواقيتها عصرية كأي مجتمع أو دولة في هذا العصر) بل أعلن الواقع التاريخي نقيض ذلك تماماً.

إنَّ ما يعبر عنه السائل بالدولة العصرية، في محيطنا العربي يفيض بسلسلة أجيال اعتنق أفرادها الإسلام ميراثاً يعتزون به على أقل تقدير، ثم إنه يفيض في الوقت ذاته بكثير ممن دان له عن إيمان ويقين، واستمسك بمبادئه أو كثير منها عن قناعة وإعجاب، ونتيجة انقياد فكري لكلام الله المنزل على نبيه المرسل. بل إن جلّ الناس في هذه الدول العربية العصرية يؤدون أركان الإسلام عن طواعية وبدقة، وينهلون المعارف من معينه ويضبطون أنفسهم بوصاياه وأوامره.. أفيكون النظام الإسلامي مع كل هذا الإيمان به والدينونة له غير صالح للتطبيق في هذه الحياة العصرية التي تُجَلْجِلُ فيها شعائر الإسلام، ويعتزّ أهلها بقيمه وأحكامه، ثم يكون صالحاً كل الصلاح لتلك المجتمعات والدول العصرية الغابرة في زمانها، والتي كانت تقف من الإسلام كله على أقصى الطرف المناقض له؟!.. أيّ عاقل في الناس يهضم عقله هذه المفارقة الباطلة التي يمجّها المنطق والإدراك؟!.

والخلاصة أن الجامع المشترك الذي يجب أن يلتقي عليه السؤال والجواب، حتى تغدو العلاقة بينهما منطقية مفيدة، مفقود!..

فذهن السائل فارغ من الأسس الاعتقادية للإسلام، تائه عن الوحي الإلهي الذي هو مصدر سلطانه، بل سرّ وجوده، بينما المسلمون الصادقون الذين يتلقون هذا السؤال، إنما يعرفونه وحياً منزلاً من عند الله عز وجل، يتضمن تعريفاً بحقيقة الإنسان

والكون والحياة، وإخباراً عن نشأة الإنسان ومهامّه التي كلفه الله بها، وعن المآل الذي سينتهي إليه، ثم إرشاداً إلى الطريقة المثلى للتعامل مع الناس والحياة!..

فكيف يمكن - والحالة هذه - أن يتناسق الجواب مع السؤال؟ كيف يمكن أن يتناسق جواب مع سؤال عن أمر يتعلق بالإسلام، عندما يكون الإسلام الذي في ذهن السائل غير الإسلام الذي في ذهن المجيب؟

(٣)

- هل النظام الإسلامي ثابت أم متطور؟ وكيف يتفق ثباته مع التطور الدائب للحياة؟

انطلاقاً من مشكلة عدم وجود جامع مشترك بين طرفي التصور لدى كل من السائل والمجيب، حول تصور حقيقة الإسلام، كما أسلفنا في الإجابة عن السؤال الثاني، لا بدّ أن نفصل الإجابة على النسق التالي:

أما عند من لا يعرفون الإسلام إلا أحكاماً وأنظمة بشرية تساق إليها المجتمعات سوقاً، فالجواب المنطقي الذي لا بديل عنه، هو أن النظام الإسلامي ليس بالضرورة الملاذ الذي لا بدّ منه، لا على وجه الاستمرار والدوام، ولا على وجه الاجتياز به مرحلةً من مراحل التطور.

أما عند من أيقنوا أن الإسلام هو الخبر اليقيني الوارد من الله ثم النهج الأمثل الذي ألزم الله به عباده، في هذه الحياة الدنيا،

ولم يرتابوا في الخطاب الرباني القائل لهم: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ، يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ٥/ ١٥-١٦]. فإن النظام المنبثق من الإسلام هو - في يقينهم - المصير الذي لا معدل منه. وتصور المرحلية عندئذ في الانقياد لهذا النظام، وَهْمٌ لا يدعمه أي منطق، ولا ينسجم بحال مع جوهره وأساسه الذي هو اليقين بخطاب الله، واليقين بضرورة الاستجابة لوصاياه وأوامره.

إذ كيف يمكن أن يكون الإيمان بوجود الله وربوبيته، قائماً على أساس مرحلي قابل للاجتياز والتطور؟ من الواضح أن هذا ما لا يقرُّبِهِ عقل أي إنسان، اللهم إلا أن تكون بواعث هذا الإيمان وهمية ذرائعية.. كبواعث تخويف الأم لصغارها من الغيلان، غير أن الإسلام لا يمت إلى شيء من هذا الخداع الذرائعي بأي صلة!..

ودعوى أن الحياة تتطور دائماً وأن الأنظمة يجب أن تتطور معها، إنما تنسجم مع حال من أيقن أن النظام الإسلامي ثمرة للفكر الإنساني في عهد من العهود. أما من علم وأيقن أن النظام الإسلامي شرعة من قد خلق الكون وأقام فيه نواميسه، ونسق العلاقة بين الإنسان والكون والحياة، فلا يمكن أن يناقض نفسه فيؤمنَ بالله الخالق لكل شيء، ثم ينكرَ في الوقت ذاته قدرة الله على أن يضع الإنسان أمام نظام دائم من أصول التعامل مع أخيه الإنسان ومع الكون والحياة!..

ومع ذلك، فإن الإله الذي اصطفى لعباده هذا النظام

الإسلامي، جعل فيه ثوابت دائمة لا تتغير، وجعل فيه هوامش وجزئيات خاضعة للتطور والتغير. أما الأنظمة الثابتة فيه، فهي تلك التي تتعلق بثوابت من سنن الكون وأصول الفطرة الإنسانية وأسس التعاون بين الإنسان وأخيه الإنسان.. وأما الجزئيات الخاضعة للتطور والتبدل، فهي تلك التي تتعلق بمصالح متبدلة وأوضاع كونية متطورة.

ومن درس الشريعة الإسلامية وأصولها، وقف فيها على كل من هاتين الطائفتين المتميزتين من النظم والأحكام.

إن الربا الذي يتلخص تعريفه في أنه استيلاد القيمة من القيمة، بقطع النظر عن الإنتاج، لا يشك أحد في أنه نظام فاسد دائماً، لأنه يخالف القانون الدائم الذي يقرر أن القيمة ليست إلا ظلاً تابعاً للإنتاج. إذن فما ينبغي أن يتحول الربا إلى معاملة مباحة بعد أن ظل لآجال طويلة تعاملاً فاسداً ومن ثم محرماً.

وإن اختلاط الأنساب وفوضى العلاقات الجنسية من أخطر ما يبعث الفساد في التركيبة الاجتماعية لحياة الإنسان، وينشر الأمراض الوبيلة المهلكة في كيانه.. تستوي في ذلك العهود الحضارية كلها والأطوار المختلفة التي قد تمرّ على الإنسان. إذن فما ينبغي أن يكون القرار القاضي بحرمة اختلاط الأنساب وحرمة التسبب للفوضى في العلاقات الجنسية، قراراً مرحلياً يخضع للتطور أو يخص عصراً دون عصر.

وإن العدالة كانت ولا تزال هي دون غيرها ميزان التعامل المنطقي بين الناس. فلا يمكن أن تجنح مصالحهم عنها إلى أي بديل في أي عصر من العصور، مهما تطورت حياتهم صعداً أو تراجعت علاقة ما بينهم إلى الخلف. إذن فما ينبغي للأحكام التي ترعى هذه العدالة أن تكون أحكاماً مرحلية تزدهر بين الناس إلى حين ثم تذبل وتنطوي ليتجاوزها الناس إلى بديل!..

وعبودية الإنسان لله عز وجل، جزء من هويته الذاتية الدائمة التي لا تنفك عنه. فالتصرف على أساسها يظل مبدأ استراتيجياً دائماً، غير خاضع لأي تطور أو استبدال، إلا إن صح أن يقال: إن حاجات الإنسان إلى الطعام والشراب والرقاد والمأوى، حاجات مرحلية خاضعة للتطور والاستبدال!..

وما هي الثوابت من أحكام الله عز وجل؟

إنها ليست إلا ما هو، في واقعه، حصن لهذه المبادئ التي يجب أن تبقى ثابتة مستمرة بشهادة كل ذي عقل من الناس..

أما الأعراف والمصالح المتبدلة التي تدور حول هذه الثوابت بالخدمة والرعاية لها، فأحكامها تتبدل معها وتتطور بتطورها.. لا أدل على ذلك من القاعدة الفقهية القائلة: «حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله» ومن القواعد الكثيرة المتفرعة عن سلطان العرف في الشريعة الإسلامية، وأثره في رعاية الأحكام.

(٤)

- هل تأخذ ظاهرة اليقظة الإسلامية التي برزت في السنوات الأخيرة الماضية منحى إيجابياً؟..

إن اليقظة الإسلامية التي برزت في السنوات الأخيرة، لم تكن في واقعها أكثر مما تدلّ عليه كلمة (اليقظة) فعلاً. فهي كحال إنسان استغرق في رقاد ثقيل وطويل ثم إن يقظة أدركته، ففتح عينيه ونظر فيما حوله.. وراح يتمطى ويتقلب في سريره يمنة ويسرة. فهو إما أن يسعفه الحظ ويدركه من الحيوية والنشاط ما يجعله يقوم فيفارق سريره، ويبدأ فيؤدي وظائفه وأعماله التي تنتظره، وإما أن تعود وطأة النعاس فتثّاقل في عينيه وجسمه، وما هو إلا أن يعود فيستسلم لرقاده الثقيل من جديد.

إن اليقظة الإسلامية تضطرب اليوم بين هذين العاملين. وكل منهما موجود.

أما أحدهما، وهو العامل المخيف الذي يُخشى أن يزهق هذه اليقظة، ويعود بأصحابها إلى شر من الرقاد الثقيل الذي كانوا يعانون منه - فيتمثل في أنها يقظة عاطفية لم تدعمها الضوابط العلمية الكافية. فاستعاض الذين أدركتهم هذه اليقظة، عن هذه الضوابط بالفكر الذاتي والرؤى الشخصية، وهي التي أصبحت تسمى بالفكر الإسلامي.. فكان أن زجهم هذا الفكر البعيد عن ضوابط العلم بالإسلام وأحكامه، في خلافات خطيرة، إن

استمرت تعمل عملها فيما بينهم، زجتهم في عاقبة من التمزق والهلاك.

وأما ثانيهما، وهو العامل الذي يرجى أن يتوج هذه اليقظة الإسلامية بخطة عمل مدروسة تنبثق من حقيقة الإسلام وهديه - فيتمثل في السعي الذي لا بديل عنه قبل كل شيء إلى ضبط السلوك الإسلامي بضوابط العلم بعقائد الإسلام وأحكامه. ولئن كان من العسير أن يعكف كل فرد ممن أدركتهم هذه اليقظة، على دراسة هذه الضوابط العلمية ومعرفتها، فليس من العسير أن يجتمع هؤلاء الأفراد في كل بلدة على مرشد عالم مخلص ناصح، يجمع شملهم على الحق، ويلجم عواطفهم بضوابط الشرع وأحكامه. ويبصّرهم بصراط الله عز وجل اعتقاداً وسلوكاً. ثم ليس من العسير أن يتلاقى آحاد المرشدين لتنسيق ما بينهم من عمل إرشادي مشترك، يقوم على الانضباط بحقائق الإسلام بعيداً عن الخطوط الفكرية المفرقة بين متاهات الأمزجة المتنوعة والأهواء النفسية المتناقضة.

ترى لأي من هذين العاملين ستكون الغلبة في نطاق التسابق إلى مصير هذه اليقظة؟..

الواقع المرئي الآن يقول: إن العامل الأول هو الذي يلعب الدور البارز اليوم على كثير من الأصعدة.. وما الخلافات المستشرية التي سرعان ما تتحول إلى شجار وخصام وفرقة، إلا من إفرازات هذا الدور الخطير الذي يلعبه هذا العامل الأول

الذي يتمثل كما قلت في حلول الانقياد للفكر الذاتي محل الانضباط بحقائق الإسلام وضوابطه العلمية الثابتة.

ولكن المأمول أن يكون الاستسلام لهذا العامل مجرد تجربة ستُطْوى عما قريب، وأن يعود منها أولئك الذين يعانون اليوم من مرارتها وسوء نتائجها، بالعبرة النافذة والدرس البليغ. ولن يكون من سبيل أمامهم يومئذ إلاّ الانعطاف إلى المنهج الأوحد والذي لا بديل عنه، ألا وهو منهج ترشيد اليقظة الإسلامية بحقائق العلم المنبثقة من طبيعة هذا الدين وحقيقته، بدلاً من الاستسلام لتيارات الاتجاهات الفكرية المنبثقة من أدمغة الناس ووحي أهوائهم.

صحيح أن كثيراً من هذه الاتجاهات الفكرية تدعمها وتهيجها، خطط غربية مرسومة لم تعد اليوم سرّاً خافياً على أي مثقف متتبع لصراع ما بين الغرب وهذا الشرق الإسلامي. ولكنَّ حصناً واحداً بوسعه أن يقي هذه الأمة من آفات تلك الخطط كلها، ألا وهو حصن الإخلاص لوجه الله عز وجل. فهو الذي يدفعها إلى الانضباط بميزان العلم وأحكامه، وهو الذي يقيها من متاهات الأمزجة والأهواء، ومن ثم فهو الذي يسمو بها فوق تلك الخطط كلها. والله المستعان أن يكرم رجال هذه الصحوة بجذوة هذا الإخلاص، كما قد أكرمهم بنعمة هذه اليقظة المباركة.

(٥)

- من هو العدوّ الأول للإسلام اليوم؟

الجهل بالإسلام هو مصدر كل عداوة له. ذلك لأن الجهل به يبرزه في مظهر جملة من القيود التي لا موجب لها. وبتعبير آخر: يجعله يبدو في أعين الجاهلين به، وكأنه مجموعة سدود تقف في وجه المصالح والرغبات.

إذن، فأكثر الناس جهلاً بالإسلام، أشدهم عداوة له. وربما انطبق هذا على كثير من المسلمين أنفسهم.. فالمسلم الذي لم يكن له خيار في انتمائه إلى هذا الدين إلاّ ما يساوي خياره في الميراث الذي وصله، دون قرار منه، من آبائه وأجداده، أي فلم يعلم من إسلامه هذا إلا أنه الحظ الذي وصل إليه من الآباء والأجداد - أقول: هذا المسلم جدير به أن يضيق ذرعاً بكل ما يبلغه عنه من مبادئ وأحكام، لاسيما وإن رغائبه وأحلامه تجمح به إلى نقيض كثير منها.

إنَّ الجهل بالإسلام هو الفرصة الوحيدة لانتقاصه والهجوم عليه، وهو المناخ الوحيد الذي تستنبت فيه الأكاذيب والتقولات الباطلة على الإسلام.. فهذه الأكاذيب التي تتنامى في هذا المناخ وتلتصق بالإسلام خلال غيبوبة المسلمين أو أكثرهم عن إسلامهم بحاجز الجهل بحقيقته، هي التي تخلق عوامل الاشمئزاز منه والعداوة له.

وهذا ما يفسر كثرة الكتب الفكرية التي تؤلف اليوم وتنشر

عن الإسلام، محشوةً بالأكاذيب والافتراءات عليه، ومليئةً بالعبث بنصوصه، والدجل في عرض مضامينه وأحكامه.. إن الذي يغري هؤلاء الكاتبين المحترفين بهذا التدجيل، إنما هو جهل أكثر المسلمين بحقيقة إسلامهم، وفقدهم للموازين العلمية التي يفترض أن يمسكوا بها ويحتكموا إليها للتمييز بين ما هو حق وباطل!..

وإنه لإمعان في خطأ كبير، أن نُدعى دائماً إلى كتابة الردود على كل متقول على الإسلام عابث بحقائقه ونصوصه.. إن ملاحقة هؤلاء العابثين - وما أكثرهم - بالردود والتعقيبات لا تفيد شيئاً، ما دام أكثر المسلمين لا يعرفون من حقيقة إسلامهم إلا مجرد انتمائهم إليه، وأنه التراث الذي وصل إليهم من الآباء والأجداد.. لسوف ينتشر فيما بينهم هذا الدجل المصنوع، ولسوف يتسرب إلى عقولهم الفارغة عن حقائق الإسلام. ولا بدّ أن يبعث فيها نوعاً من الاضطراب والضياع الفكري، مهما تلاحقت وتكاثرت الردود العلمية التي تتعقب الدجل وتكشف عن حقيقته وأهله.. ذلك لأن تعقب الجراثيم والحشرات التي تتصاعد أو تنبعث من أحد المستنقعات، بالتقتيل واحدة إثر أخرى، لا يمكن أن يفيد شيئاً، ولا أن يخفف من أضرارها، ما دام المستنقع موجوداً على حاله. ولكن جفف المستنقع وطهر التربة والمكان، ثم انظر كيف يخلو الجوّ المحيط به من سائر الأوبئة والجراثيم.

القسم الثاني

مشكلات وأخطاء
تتطلب الحل والتصحيح

نقاط الالتباس

بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية

لست ممن يحكمون على المعاني من خلال ما تدلُّ عليه الألفاظ وحدها، مع يقيني بأن الألفاظ إنما وضعت للدلالة بها على المعاني. بل كنت، ولا أزال، أحكم على الألفاظ من خلال المعاني التي تُقْصَد بها. إنني أرى في المقصد الذي يعنيه المتكلم ما هو أولى بالاعتبار من المعاني أو المعنى الذي رسمه الواضع اللغوي للكلمة.

غير أن في الناس من يتّبع نقيض هذا السبيل، يحمّل المتكلم جريرة المعنى اللغوي أو العرفي للكلمة التي نطق بها، حتى وإن قصد خلافها، وربما أطرى السامعُ المتكلمَ بالمعنى الذي فهمه من الكلمة التي نطق بها، حتى وإن لم يخطر ذلك المعنى من المتكلم على بال.

ولقد كان لاستعمال كلمتي (الشورى) و (الديمقراطية) تاريخ مشهود حافل بكلا هذين السبيلين.. كم قام الخصام وتطاول بسبب استبدال كلمة الشورى بالديمقراطية، دون أي تقدير أو

ملاحظة للمعنى المراد للمتكلم بالأولى منهما والثانية.. وكم أقيمت أيضاً كلمة الديمقراطية في مكان الشورى، دون أي تقدير أو تنبه من السامعين للفوارق الكبيرة والكثيرة المقصودة بينهما.

وإني لأرى أن ميزان العدل في استعمال الكلمات ذات الاحتمالات المتعددة، ينأى عن كلا هاتين الطريقتين.

إن فك الاشتباك بين ما قد يفهم من كلمتي الشورى والديمقراطية، هو المهم والمطلوب، بين يدي الحديث عنهما، من حيث التقويم لهما أو الدعوة إليهما.

وما استمرت المجادلة دون انقطاع ولا نتيجة في شرعية هاتين الكلمتين وأحقيتهما أو أحقية الواحدة منهما، إلا من جراء القفز فوق هذا المطلب الذي لا مفرّ منه.

وها أنا أحاول في هذا البحث فكّ الاشتباك بين هاتين الكلمتين من خلال تمحيص النقاط التالية:

أولاً: من المعلوم أن مصدر كلمة الشورى، القرآن، ومن ثم الشريعة الإسلامية. على حين أن مصدر كلمة الديمقراطية هي القاموس ومن ثم الحضارة اليونانية.

وهذا ينبئ عن أن (الشورى) في مختلف أشكالها، ليست إلا سعياً تعاونياً لبلوغ أحكام الشارع ومقاصده. وإنما الشارع هنا، هو الله عز وجل، في حين أن (الديمقراطية) سعي تعاوني للوقوف على رغائب الأمة كلِّها أو أكثريتها، في السياسة والقيادة والحكم.

ولكن لدى التمحيص يستبين للشورى وجهان اثنان:

أحدهما يتلاقى مع الديمقراطية في معناها السائد، والثاني ينفصل عنها إلى معنى آخر مستقل.

أما الوجه الأول منهما، فهو ما يسمى في مصطلح الشريعة الإسلامية بالشورى السياسية. وهي التي يناط بها أجهزة الحكم واختيار أشخاصها، وتحديد قسم كبير من صلاحياتهم.

إن مما لا ريب فيه أن الشارع جل جلاله، في الوقت الذي أمر عباده بتحمل مسؤوليات النهوض بأعباء العدالة الاجتماعية وترسيخ موازينها ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمن: ٥٥/٩]، وفي الوقت الذي ألزمهم بمبدأ التعاون فيما بينهم على أوسع نطاق لتنظيم هذه المسؤوليات: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ [المائدة: ٥/٢]، أقول: في الوقت ذاته وكل إليهم اختيار النهج الأمثل لتنظيم السبيل إلى تحمل هذه المسؤوليات، واختيار من يرون أنهم هم الأقدر على النهوض بها على خير وجه.

وهكذا، فإن الذي يبت في شكل النظام السياسي ويختار رعاته والقائمين عليه، هو الشعب، بتفويض من الله عز وجل، بل بإيجاب منه عز وجل عليهم. وبذلك تغدو الشورى السياسية حقاً للأمة وواجباً عليها معاً(١).

---

(١)انظر: المجتمع الإنساني في ظل الإسلام للشيخ أبو زهرة: ص ١٥٥، وخصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم للدكتور فتحي الدريني: ص ٤١٢.

وأما الوجه الثاني لها، فهو ما يسمى بالشورى التشريعية، وهي سعي تعاوني أيضاً من ذوي الكفاءة العلمية للوصول إلى ما قد خفي من أحكام الشريعة الإسلامية، بسبب لبس في النصوص الدالة عليها، أو سكوت المصادر الأصلية للتشريع عنها.

ويمتاز هذا الوجه الثاني بكونه عبادة، ألزم المشرّع جل جلاله، عباده المؤمنين بشرعه والخاضعين لحكمه، بالنهوض بها. وليس للشورى في ذلك إلا دور التعاون المطلوب للوصول إلى معرفة حكم الله تعالى في أمر تعسَّر سبيل الوصول إليه. ومن ثم فهو أقرب ما يكون إلى الواجب الذي أناطه الله بأعناق المسلمين، وأبعد ما يكون عن معنى الحق الذي يتمتع به الأفراد. وإنما يستبين معنى الشورى هنا في ظاهرة واحدة، هي أنه لا يحق لفرد واحد أيّاً كان، أو لفئة واحدة أيّاً كانت، أن تستقلّ بدعوى الوصول إلى ما خفي من حكم الله في أمر ما، ومن ثم لا يحق لها أن تستبدّ بالفهم الذي انتهت إليه، وأن تلزم الآخرين به. هذا مع ملاحظة ما هو ضروري من توفر أهلية النظر في الدلائل لدى كل من المتشاورين في مثل هذا الأمر.

وكما أن هذا الوجه الثاني من الشورى لا يتلاقى مع ما هو مألوف من المعنى المراد بالديمقراطية؛ فهو كذلك لا يمكن أن يعدّ مظهراً أو ثمرة من ثمار الحرية. إذ إنا قد علمنا أن الشورى الشرعية هذه، لون من أبرز ألوان العبادة لله عز وجل. والعبادة أبعد ما تكون عن معنى الحرية ومستلزماتها.

ثانياً: بناء على الفرق الذي تم بيانه بين الشورى السياسية والشورى التشريعية ينبغي الانتهاء إلى أنه لا إشكال في أن تحلّ الأكثرية محلّ الإجماع في الشورى السياسية، وفي أن تنسخ قيمةَ الآراء الأخرى وأن تبطل جدواها. وتلتقي الشورى السياسية في ذلك مع طبيعة النظم الديمقراطية. وهو ما يعبر عنه الفقهاء بقولهم: إن الشورى السياسية ملزمة.

غير أن دور الأكثرية هذا ينبغي أن يختفي تماماً عندما يكون موضوع البحث رأياً اجتهادياً في مسألة شرعية، إن الأكثرية لا تملك في هذه الحالة أن تجعل من الرأي الاجتهادي الذي انتهت إليه مبرراً لطيّ الآراء الأخرى - بوصفها أقلية - عن الاعتبار.

وفرق ما بينهما في هذه المسألة أن الشارع جعل من قرار الأمة ورغبتها مصدر حكم شرعي، يتبوأ بموجبه الخليفة أو ولي الأمر سدّة الرئاسة، ويتبوأ بموجبه أعضاء مجلس الشورى وظائفهم المنوطة بهم. فإذا لم يتحقق الإجماع في مثل هذا القرار فلا مناص عندئذ، لتنفيذ قرار الشارع، من اعتماد رأي الأكثرية. إذ لو لم يتم إحلاله في ذلك محل الإجماع، لتعطل واجب من أهم الواجبات المنوطة بأعناق الأمة. وهو تنصيب ولي أمر لشؤون المسلمين وإقامة النظم المتكفلة بإدارة شؤونهم وتحقيق مصالحهم.

وإذا لاحظنا ما سبق بيانه من أن نهوض الأمة بأعباء الشورى السياسية، واجب شرعي منوط بها، إلى جانب كونه حقاً ثابتاً لها، تبين لنا أن إحلال قرار الأكثرية في ذلك محلّ الإجماع،

يدخل فيما تقتضيه الفروض الكفائية. ذلك لأن قرار الأكثرية في هذه الحال يسقط تبعة هذا الواجب عن كواهل الآخرين، وبموجب هذا الإسقاط ذاته يطوى دور الأقلية ويلغى رأيه عن الاعتبار.

أما الأحكام الشرعية فالشأن فيها مختلف اختلافاً نوعياً كبيراً.

إن الأحكام الشرعية منوطة بدلائلها من نصوص القرآن أو السنة أو الأدلة الشرعية الأخرى. واجتهاد المتشاورين فيها إنما يشرع عندما يعتريها الغموض أو الخفاء، وغايته الكشف عما هو مستقر وثابت من قبل، وليس إثباتاً أو إيجاداً لما يُظن أنه كان معدوماً من قبل.

وإذا كان اجتهاد المجتهد في مسائل التشريع لا يوجد حكماً معدماً، بل يسعى إلى معرفة ما هو موجود وثابت، فإن هذا يقضي ألّا تتناسخ الاجتهادات، بل لابد أن تبقى لكل منها قيمتها وأحقيتها مهما تكاثرت في مسألة واحدة، ما دام السبيل إلى علم اليقين بها غائباً. وهذا ما اتفق عليه العلماء في باب الاجتهاد، إذ هي جميعاً في السعي إلى معرفة حكم الله سواء. ولا ريب أن أهل الشورى في المسائل الشرعية مجتهدون.

وهذا بخلاف ما لو اعتبرنا الاجتهاد جهداً يبذله المجتهدون أهل الشورى، لإنشاء حكم شرعي وإيجاده من العدم. فإن الحاكم بل المشرّع يغدو في هذه الحالة شخص المجتهد، أو أشخاص المجتهدين، ونظراً إلى ما هو معلوم من أن المجتهدين

الذين هم أهل الشورى، ينوبون في جهودهم الاجتهادية عن الشعب كله، فإن الحاكم إذن في عمليات الشورى والاجتهادات المتعلقة بها إنما هو الشعب وليس الله عز وجل، ونتيجة ذلك أن الاجتهادات إذا تعارضت في مجالس الشورى فلا مناص عندئذ من اللجوء إلى الأخذ برأي الأكثرية. ويجتمع النظام الديمقراطي مع نظام الشورى - على هذا الافتراض - في منهج واحد وينتهيان إلى نتيجة واحدة.

غير أن هذا التصور الافتراضي مرفوض. إذ الشورى التشريعية ليست أكثر من عبادة تعاونية يُبتَغَى منها معرفة حكم الله واستخراجه بين دلائل تثير الاحتمال والالتباس..

وإذن، فاللجوء إلى الأخذ برأي الأكثرية وإلزام الآخرين به، كلما تعارضت الاجتهادات مرفوض قولاً واحداً وبالاتفاق. إذ لو جاز اللجوء إلى ذلك، لجاز القول بتناسخ الاجتهادات عند تعارضها، وهو ما تم الإجماع على خلافه.

إننا نجد في تراثنا الفقهي كثيراً من المسائل التي اتفق فيها أكثرية المجتهدين على حكم شرعي واحد، دون أن يتسبب عن ذلك طيّ الاجتهادات القليلة الأخرى في المسألة ذاتها عن الاعتبار. وكيف تطوى عن النظر أو يلغى العمل بها، تحت سلطان ما يسمى بالشورى الملزمة، وقد علمنا أنها، كآراء الأكثرية الأخرى، من أجلّ أنواع القربات والعبادات، سواء أصابت الحق الثابت في علم الله أو أخطأته. وإن مما هو ثابت بحكم البداهة أنه لو تلاقت اجتهادات الأكثرية من رفقة في سفر

على اتجاه محدد للقبلة، فإن اجتهاداتهم المتفقة لا تملك قوة الإلغاء للاجتهاد الذي انتهى إليه الآخر ولو كان واحداً، بل إن هذا الآخر لا يملك حق التنازل عما انتهى إليه اجتهاده. بل يجب على كل منهم العمل بما قد انتهى إليه جهده الاجتهادي دون أي اعتبار لما قد يكتنِفُ ذلك من كثرة أو قلة.

وبهذا يتبين أن إخضاع الشورى التشريعية لنظام الأخذ برأي الأكثرية المعمول به في النظم الديمقراطية، مصادرة خطيرة لطائفة كبيرة من أحكام الشريعة الإسلامية، وتحويل لما هو حق للمشرع وهو الله عز وجل، إلى حق للشعب أو العباد!..

ثالثاً: مما لا ريب فيه أن النظام الديمقراطي من مفرزات الحرية المطلقة إذ يمتّع الشعب أو الإنسان نفسه بها. وأقصد بالحرية المطلقة؛ أن يفترض الإنسان أنه لا يتحمل أيّ مسؤولية تجاه أي كائن سواه. وإنما مصدر المسؤوليات السارية فيما بين أفراد الشعب الإنسان نفسه. وينبغي ألّا يكون ذلك إلا بقرار منه هو، لا بقرار أو حاكمية صادرة إليه من غيره.

وإن مما لا ريب فيه أن هذا التصور الذي ينهض عليه النظام الديمقراطي، في تاريخه القديم وواقعه الحديث، يتناقض بشكل حاد مع التصور الذي ينهض عليه نظام الشورى المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

إذ الإنسان - فيما تقرره العقيدة ثم الشريعة الإسلامية - يملك حرية نسبية، وهي تلك التي ينبغي أن يتمتع بها تجاه أخيه

الإنسان، والتي تسمو بالإنسان الفرد وبالمجتمع الإنساني فوق أسباب استعباد الإنسان لأخيه الإنسان، وهي التي عبر عنها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بقوله: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

ولكن هذه الحرية تختفي لدى التأمل في علاقة الإنسان بمولاه وخالقه عز وجل.. إن التأمل في هذه العلاقة تبرز للناظر المتدبر حقيقة أخرى لا مردّ لها، ألا وهي عبودية الإنسان لله. وهيهات أن يكون للحرية النسبية التي يملكها أي دور أو مجال في نطاق العلاقة القائمة بين الإنسان العبد ومولاه المالك الحقيقي له.

ومن هنا فإن الشورى التشريعية أبعد ما تكون عن التعبير عن حرية السلوك والتصرف في حياة الإنسان، وكيف تكون كذلك وقد تبين لنا أن ممارسة هذه الشورى ليست إلا قياماً بحق من أبرز حقوق عبودية الإنسان لله. بل كيف تكون كذلك وهي - كما قد علمت - واجب أناطه الله بالمجتمع المسلم وليس حقاً له يمارسه كما يريد.

وأصل هذه النقطة يتمثل في تمحيص حقيقة الحرية والقدر الذي يمكن أن يتمتع به الإنسان منها.. ولعل من الخير أن أذكّر بما هو معلوم من أن الإنسان إنما يملك منها ما يسمونه الحريةَ الخارجية، أي تلك التي تتمثل في علاقة الإنسان بالإنسان.. أمّا ما يسمى منها بالحرية الداخلية، وهي تلك التي تتمثل في علاقة الإنسان بالنواميس الكونية، فإن مما هو معلوم أن الإنسان أبعد ما يكون عن أن يتمتع بالحرية تجاهها.

إنه يتلقى قابليات وملكات وقدرات، دون أن يملك أي حرية في جذبها إليه أو في صرفها عنه. وإنه ليظل منفعلاً بها دون أن يملك فعلاً أو تصرفاً اختيارياً بشأنها. فهو من هذه الملكات والقدرات والقابليات التي يتمتع بها، أشبه ما يكون بجهاز الاستقبال إذ يتلقى ما يظهر عليه من الصور والألوان المتحركة، وإذا كان من البدهي أن جهاز الاستقبال هذا لا يتفاعل مع هذا الذي يتجلى على سطحه إلا بسبب ما ينبعث إليه من جهاز الإرسال المقابل، فإن من البدهي أيضاً أن الإنسان لا ينفعل بالصفات والقدرات التي تتجلى على كيانه إلا بسبب ما ينبعث إليه من المصدر الذي يرسل إليه هذه المزايا كلها، وهو هنا ليس جهازاً كالذي تعرفه في دنيا العلوم والتقنيات، وإنما هو الله عز وجل خالق الإنسان وخالق كل ما يتمتع به من ملكات وقدرات.

فهذا هو باختصار فرق ما بين مناخ المجتمعات الغربية التي تحتضن نظمها الديمقراطية من خلال تأليهها للإنسان، ومناخ المجتمعات الإسلامية التي تحتضن نظام الشورى من خلال خضوعها لسلطان الله سواء في النظام التكويني الذي لا اختيار للإنسان فيه، أو النظام التشريعي الذي يتمتع تجاهه بالاختيار.

وحصيلة القول في هذه النقطة أن مجتمعاتنا الإسلامية ينبغي أن تكون مبرّأة من المناخ الغربي الذي يتم فيه التعامل مع وهم ما يسمى بالحرية المطلقة، التي يتكون منها نسيج الديمقراطية المعمول بها هناك.. ولن تكون مجتمعاتنا إسلامية بحق وصدق إلا

بعد أن تُستنبت حريةُ أفرادها في تربة عبوديتهم لله، وإلا بعد الالتزام بالميثاق الذي ألزموا أنفسهم به، إذ قالوا: سمعنا وأطعنا. وهو ميثاق العبودية المطلقة في التعامل مع الله، وميثاق العدالة في التعامل مع عباد الله. وذلك هو ما أجمله الله عز وجل في قوله: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُم بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٧﴾﴾ [المائدة: ٥/ ٧].

رابعاً: إننا جميعاً نشاهد اليوم أن ما يسمى بالنظام الديمقراطي، قد غدا مطلباً تساق إليه مجتمعات ودول كثيرة، عنوة وتحت طائلة القسر والإرغام، حتى غدا الاستسلام للديمقراطية خضوعاً لتبعية فكرية وأخلاقية واقتصادية مفروضة على هذه الدول والمجتمعات؛ وحتى أصبحت عائدات الحرية فيها ملكاً للمحاور الآمرة والناهية!!..

إننا عندما نستعرض أساليب الحياة الاجتماعية في التاريخ الغابر، من ديمقراطية واستبدادية وأوليكارشية، لا نجد فيها ما يشبه هذا اللون الجديد من ديمقراطية الاستبداد، أو استبداد الديمقراطية. وإنما نجد أنفسنا منها أمام مجتمعات سلكت برغباتها الداخلية، كلية كانت أو جزئية، واحداً من هذه النظم الثلاثة.

غير أنا ننظر اليوم فنجد أنفسنا أمام سلطة خارجية تقود بعصى القسر والإرغام كثيراً من المجتمعات إلى حيث الاستسلام لما تسميه بالنظام الديمقراطي، وتفرض عليها تبعات الحرية كرهاً!.. ولم أكن أعلم قبل اليوم أن للحرية أيضاً أثقالاً وتبعات.

إن الذي نعلمه إلى هذا اليوم، أن الديمقراطية من أولى ثمرات الحرية.. ولقد كانت الحرية ولا تزال فيضاً من المشاعر الداخلية للإنسان، وهيهات أن تكون ثمرة لقسر أو قيود خارجية تفرض عليه؛ ومتى كان النقيض يولد من النقيض؟!..

ولحسن الحظ، فإن الشورى بنوعيها، وبطبيعتها التي أوضحناها محصنة ضدّ هذا الوباء، إذ إنها تستنبت كما قلت في تربة العبودية لله والالتزام بأحكامه وأوامره. وإن من شأن هذا المناخ ألّا يساعد على إيجاد الظروف التي تجعل من هذه الشورى سلعة مستوردة، بعد أن تجعل منها لعبة بأيدي الطامعين من صناع الاحتلال، كما هو الشأن في العوارض التي يمكن أن تعتري الديمقراطية.

غير أن المشكلة تكمن في التربة أو المناخ الذي ينبغي أن يتم فيه نسيج الشورى ويتكامل فيه نظامها. إن سلطان العبودية لله في تربة مجتمعاتنا الإسلامية ضعيف غير فعّال. ومن ثم فإن قدراً كبيراً من حقيقة الالتزام بتعاليم هذه السلطة مغيَّب لا وجود له.

ولقد كان من نتائج ذلك أن كثيراً من مظاهر الفرق بين الشورى والديمقراطية قد تآكل وذاب. وهذا هو السبب في تمازج الحديث عن هذه وتلك، في كثير مما يكتبه الكاتبون أو يتناوله الباحثون.

★ ★ ★

وصفوة القول أن الشورى السياسية تلتقي مع الديمقراطية في كثير من المعاني والاعتبارات، إذ هي حق متع الله به الأمة، كما أن الديمقراطية حق ذاتي لها في عرف ذلك النظام، ولكن الشورى تمتاز عنها بأنها واجب في الوقت ذاته كلف الله به الأمة وحمّل سائر أفرادها كلهم مختلف تبعاته.

أما الشورى الشرعية أو التشريعية، فهي عبادة تعاونية محضة، يبتغى منها الوصول إلى مرضاة الله.

بقي أن أتساءل في ختام هذا البحث: هل نجحت في فك الاشتباك بين مدلولي هاتين الكلمتين؟.. أعتقد أنني لم أنجح في هذا المسعى إلا في مجال الكتابة على الورق..

أما على صعيد الواقع الذي نحياه فالالتباس قائم والاشتباك مستمر، لأن معين كل من هاتين الكلمتين ملتبس ومتداخل، وإنما معينهما المناخ. ومناخنا الاجتماعي أطياف من رؤى وأفكار متمازجة شتى.. وفك الاشتباك ينبغي أن يبدأ من هناك.

★ ★ ★

علاقة المؤسسات الدينية

في الغرب ببعضها وبغيرها

هل المساجد، من حيث هي، مؤسسات دينية ذات نشاط ديني معروف، تحمل من خلاله رسالة واحدة؟

والجواب الذي لا يتسرب إليه - في يقيني - شك ولا خلاف، هو أن رسالة المساجد، مهما تعددت المساجد وكثرت، رسالة واحدة. هذا إن أردنا بالرسالة النهوضَ بالواجب الذي كلف الله به المسلمين القائمين على أمر هذه المؤسسات.. أما إن كان القصد الخفي بالرسالة توظيف الأنشطة الإسلامية التي تنهض بها المساجد عادة، للمصالح الشخصية والمقاصد الحزبية ونحوها، فلا ريب أن الواقع هو الذي يحكم عندئذ بالأمر، ومن ثم فإن هذا السؤال غير وارد ولا مفيد.

غير أن حسن الظن هو الأليق والأسبق دائماً.. فلننطلق إذن إلى بيان الرسالة الواحدة التي يحمل مسؤوليتها الإخوة القائمون على أمر المؤسسات الدينية في أي صقع من أصقاع العالم، إسلامياً كان أو غير إسلامي، أقول: فلننطلق إلى بيان هذه

الرسالة من افتراض أن المسؤولين عنها لا يبتغون برضا الله بديلاً، خلال أنشطتهم التي يقومون بها، ولا يسعون من خلال ذلك إلى مغنم دنيوي، ولا إلى الانتصار لعصبية شخصية أو عصبية عرقية أو مذهبية.

ما هي هذه الرسالة الواحدة التي يتلاقى على تحملها والنهوض بها مديرو هذه المؤسسات ورعاتها؟.. وقد علمنا أنها بحكم البداهة الدينية ليست إلا رسالة واحدة، وأنها لا تنطوي على أي تنوع أو تخالف.

إنها رسالة التعريف بدين الله، والدعوة إلى الخضوع لسلطانه والاصطباغ بذلّ العبودية له، ثم الانضباط بأوامره والابتعاد جهد الاستطاعة عن نواهيه.. والعمود الفقري في هذه الرسالة هو الاجتماع على أداء الصلوات الخمس التي هي عماد الدين كما قال رسول الله ﷺ.

قد يقول فيكم قائل: ولكن جزئيات هذه الرسالة لا تخلو من مسائل جرى الخلاف فيها، وتعددت فيها وجهات النظر، والخوض في ذلك يستلزم سريان الخلاف في الرسالة ذاتها، وعندئذ تتفرق المؤسسات الدينية في طرائق متخالفة شتى، لا لمصالح شخصية أو حزبية أو عرقية، ولكن لأن المضمون الديني ذاته ينطوي على نقاط خلافية كثيرة، ومن شأنها أن تزج القائمين على أمر المؤسسات الدينية، لا سيما في المجتمعات الغربية، بدورهم في الصراع والاختلاف.

فالجواب عن هذا، أن مهامّ القائمين على أمر المؤسسات

الدينية في ربوع الغرب، ينبغي ألّا تتجاوز التركيز على الكليات العامة المتفق عليها، في كل من شؤون العقيدة والسلوك.. فإن اقتضت الضرورة أحياناً تجاوز هذه الكليات والخوض في الفروع والجزئيات الخلافية، فيجب على قادة هذه المؤسسات أن تتلاقى على جامع مشترك فيما بينها، تنطلق منه إلى بيان أحكام هذه الجزئيات. والجامع المشترك هو أن يؤكد جميع هؤلاء القادة للناس، ما قد شرعه الله لهم من السعة للمسلمين والإذن لهم بأن يتخيروا من الأقوال الاجتهادية المختلفة ما هو الأيسر لهم والأكثر انسجاماً مع مصالحهم، ما دام لكل قول منها إمام مجتهد من الأئمة الأربعة يقول به. إن هذا الباب من التيسير باب إسلامي مفتوح لا خلاف فيه. فما على قادة هذه المؤسسات الدينية إلا الاتفاق على وضع عامة الناس أمام هذا الباب والدعوة إلى الدخول فيه والاستفادة من هذه السعة التي أكرم الله بها عباده.

غير أن هذا لا يمكن أن يتم إلا بعد أن يتحرر القائمون على إدارة هذه المؤسسات، من العصبية للرأي، والعصبية لرأي معين من الآراء الفقهية المتخالفة، على النحو الذي هو واقع الآن. وتلك هي الآفة التي يعاني منها كثير من أئمة المساجد ومديرو المراكز الإسلامية في المجتمعات الغربية. وتلك هي الآفة التي أحالت الخلافات الاجتهادية من ساحة واسعة لاستيعاب المصالح المتطورة والحاجات المتجددة، في ظل من التآلف والتعاون، إلى مضيق خانق للتصادم والتهارج وتبادل الاتهامات.

إنني أهيب بقادة المؤسسات الدينية في أوربة عامة وفي فرنسة

خاصة، أن يعودوا فيتبينوا قدسية الرسالة التي حملهم الله مسؤولية النهوض بها، وأن يدركوا مدى خطورة تضييعها أو تسخيرها لما يسبب سخط الله عز وجل، وأن يزيلوا مما بينهم حواجز العصبيات العرقية والحزبية والمذهبية، وأن يضفروا جهودهم وأنشطتهم متلاقية على نهج واحد، ومتجهة إلى هدف قدسي واحد، هو الوصول إلى مرضاة الله عز وجل.

ألا وليعلموا أن الخطوة الأولى على هذا الطريق إنما تتمثل في تطبيق الحكم الشرعي الذي لا أعلم خلافاً فيه بين أئمة المذاهب الفقهية، ألا وهو ضرورة التلاقي يوم الجمعة لأداء صلاة الجمعة في مسجد واحد على مستوى البلدة الواحدة، واجتماع الكل على خطيب واحد وصلاة واحدة.. فإن ضاق المسجد الواحد عن الاتساع للمصلين كلهم، جاز التعدد ضمن حدود الحاجة. على هذا سار أصحاب رسول الله ﷺ في عهده ومن بعده، وبهذا التزم السلف الصالح من التابعين ومن بعدهم.

والحكمة من ذلك - كما هو واضح - أن تكون هذه الشعيرة الأسبوعية الكبرى أداةً لحراسة وحدة الأمة وحماية تضامنها وتلاقيها على منهج واحد، وسيرها إلى غاية واحدة.

غير أن الالتزام بهذا الهدف الذي لا يقوم إلا على أساس التحرر من أنواع العصبيات كلها، رهن بالاصطباغ التام بحقيقة العبودية لله، وتمثل اليوم الذي يقف فيه العبد بين يدي الله مجرداً عن أبّهة الذات، عارياً عن كسوة العصبيات، مسؤولاً عن كل ما اجترحه في أيامه الخوالي، محاسباً على قصوده وأهدافه المستكنة

بين جنبيه. إن من لم يملء كيانه يقيناً وانتظاراً لذلك اليوم، هيهات أن يتحرر اليوم من غوائل أهوائه وأسر عصبياته.

أيها الإخوة: إنه لعجيب جداً ألّا يوجد بيننا من لا يعلم رسالة المؤسسات الدينية، ولا يعلم أنها رسالة واحدة، ومن ثم يسأل عن وجه العلاقة بينها!.. وإنه لأمر أشدّ غرابة وعجباً أن يوجد فينا من لا يعلم أن الذي صدّع الرسالة الواحدة لهذه المؤسسات، إلى رسائل كثيرة متصارعة متشاكسة، إنما هو داء العصبيات المذهبية والعرقية والحزبية. هذا بالإضافة إلى تطواف كثيرين منا حول مصالحهم الشخصية وأنانيتهم الذاتية، يضحي الواحد منهم في سبيلها بسلطان الخطاب الرباني القائل: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ٣/١٠٣].

* * *

بقي أن نتحدث عن علاقة ما بين المؤسسات الدينية وغيرها.

وماذا عسى أن تكون المؤسسات غير الدينية في أوربة أو فرنسة، إلا المؤسسات السياسية التي تتمركز أزمّتها بأيدي القادة ورؤساء الدولة؟.. فكيف ينبغي أن تكون علاقة المؤسسات الدينية بها؟

هي علاقة تعايش أولاً، ثم هي علاقة استضافة من الدولة لضيوف وافدين ثانياً. والدستور الذي يرسم هاتين النقطتين أمامنا هو واقع المسلمين أثناء وجودهم مهاجرين في أرض

الحبشة. كانت نظرة الدولة الحبشية إليهم نظرة المستضيف الكريم إلى ضيوفه الوافدين إليه. ومن ثم فقد كان موقف الدولة منهم موقف المرحب بهم المدافع عنهم، الحامي لحرياتهم الدينية والإنسانية. أما موقف المسلمين من تلك الدولة، فقد كان موقف الشاكر لاستضافتهم، المقدّر لقوانينهم ونظمهم، دون استهانة منهم بواجباتهم والتزاماتهم الدينية.

إن مما لا ريب فيه أن تلك العلاقة السارية آنذاك بين الحبشة والمسلمين، هي ترجمة دقيقة لحكم الشريعة الإسلامية للعلاقة التي يجب أن تكون سارية اليوم، بين الجالية الإسلامية والمجتمعات الغربية. وبتعبير آخر: بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الحاكمة في الدول الغربية.

ولا أجد هنا فرقاً بين المستوطنين والمقيمين وغيرهم من أفراد الجالية الإسلامية، في ضرورة مراعاة هذا الحكم والالتزام به.

إن المطلوب ممن ينتمون إلى المؤسسات الدينية في هذه المجتمعات، أن يتجاوبوا مع قوانينها وأنظمتها السارية في كل ما لا يتعارض بشكل حاد مع واجباتهم الإسلامية.

غير أن المنتظر من القيادات الغربية في المقابل، أن تقدّر الحرية التي هي حق هذه الجالية والتي هي العمود الفقري في الوقت ذاته لأنظمة المجتمعات الغربية، ما دامت لا تتعارض سلوكاتهم مع لوائحها وأنظمتها العامة، لا سيما الحرية الدينية التي يتركها

النظام العلماني في هذه المجتمعات حقاً يتمتع به الأفراد، مواطنين أو وافدين، دون أن تتبنى الدولة الدين ودون أن تحاربه أو تعارضه في علاقة الآخرين به.

وإني لأقرر بهذه المناسبة أن العلمانية التي أفرزتها خصومة العلم مع الكنيسة في الغرب، كانت ولا تزال في تلك الربوع سنداً لحقائق الإسلام ومبادئه. إذ إنه في الوقت الذي لوحق فيه رجال العلم من قبل رجال الكنيسة في الغرب، بتهمة التجريم لهم بسبب مخالفتهم العقائد التقليدية التي كانت تنادي بها الكنيسة، كان الإسلام في الوقت ذاته يشدّ من أزر رجال العلم ويدافع عنهم ويدعوهم إلى مزيد من البحث والعمق، مؤكداً أن العلم، لا غيره، هو رائد الفكر الإسلامي في طريق الوصول إلى المعتقدات الإسلامية الصحيحة. ولقد كان قراره هذا، ولا يزال، صريحاً وقاطعاً في هذا المضمار، ينطق به كلام الله القائل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ١٧/ ٣٦].

إن هذا الذي أؤكده يدعونا إلى تذكر حقيقتين اثنتين:

الحقيقة الأولى: أن علمانية الدولة في المجتمعات الغربية ما ينبغي أن تكون محل استنكار. ذلك لأنها تعني تحرر الدولة من الضوابط والأحكام الكنسية، إيثاراً منها لما تقتضيه مصلحتها ولما تستدعيه الحقائق العلمية التي لا مفرّ من الأخذ بها ولا سبيل لتجاهلها.

وهذا يقتضي أن تعتمد الدولة على الحرية في أمر الالتزام بالدين أو عدم الالتزام به بالنسبة إلى عامة الناس، وبالنظر إلى علاقاتهم السارية فيما بينهم أو فيما بينهم وبين ربهم عز وجل، ذلك كي يتكون من هذه الحرية الفاصل الذي لا بدّ منه، بين العلمانية التي هي تحرر الدولة من ضوابط الدين، والإلحاد الذي يستبطن الكيد للدين والوقوف في وجه من يريد أن يلتزم بعقائده وأحكامه.

إن علمانية الدولة في الغرب، تعني - في حقيقتها - قدراً كبيراً من حماية الحرية بشأن الدين تجاه مواطنيها والناس الذين اختاروا البقاء على أرضها، إذ هي في الوقت الذي لا تتحمل مسؤولية توجيههم إلى الالتزام بأي دين بأي من الطرق المباشرة أو غيرها، تتركهم بالنسبة إلى الأنشطة الخاصة بهم أحراراً فيما يعتقدون، ومن ثم تتركهم أحراراً فيما يحبون أن يضبطوا أنفسهم به من ثمرات معتقداتهم التي اختاروها لأنفسهم.

وصفوة القول أن العلمانية التي ينادي بها الغربيون قنطرة تنتهي بأصحابها إلى الإسلام، أما العلمانية التي ينادي بها المسلمون فقنطرة تنتهي بأصحابها إلى الإلحاد.

الحقيقة الثانية: هي أن هناك تياراً حاقداً، لا داعي إلى التعريف به أو التنويه عنه، يضيق اليوم ذرعاً بتنامي التيار الإسلامي في المجتمعات الغربية، وهو التيار المؤلف من الجاليات الإسلامية المستقرة اليوم في ربوع أوربة، إن هنالك من يسعى اليوم إلى الإيقاع بين التيارات الإسلامية التي تتحرك داخل

المجتمعات الغربية وعلى بصيرة منها، وبين قيادات هذه المجتمعات وحكوماتها!..

ولقد كانت استثارة مسألة الحجاب الإسلامي التي حركتها في الخفاء قوى معروفة، أثراً من آثار ردّة الفعل هذه، وكان الهدف منها توفير أكبر قدر ممكن من عوامل الوقيعة بين الوجود الإسلامي والقيادات الغربية، لاسيما في فرنسة.

وأنا أقول: أمّا أن التيار الإسلامي يتنامى في المجتمعات الغربية، فربما كان واقعاً وحقيقة.. ولكن مما لا شك فيه أن تنامي هذا التيار يسير جنباً إلى جنب مع تنامي الثقة المتبادلة، ومع التنسيق اللازم مع الأنظمة الغربية، والاندماج الأكثر شمولاً مع سياسة هذه المجتمعات والمصالح التي تكاد تشكل جامعاً مشتركاً بينهما، هذا مع احتفاظ الوجود الإسلامي بشخصيته ومستلزمات الإبقاء على هويته.

إنني أعتقد أن كلاًّ من القيادات والحكومات الغربية، والتيارات الإسلامية فيها، على علم بالأصابع الدخيلة التي تحرك عوامل الفتنة والوقيعة بينهما، ومن ثم فإن الجاليات الإسلامية ينبغي ألّا تتخذ من نفسها جسراً لتمرير الخطة التي يرسمها الحاقدون إلى الغاية التي يحلمون بها.. كما أن القادة الغربيين ينبغي ألّا يضحوا بالمصالح المشتركة وألَّا يفتحوا أبواب هذه الوقيعة إرضاء للأصابع الحاقدة الدخيلة. ومما لا ريب فيه أن رعاية الحريات العامة كانت ولا تزال خير سياج ضد هذه الخطط الآتية من الخارج.

وعندما يكون نسيج التعاون والتفاهم مؤلفاً من الثقة المتبادلة، وقائماً على نبذ عوامل الكراهية والعنف، وعلى مبدأ التلاقي تحت مظلة الحرية التي ترعى مصالح الجميع، فلسوف تسدّ سائر الثغرات المؤدية إلى الفتنة والوقيعة في هذه المجتمعات.

أخيراً، أتمنى أن توضع هذه الحقائق تحت مجهر البحث ووسائله الموضوعية، لمناقشتها ولتصفيتها من الشوائب، إن عثر فيها على شيء من الشوائب.



نحن والغرب

في معاملته للمسلمين ومعاملتنا لغير المسلمين

الحمد لله ولي كل نعمة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

هذا عرض مقارن موجز للأحكام التي تقررها الشريعة الإسلامية في بيان ما ينبغي أن تكون عليه علاقة الدولة الإسلامية بغير المسلمين فيها، (مقارناً بحال ما يسمى بالأقليات الإسلامية في الغرب) معتمداً في بيان هذه الأحكام على كتاب الله وسنة رسوله، وما قرره على ضوئهما فقهاء المسلمين وأئمتهم في عصر السلف الصالح، ثم على الواقع الذي رصده التاريخ لكيفية معاملة الدولة الإسلامية لغير المسلمين فيها، سواء كانوا رعايا ومواطنين، أم غرباء وافدين.

ولأبدأ بمقدمة تأسيسية تنهض عليها الأحكام التالية كلها، وعنوان هذه المقدمة:

العلاقة بين التكليف وحرية الاعتقاد:

كثيراً ما وقع اللبس في أذهان مفكرين وباحثين، حول وجه التنسيق بين صفتي التكليف وحرية الاعتقاد والسلوك، في حياة الإنسان.. ولقد دعا هذا الالتباس كثيراً منهم إلى أن يبطلوا إحدى الصفتين لصالح الأخرى، فذهبوا في تفسير التكليف الرباني مذهباً يحرم المكلف من التمتع بحرية الاعتقاد، أو ذهبوا في تفسير حرية الاعتقاد مذهباً يسقط عن صاحب هذه الحرية صفة التكليف.

والواقع أن هاتين الصفتين متناسقتان متكاملتان، ليس بينهما أي تناقض أو تشاكس.. فالتكليف الإلهي الذي يخضع له الإنسان، يتجلى أثره في الثواب أو العقاب الذي ادخره الله له إلى يوم القيامة.. والحرية التي متع الله الإنسان بها في الوقت ذاته، يتجلّى أثرها في الاختيارات المفتوحة أمامه في حياته الدنيا، كما يتجلى في تمكنه - بواسطة القدرة التي متعه الله بها - من التوجه إلى أي تلك الاختيارات المفتحة أمامه.

ويظهر هذا التناسق والتكامل في كل من دليلي النقل والعقل.. وها نحن نعرض في بيان موجز كلاً من هذين الدليلين، أي النقلي والعقلي، بالقدر الذي يزيل غاشية هذا اللبس، ويبرز تمام التناسق بين كل من التكليف الإلهي، ومنحة الحرية في حياة الإنسان.

أما النقل، فآيات في كتاب الله تعالى، من أبرزها وأوضحها، قول الله عز وجل: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟

بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾ [الكهف: ١٨/ ٢٩-٣٠].

فقد أعلن البيان الإلهي في هذا النص القرآني، أن الناس لهم أن يختاروا في دنياهم هذه ما يشاؤون، من الاستجابة لأوامر الله وتعليماته، وعدم الاستجابة لها. إذن فهم في ذلك أحرار. ولكن عليهم أن يعلموا أن المطيع سيجزيه الله الجزاء الأوفى ولن يضيع ثوابه، وأن العاصي المعرض عن أوامر الله سيلاحقه العقاب الوبيل الذي لا بدّ أن ينزل بساحته، إذن فهم مكلفون.

وأما العقل فيتلخص في أن قيمة الاستجابة وعدمها، للأوامر التي كلف الله الإنسان بها، إنما تتجلى في أن يتجه إلى الاستجابة في حال امتلاكه لحريته التي نعني بها القدرة على اتخاذ القرار وعلى اختيار ما يريد. فأما المُلجأ إلى التصرف أو الفعل بسائق الضرورة، فلا يُسمى في موافقته لأوامر الله مستجيباً، كما لا يسمى في مخالفته لها عاصياً أو متأبياً.

ومن هنا اتفق علماء الشريعة الإسلامية على أن أهلية الإنسان للتكاليف الإلهية تنهض على أركان ثلاثة لابدّ منها:

أولها: الإعلام الذي هو نتيجة توجه الخطاب الإلهي للإنسان، عن طريق الرسل والأنبياء. إذ لولا هذا الخطاب المعْلِم، لما علم الإنسان بأنه مكلف. وإذا انتفى العلم بذلك انتفَى التكليف من حيث هو. وقد نبه القرآن إلى ذلك بقوله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ١٥].

ثانيها: التمكن من القيام بالمطلوب، تصوراً وفهماً في المعتقدات، وممارسة سلوكية في التروك والأفعال. فمهما حيل بين الإنسان والتمكن من أداء المطلوب، سقط التكليف في حقه.

ثالثها: امتلاكه الخيار في أن يستجيب أو لا يستجيب لأوامر الله الصادرة إليه، حتى يبرز دور النية والقصد، فيما سيستحق بسببه الثواب أو العقاب.

ومن ثم فإن الغافل - وهو الذي لا يدري شيئاً عن الخطاب الإلهي الذي توجه إليه - غير مكلف. والملجأ - وهو الذي لا يملك أي خيار في الفعل الذي يصدر منه - غير مكلف أيضاً(١).

وهذا يعني أن الجهاد القتالي لم يشرعه الله لإرغام الناس على الإسلام. إذ لو كان كذلك، لكان الجهاد سبباً لسقوط التكليف، إذ الإرغام يساوي الإلجاء، والإلجاء يسقط التكليف بالاتفاق.

وإنما شرع الجهاد للوقوف في وجه من يصدّ عن سبيل الدعوة إلى الله وتبصير الناس بدينه، وفي وجه من يعتدون على شيء من حقوق المسلمين أو يخططون للعدوان عليها. وهذا هو مذهب جمهور الفقهاء(٢). وهو موضوع له تفصيل طويل الذيل. ولسنا بصدده في هذا المقام.

---

(١)انظر شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي: ١/ ٤٠ و ٤١.

(٢)انظر المغني لابن قدامة: ٩/ ٣٠١، وفتح القدير لابن الهمام: ٤/ ٢٩١، والمدونة للإمام مالك: ٢/ ٦، وتفسير القرطبي: ٨/ ١٣٦، وأحكام القرآن لأبي بكر بن العربي: ٢/ ٨٨٩.

الدولة الإسلامية وموقع غير المسلمين فيها:

تتألف الدولة في عرف القانون الدولي المعاصر، من ثلاثة عناصر: الأرض أو الإقليم، والشعب أو الأمة، والنظام السلطوي الذي يرسخ كينونة الأمة وعلاقتها بالأرض.

وقد تحققت هذه العناصر الثلاثة للمسلمين، لدى هجرتهم مع رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة، فكان ذلك إيذاناً بولادة أول دولة إسلامية.

فما هو موقع غير المسلمين من هذه الدولة؟ وما مدى تقبلها لوجودهم فيها، وما هي الضوابط والحدود المرسومة لذلك؟.. وليكن واضحاً أننا نعني بغير المسلمين في هذا المقام أهل الكتاب، الذين يمثلون النصارى واليهود ومن ألحقهم رسول الله ﷺ بهم.

إن ما ذكرته الآن من الانسجام الذي قرره الإسلام بين التكليف وحرية الاعتقاد، يوضح أن الدولة الإسلامية ليست حِكراً للمسلمين وحدهم. ذلك لأن النظام السلطوي الذي هو العنصر الثالث من العناصر التي تتألف منها الدولة، منبثق من أحكام الإسلام ومبادئه. وقد علمنا أن من أبرز أحكامه ومبادئه أن يترك الناس (في نظام معاشهم الدنيوي) أحراراً في أن ينقادوا أو لا ينقادوا للتكاليف الإلهية، على أن يعلموا خبر العقاب الذي يتربص بالعاصين والثواب الذي ادَّخره الله للطائعين.

إذن فالنظام الإسلامي الذي تؤخذ به الدولة الإسلامية، لا يضيق ذرعاً بوجود غير المسلمين فيها، ما داموا خاضعين لهذا

النظام منسجمين معه. ومن المعلوم أن النظام الإسلامي للدولة، له مفهوم ديني يتعامل معه المسلمون ويؤخذون به. وله مفهوم قانوني تنظيمي مجرد يشمل المسلمين وغيرهم، أي يتجاوب كل فريق معه حسب حاله، إما من منطلق ديني إيماني بالإسلام وعقائده أو من منطلق قانوني اجتماعي يؤمن بالنظام وشرعته.

والمظهر التطبيقي الذي يجسّد هذه الحقيقة على صعيد الواقع، هو ما نشاهده في واقع أول دولة إسلامية ولدت ثم سارت في كنف النبوة وبرئاسة سيدنا محمد ﷺ.

وسواء علينا أتلمّسنا هذا المظهر التطبيقي في الوثيقة التي اكتتبها رسول الله ﷺ مع ولاة تلك الدولة، والتي لا نجد تعبيراً لها في ظل الأنظمة الدولية الحديثة أدق من كلمة (دستور)؛ أو تلمسناه في مرآتها المتمثل في واقع المجتمع الإسلامي في المدينة المنورة آنذاك.. فإننا واجدون أنفسنا على كل حال، أمام دولة إسلامية يهيمن عليها النظام الإسلامي، تتألف من مسلمين وقبائل يهودية، متعايشين متآلفين في ظل النظام السلطوي المنبثق عن الشريعة الإسلامية.

إن أردنا أن ننظر إلى الوثيقة التي أشرنا إليها، رأيناها تقول في أبرز بند من بنودها: «يهود بني عوف أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه»[١]. وهي نص قاطع صريح بأن دار الإسلام التي هي

---

(١) هذه الوثيقة ذكرها ابن إسحاق من دون إسناد، وذكرها ابن خيثمة فأسندها: حدثنا =

المدينة المنورة شركة عادلة بين أمة المسلمين وأمة اليهود، وبأنه لا يُحْرم من هذه الشركة العادلة إلاّ من بدأ بظلم.. وانظروا إلى أداة العموم (من) التي تنطبق على المسلمين وغير المسلمين على حدٍّ سواء. فالظالم في هذه الدولة أيّاً كان معرض للعقاب، ولا شك أنه هو المتسبب بذلك في حق نفسه.

ولقد اشتهى بعض المتأولين أن يتمحّلوا فيفسروا هذا البند بأن سكان المدينة كلهم من مسلمين ويهود، يشكلون أمة واحدة. ظناً منهم بأن ذلك أدعى لتقرير المساواة وتحقيقها.

غير أن هذا التأويل؛ بالإضافة إلى ما فيه من التمحل الذي تأباه عبارة «أمة مع المؤمنين» يعكّر على المساواة التي تحرص عليها هذه الوثيقة فعلاً، بدلاً من أن يرسخها. ذلك لأن اعتبار اليهود في المدينة آنذاك جزءاً من الأمة الإسلامية الواحدة، إعلام صريح بتذويب كيانهم داخل الأمة الإسلامية، في حين أن اعتبارهم أمة مستقلة برأسها داخل الدولة الإسلامية، إقرار بكينونتهم الذاتية وشخصيتهم المستقلة عن المسلمين.

ولو تأملنا، لتبين لنا أن هذا ما عناه رسول الله ﷺ بقوله: «يهود بني عوف أمة مع المؤمنين»، أي مع المؤمنين الذين هم

= أحمد بن جناب أبو الوليد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن أبيه عن جده، أن رسول الله كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار، فذكر نحو ما ذكره ابن إسحاق. وذكرها أي الوثيقة أحمد في مسنده فرواه عن سريج قال: حدثنا عباد عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار، فذكره.

بدورهم أمة مستقلة أيضاً. على أن البند الأول نص قاطع بذلك(١).

فإذا استعرضنا البنود الأخرى من هذه الوثيقة، رأيناها جميعاً تؤكد مساواة المسلمين مع غيرهم (اليهود) في الواجبات وفي الحقوق غير المنبثقة عن الفوارق الدينية.

وإن نظرنا إلى مرآة هذه الوثيقة، أي الواقع الذي كان يجري آنذاك في ظل النظام الإسلامي، رأينا مصداق هذا التعايش القائم على المساواة في الواجبات التعاونية، من دفاع عن المدينة وأهلها ضدّ المعتدين والمتربصين، ومن اقتسام عادل للمسؤوليات الاقتصادية والنفقات المترتبة، دون أن يكون لاختلاف الدين أي أثر معكر..

ويلاحظ أن هذه الشركة المتساوية في الحقوق والواجبات، لم تكن منبثقة عن عقد ذمة، بل لم يكن نظام ما يُسمّى بالذميين والمستأمنين والمعاهدين قد ترسّخ بعد. وإنما انبثقتْ من عموم ما تنطق به أحكام الشريعة الإسلامية في مثل قول الله تعالى:

﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الممتحنة: ٦٠/٨-٩].

---

(١) هذا هو نص البند الأول «المسلمون من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس».

وإذا كان هذا هو حكم الله في الكتابيين الذين يقيمون خارج الدولة الإسلامية، وبعيداً عن دار الإسلام، فكيف بمن يكون منهم أعضاء في تلك الدولة تحتضنهم مع المسلمين دار الإسلام.

ويعلم جميع المؤرخين أن اليهود لو بقوا أوفياء لتلك الشركة العادلة التي فرضها الحكم الإسلامي ونظامه، إذن لبقي المسلمون أمناء عليها بحكم خضوعهم لسلطان الإسلام ونظامه. ولكنهم ضاقوا ذرعاً بتلك المساواة العادلة، واستبدّ بهم الحنين إلى ما تعودوا عليه من الخيانة والمكر، فكان أن قضت الوثيقة التي هي الحَكَمُ بينهم وبين المسلمين، بإجلاء من أجلي منهم وقتل من قتل، بعد أن قضت هي ذاتها بأن يعيشوا سعداء آمنين لهم ما لغيرهم وعليهم ما عليهم.

كلمة «الأقلية»: ميلادها ومصدرها:

بهذه المناسبة ألفت النظر إلى ما يلي: دأبت فئات من الباحثين في الشريعة الإسلامية اليوم على استعمال كلمة «الأقليات» تعبيراً عن غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية.. وهي كلمة لا وجود لها في شيء من مصادر الشريعة الإسلامية. ولا أعلم أن في أئمة الفقهاء من استعملها من قبل..

وإنما ولدت هذه الكلمة في المجتمعات الغربية، بصدد تصنيف درجات المواطنة هناك. فالمواطنون من الدرجة الأولى فيها، هم الكثرة الدينية والعرقية. ثم تأتي رتبة الأقليات الدينية والعرقية

مواطنين من الدرجة الثانية. فالكثرة والقلة فيهما هما مقياس القرب والبعد أو العلو والهبوط هناك.

غير أن هذه الكلمة بهذا القصد، لا مكان ولا معنى لها في نظام الشريعة الإسلامية، وفي المجتمعات التي تأخذ نفسها بتعاليمها وأحكامها. إذ إن كل من احتضنتهم دار الإسلام وأظلهم النظام الإسلامي الجامع، يتمتعون بمعنى المواطنة في درجة واحدة، على اختلاف أديانهم وأعراقهم. قلّوا أو كثروا. فأنت مهما نبشت بطون الكتب الفقهية وأمهاتها، فلن تعثر على تصنيف يقسم رعايا الدولة الإسلامية إلى مواطنين أساسيين من الدرجة الأولى وإلى أقليات دينية أو عرقية من الدرجة الثانية.

إن التعبير الشامل لكل من تستوعبهم دار الإسلام، هو كلمة (رعايا) وهي تعني المواطنين من حيث مسؤولية الدولة عن رعايتهم وحمايتهم والنظر في شؤونهم ومصالحهم. أما التعبير الذي يقابل كلمة «الأقليات»، فهو غير المسلمين أياً كانوا.. غير أن كلمة «الأقليات» هذه مرفوضة وغير موجودة في قاموس مصطلحات الشريعة الإسلامية، لما تحمله من دلالة غير لائقة.

والجامع المشترك بين المسلمين وغيرهم، أياً كان الاسم الجامع لهم والمعبر عنهم، هو أن دار الإسلام تشملهم جميعاً، وأن النظام الإسلامي المتسع للمسلمين وغيرهم، يسري عليهم كلهم طبقاً لقاعدة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». ومن ثم فإن معنى (المواطنة) التي يعبّر عنها أحياناً بكلمة (رعايا) يشمل المسلمين وغيرهم على درجة واحدة من حيث نظر الدولة ومعاملتها

السياسية والاجتماعية للأفراد، دون أي ملاحظة لخصوصية كثرة أو قلّة.

غير أن هذا لا ينطبق على ما قد يشيع بين أفراد المسلمين بعضهم مع بعض من خصوصيات الأخوة والعلاقات الدينية، والصلات التي تتنامى بينهم بحكم تلاقيهم على العبادات ذات النهج الواحد كالصلاة جماعة؛ وصلاةِ الجمعة والأعياد ونحوها، كما أن هذا لا ينطبق على ما يشيع بين الكتابيين أنفسهم أيضاً، من الخصوصيات ذاتها.

إن هذه الخصوصيات التي تنبثق من دوائر الاختلافات الدينية، شأنها كشأن الخصوصيات التي تنبثق من دوائر الأعراف المختلفة، ووشائج الأرحام، وصلات القرابة. إنها موجودة، ولها سلطانها في سائر المجتمعات جميعها قديماً وحديثاً. غير أن الذي يصهرها ويجمعها أخيراً في دائرة إنسانية شاملة، هو النظام الإسلامي العادل الذي يشمل الجميع بمعاملة واحدة من حيث الحقوق المرعية، والواجبات المطلوبة، وحسن الصلة ما بين الحكام والمواطنين.

القدس نموذجاً

وأقول نموذجاً، كي لا يسري إلى الأذهان أن ما أقوله عن بروز هذه الحقيقة وتجسدها في علاقة ما بين الدولة الإسلامية وغير المسلمين في القدس، صورة متميزة خاصة، ليس لها نظير في البلاد أو المناطق الأخرى. إنني أؤكد أن هذا النهج في

العلاقة لم يكن منبثقاً من أمزجة خاصة لبعض الحكام حتى يختلف الأمر ما بين منطقة وأخرى، وإنما هو تطبيق دقيق لحكم الشريعة الإسلامية التي لا يتأتى لأي من قادة المسلمين أياً كانوا وأينما كانوا أن يخالفوها.

من المعلوم أن الشام بمدنها المتنوعة كانت إبان البعثة المحمدية خاضعة للحكم الروماني. وفي مقدمتها القدس. وقد سلكت بيزنطة إلى ذلك اتخاذها المسيحية ديناً رسمياً لها في الظاهر، غير أنها اختارت منه المذهب الذي وافق هواها، بعد أن عدلت فيه وغيرت كثيراً منه، ما طاب لها ذلك.

وكان المفروض أن تقف هذه الإمبراطورية من المذاهب المسيحية الأخرى موقف الإسلام من المسيحية على أقل تقدير، فتتعايش معها وتدافع عنها وتحميها من عوامل الاضطهاد.

ولكنها أصرت على إخفاءِ كل المذاهب المسيحية الأخرى التي تخالف مذهبها الرسمي، وعدّت الخروج عليه خروجاً على وحدتها السياسية. ومن ثم أخذت تسعى سعيها ابتغاء إنهاء وجود العقائد المسيحية المغايرة لعقيدتها الرسمية، مرة عن طريق المجامع التي كان يعقدها الإمبراطور ويحضرها بنفسه، ومرة بالتصفية الجسدية وملاحقة الرهبان، وقد شهدت القدس من ذلك سلسلة من الفظائع التي لم ينسها التاريخ. وفي مجزرة بيزنطية واحدة قتلت الدولة - فيما يرويه فيكتور سحاب - مئتي ألف قبطي من اليعاقبة!..

إذن فلقد كان وضع المسيحيين في القدس - شأنهم كشأن المسيحيين في بلدان سورية الطبيعية أجمع - وضعاً مستعمراً مهيناً تحت سلطان الإمبراطورية الرومانية القاهرة. وهذا يدلُّ على أن أبا عبيدة عندما توجه إلى القدس لمحاصرتها إنما كان في واقع الأمر يحاصر العدوّ المستعمر.

لا أدلَّ على ذلك من أن نصارى القدس، ومن كان بين ظهرانيهم من اليهود، رحَّبوا بمقدم المسلمين إليهم وبكتاب الصلح معهم، متأملين في ذلك خيراً كبيراً يتحقق لهم، وتحرراً من نير البيزنطيين. ولم يكن رفضهم لإبرام الصلح والترحيب بالمسلمين عن طريق أبي عبيدة، تأبياً منهم للصلح ذاته، ولكن لما يعرفونه مما قرؤوه في كتبهم أن هذا الخير الكبير إنما يتحقق لهم على يد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مباشرة. وهو الأمر الذي جعلهم يلحون على أن يكون إبرام هذا العقد على يده دون غيره.

ولما استجاب عمر لرغبة أهل إيلياء، وذهب فدخل القدس وبيت المقدس، وكتب لهم كتاب الصلح المعروف، كان من أبرز بنوده اتفاق الطرفين على إجلاء الروم من بينهم[١].

فهل تحقق لأهل الكتاب في القدس خير أجلّ وأعظم من هذا العقد الذي كان إيذاناً بتحررهم من ظلم الرومان وفتكهم بهم،

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير: ٧/ ٥٥، وتاريخ الطبري: ٣/ ٦٠٩.

وتحولهم منذ ذلك اليوم إلى أحرار يمارسون ديانتهم كما يريدون على اختلاف مذاهبهم المتنوعة.

ولقد أقبل عمر رضي الله عنه إلى الأتربة والأوساخ التي تراكمت فوق الصخرة المشرفة بأمر من الرومان وكيداً لليهود الذين كانوا يمعنون في المقابل بدورهم إساءةً وتقذيراً في المكان الذي زعموا أن المسيح صلب فيه، وهو المكان الذي بنيت فوقه كنيسة القيامة، أقول: أقبل عمر رضي الله تعالى عنه إلى الصخرة ينظفها بردائه، فلما رآه من حوله من مسلمين وغيرهم أقبلوا جميعاً يكسحون عنها كل ما قد تكاثر فوقها من الأوساخ والأقذار، ثم اتجه إلى حيث القمامة المتراكمة بفعل اليهود فوق مكان كنيسة القيامة، فباشر وأمر بإزاحة سائر تلك القمامة والأقذار عنها [١]. فكان في هذا الذي فعله عمر رضي الله تعالى عنه مدٌّ لجسور التآلف والقربى بين الديانتين الكتابيتين، بعد أن كانت السياسة الرومانية تمعن في إشعال نيران الكراهية والبغضاء بين الفئتين.

وإنني لأتساءل معكم أيها السادة: هل يمكن للفتح الحضاري والإنساني الذي يرعى بحقٍّ حرية الإنسان وحقوقه، أن يتجلى ويتجسّد في أروع وأجلّ من هذا الفتح الإنساني الذي ترون؟!.. على أن عمر رضي الله تعالى عنه لم يفعل هذا بسائق من سياسة رشيدة كان يتمتع بها، ولكنه كان في ذلك أميناً على تعاليم

(١) البداية والنهاية: ٧/ ٥٦.

الإسلام الحنيف مخلصاً في تطبيقها كما قد تلقاها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وأنا لا أريد أن أقف بكم على (العهد العمري) كما يسمونه، لنزداد يقيناً باصطحاب الفتوحات الإسلامية وملازمتها الدائمة لحماية حرية الإنسان وحقوقه. ذلك لأن كتاب هذا العهد فرع عن الأحكام الإسلامية التي لا يملك عمر رضي الله تعالى عنه ولا غيره من ذلك الرعيل انحرافاً عنها، فهو في واقعه الذي وصل إلينا، مرآة دقيقة لما هو مسطور في بطون كتب الشريعة الإسلامية من آداب العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب. وذلك هو الأصل والمعين في الأحوال كلها.

والآن.. أطرح التساؤل التالي:

ترى هل سارت علاقة ما بين المسلمين والكتابيين في القدس وما حوله، فيما بعد، على النهج النموذجي الذي كان على عهد رسول الله ﷺ، في ظل الوثيقة التي كانت الحَكَم العدل بعد هجرة رسول الله ﷺ إلى المدينة، تآلفاً وتعاوناً وتساوياً في الحقوق والواجبات؟

وأقول: إن خير ما يجيب عن هذا السؤال بدقة الواقع التاريخي التالي الذي يذكره جلّ المؤرخين:

يروي ابن عساكر وزيني دحلان في كتابه الفتوحات الإسلامية أن الكثرة الغالبة من سكان القدس وسكان سورية الطبيعية ظلت

ممن ينتمون إلى الديانة المسيحية. حتى إذا وقعت الحروب الصليبية أصبح المسلمون على أعقابها هم الكثرة الغالبة.

وسبب ذلك أن الغزاة الصليبيين خيروا المسيحيين العرب بين الوقوف مع بني دينهم أو الوقوف مع بني قومهم. ونظراً إلى أن أكثرهم اختاروا الحلّ الثاني، فقد دارت دائرة السوء عليهم، وغدا الغزو الصليبي وبالاً على المسيحيين العرب بمقدار ما كان وبالاً على المسلمين. حيث كان المفروض بحسب الظاهر أنه سيكون لصالحهم، وهذا هو السبب الذي جعل المسلمين فيما بعد، هم الكثرة الغالبة[١].

أليس في هذا الواقع ما يجيب عن ذلك السؤال المطروح بأبلغ بيان؟ ما الذي جعل المسيحيين العرب في القدس وما حولها يقفون مع بني المسلمين في خندق واحد ضدّ بني دينهم الصليبيين؛ لو لم تكن صلة ما بين أولئك المسيحيين وبني قومهم المسلمين قائمة على أحسن ما يمكن أن يجسّده حسن الجوار، ورعاية الحقوق، وامتداد جسور البرّ والتعاون.

ثم ما الذي قضى ببقاء المسيحيين هم الكثرة الغالبة إلى أن بدأت سلسلة الحروب الصليبية، في ظل الإسلام المهيمن بنظامه وحكمه، لو لم يكن الإسلام حارساً على حرية الاعتقاد، آمراً

(١)بوسعك أن تطلع على هذا الواقع فيما كتبه كثير من المؤرخين المسلمين من أمثال ابن عساكر وابن الأثير وزيني دحلان. ولكن الذي يطيب لي هو أن أحيلك في وصف هذا الواقع إلى كتاب (من يحمي المسيحيين العرب) لفيكتور سحاب ص ١٣ و ١٤ و ص ١٩ و ٢٠.

بالتلاقي على ميزان العدل والمساواة، ساهراً على حقوق الجميع أن تحفظ ولا تنتهك؟



وبعد، فإذا كان الإسلام هو الذي كفّ يد العبث اليهودي بالمسيحية، وكفّ يد العبث المسيحي الروماني باليهودية، ما بين صخرة القدس وقيامتها، وهو الذي حررها وما حولها من تسلط الرومان وطغيانهم، ثم بسط فوق الشام كلها رُواق الأمن والطمأنينة، ومدَّ فيها ظلال الألفة والمحبة والعدل والمساواة، سارية بين سائر الفئات والمذاهب والجماعات-: فبأي حق ينتزع من الإسلام شرف هذه الرعاية الإنسانية، ويقطّع ما بينه وبين مهمته القدسية في حماية الحقوق وتحقيق مبادئ العدل والمساواة؟

ألا إن الذين يضيقون اليوم ذرعاً بالإسلام وأهله فوق هذه الأرض المقدسة، إنما يضيقون ذرعاً بما كان ولا يزال يحققه، من العدل بعد الظلم والألفة بعد الخصام، والمساواة بعد التسلط!..

فعلى من يتبرم اليوم بالإسلام وحقوقه، ألّا يخفي تبرّمه بالقيم الإنسانية كلها؛ وأن يعلن عن شوقه وحنينه إلى الطغيان والفساد والاستبداد.

★ ★ ★

فتاوى إسلامية في مظهرها

وخادمة للغرب في حقيقتها

لست أعلم أمراً من أمور الدين كان أبعث للرهبة في النفس لدى الإقدام عليه وأدعى إلى التريث فيه والتخوف منه، من الفتوى إذ يجد العالم نفسه أمام ضرورة النهوض بها.. ولست أعلم أمراً من أمور الدين في عصرنا اليوم أقرب منالاً وأيسر ممارسة، وأكثر ازدحاماً عليه وتسابقاً إليه من أمر الفتوى.

أتأمل في مواقف أئمة الشريعة الإسلامية أولئك الذين شهدت لهم الأجيال بسعة العلم ودقة الفهم وعلوّ مكانة الاستنباط، مع الاستقامة في السلوك والزهد في الدنيا والورع في التعامل، فأراهم ينظرون إلى وظيفة الفتوى على أنها توقيع عن الله عز وجل، فأنى لهم الجرأة في الإقدام عليها وكيف يتأتى لهم الاستخفاف بها والتعجُّل في البتّ بها؟!..

يروي أبو عمرو بن الصلاح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول

الله ﷺ، يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى يرجع إلى الأول(١).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: من أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون.

وذكر الحافظ أبو عمر بن عبد البر عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه جاء رجل فسأله عن شيء، فقال القاسم: لا أحسنه (أي لا أعرف الجواب). فجعل الرجل يقول: إني دُفِعتُ إليك لا أعرف غيرك. فقال القاسم: لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي، والله ما أحسنه. ثم قال: والله لأن يُقطع لساني أحب إليّ من أن أتكلم بما لا أعلم. وكان سفيان بن عيينة يقول: أجسر الناس على الفتيا أقلهم علماً(٢).

ولا أعلم خلافاً في أن الفقهاء قرروا أن المفتي المستقل لابدّ أن يكون مجتهداً مطلقاً. فإن كان مجتهداً ضمن المذهب الذي ينتمي إليه فهو المفتي غير المستقل. وله ضوابط وقيود ينبغي ألّا يخرج عنها.

فإن كان دون رتبة الاجتهاد في المذهب، فهو مقلد أو تابع، فإن استفتي في أمر وجب عليه أن ينقل للمستفتي الحكم المفتى به في مذهب إمامه، ولم يجز له تجاوزه إلى غيره من الأئمة، كما لا يجوز له أن يفتي بالضعيف من الأقوال أو بمقابل الصحيح من

---

(١)أدب الفتوى لابن الصلاح بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب ص ٢٨.

(٢)المرجع السابق، ص ٢٩ وما بعدهز.

أقوال المذهب. اللهم إلا أن يكون مجتهداً في باب من أبواب الفقه دون غيره، فله أن يفتي فيه اعتماداً على اجتهاده، وذلك بناءً على الصحيح من أن الاجتهاد قد يتجزأ[١].

★ ★ ★

إنني أتأمل في هذه الضوابط التي هي محل اتفاق لممارسة الفتوى، فيما أعلم، وأنظر إلى الرهبة التي كانت تفيض بها أفئدة الرعيل الأول ومن سار على نهجهم من هذه الأمة من أمر التصدي لمهمة الفتوى، وحذرهم الشديد من الإقدام عليها.

ثم أنظر إلى ما آل إليه حال كثير من أئمة المسلمين وعلمائهم، تجاه هذه المسؤولية الكبرى، فأرى من صور النقيض شيئاً مخيفاً يحمل في داخله نذيراً ببلاء وبيل!.. ربما يخيل إلى كثير من القراء أنني أعني الإقدام على الفتوى بغير علم، والتسرع في الإجابة عن أسئلة المستفتين دون تريث أو تأمل.. وهذا واقع مشاهد من دون ريب، وهو من الخطورة بمكان، كما أخبر عن ذلك رسول الله ﷺ ولكني أعني ما هو أخطر من هذا وأشدّ سوءاً منه.

إن الذي يجري اليوم في كثير من مجتمعاتنا الإسلامية، وفي المجتمعات الغربية حيث الأقليات الإسلامية، العمل على تغيير الأحكام الشرعية الثابتة والاستبدال بها، تحت اسم تجديد الفقه

(١)انظر مقدمة المجموع للإمام النووي الطبعة المنيرية ص ٤٠ وما بعدها، وانظر المستصفى للغزالي ٢/ ٣٩٢ طبعة بولاق.

الإسلامي.. وإنما يجري ذلك على أيدي أناس يرتدون كسوة الإسلام ويظهرون بمظهر الدعوة إليه والدفاع عنه.

ويتمثل جل الحافز الذي يدعو إلى اتباع هذا النهج في استسلام أكثر الأنشطة الإسلامية، على اختلافها، للضغط الذي يمارسه الداعون والمروجون لتيار الحداثة، وفي خضوع أصحاب هذه الأنشطة للاتهامات الجائرة التي توجه إلى الشريعة الإسلامية كدعوى جمودها عند النصوص، وعدم تحكيم ما يسمونه بروح الشريعة الإسلامية لدى الأخذ بها.. ويقوم كل من السياسة والانصهار في الحياة الحزبية، بدور كبير في دعم هذا التيار، والتجرؤ على ضوابط الاجتهاد، وعلى أصول التعامل مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وإنما يتم السير إلى هذه الغاية فوق جسر من سلسلة الفتاوى الشرعية في مظهرها وعناوينها والخادمة للخطط الأجنبية الهدامة في دخائلها ومضامينها.

إن التلاعب بأحكام الشريعة الإسلامية، لا يتأتى السبيل إليه اليوم بإعلان الهدف المطلوب وإبراز خفايا القصد إلى ذلك.. بل الشأن فيه أن يفجّر لدى أصحاب العواطف الإيمانية (وهم كثير) ردود فعل تجعلهم يزدادون تمسكاً بأحكام الله عز وجل، ويتوثبون لمحاربة المعلنين عن تلاعبهم بها، ويتجهون إلى تمزيق أسباب ذلك بالوسائل الممكنة كلها..

وإنما السبيل الوحيد اليوم إلى العبث بها فالقضاءِ عليها، أن يسرِّبوا الزغل والدخيل الزائف، من خلال أقنية الفتاوى ذات الحصانة الدينية.

فهذا ما يجري اليوم على الساحة المرئية في مجتمعاتنا الإسلامية، تنظر إلى بنيان الشريعة الإسلامية، وإذا هو يفرّغ من مضامينه شيئاً فشيئاً، لتحلّ في مكانها قرارات وأحكام أخرى معتمدة وجاهزة، لا علاقة لها بالإسلام، تنتظر الفريق المكلف بتمريرها من خلال نفق الفتوى وإدخالها في بنيان الشريعة الإسلامية، وهكذا تستقر هذه الأحكام ذات الهوية الإسلامية المزيفة داخل بنيان الإسلام منسوجة من الفتاوى الوهمية الباطلة.

ثم إن هذا التمرير يتم غالباً بواحد من عاملين اثنين:

أحدهما: عامل مصلحي سياسي.. وهو يتجلى في العقد الخفي الذي يجري عادة بين السلطة في دولة ما، ومن تختاره مفتياً فيها.. إن من المطلوب منه في هذا العقد أن يتناغم وينسجم مع ما تتطلبه السياسة الراهنة من العمل على انتقاص سلطان الشريعة الإسلامية على المجتمع، لاسيما ما يتعلق منها بالنظام الاقتصادي وأحكام الأسرة وعلاقة ما بين الرجل والمرأة، وما يتعلق بالروادع الأخلاقية عموماً. والشأن فيمن وقع عليه الاختيار لمنصب الإفتاء أن يؤثر دنياه على آخرته، ورضا رؤسائه على رضا ربّه، وأن يضحي بدينه في سبيل الإبقاء على منصبه، وطمعاً في الوصول إلى المنصب الأعلى الذي يليه، فيبرم العقد الخفي مع السلطة التي اختارته لتستعمله غطاءً دينياً لتوجه لا ديني!.. ويمضي يفاجئ المسلمين بالفتاوى التي يبرأ منها صريح كتاب الله وصحاح سنة رسول الله ﷺ.

وإنني لأعلم فقهاء في بلاد إسلامية مرموقة، كانوا قبل أن يتبوؤا منصب الفتوى مضرب المثل في الاستقامة على الرشد، وفي أمانة التوقيع عن الله، لا يحلّون حراماً، ولا يتساهلون في واجب، ولا يبدلون أو يغيرون.. فلما أتيح لأحدهم أن يتبوأ هذا المنصب فوجئ الناس منه بنقيض ما كان معروفاً عنه.. أصبح الربا الذي كان يبالغ في التحذير منه عملاً تجارياً مباحاً، وغدت الزكاة لا تجب في مجموع المال المتراكم في البنوك أو الصندوق إلا في الأرباح الناتجة منه، وهو الذي كان يفتي بما هو معروف ومتفق عليه من وجوب الزكاة في كلٍّ من رأس المال وربحه.. وأصبح التزام الفتاة بحجاب الرأس أمراً منوطاً بالمصلحة ويُتسامحُ بشأنه إن تعارض مع دراستها في الثانوية أو الجامعة، وهو الذي كان دائم التذكير بوجوب ستر المرأة لمظاهر الفتنة والزينة من جسدها كُلِّهِ،.. وأصبح السعي إلى الاستشهاد ابتغاء مرضاة الله بقيوده وضوابطه الشرعية، في اجتهاده، انتحاراً يزجه في الكفران ويجرده من الإيمان، وهو الذي كان قبل جلوسه على هذا الكرسي، يغبط هؤلاء المجاهدين ويشجعهم ولا يشك في أنهم يرحلون - إن صفا منهم القصد - شهداء إلى الله عز وجل(١).

(١)من المعلوم أن ما نسمعه من الهجوم بسيارات مفخخة على أناس مسلمين بحجة كونهم من أعوان الظلمة أو نحو ذلك كالذي يجري اليوم في العراق، لا تنطبق عليه الضوابط والقيود الشرعية. ومن ثم فهي لا تدخل في عمليات الاستشهاد وإنما هي جنايات محرمة.

ترى ما الذي جعل الواحد من هؤلاء، يخلع من حياته وظيفة الالتزام بشرع الله، ليرتدي بملء اختياره مهمة التبديل والتغيير لأحكام الله؟

إنها الوظيفة الخفية التي أنيطت به: سياسة الدولة تقضي (فيما يتصوره القائمون على أمرها) بالاستجابة لمطالب أولي القوة العظمى، أولئك الذين أعلنوا الحرب على الإسلام. وإنما تتمثل مطالبهم في الانتقاص من أطراف الدين، وتمييع ضوابطه، والاستبدال بأحكامه.

ولكن فما هو السبيل الذي يحقق لهم هذه الغاية، دون الخوف من هياج الأمة ومن انقداح زناد الثورة فيها؟.. إنه سبيل الفتاوى الإسلامية في ظاهرها، والكائدة للإسلام في باطنها.. إنها الفتاوى الجاهزة المصنّعة حسب الطلب، والتي تنتظر الإعلان عنها!..



فهذا هو الدافع الأول: دافع مصلحي لدى المفتي، ودافع سياسي لدى الدولة التي نصّبته!..

أما العامل أو الدافع الثاني، فهو دافع حزبي!.. وإنما أعني هنا الأحزاب الإسلامية، التي تعلن سعيها إلى فرض الشريعة الإسلامية على مجتمعاتها.. فما الذي يحدو بها إلى تغيير أحكام الله؟

يتلخص الجواب، في أن القائمين على إدارة الحزب.. أيّ حزب إسلامي، يسعون كالأحزاب الأخرى للوصول إلى سدّة الحكم بالطرق الممكنة كلها، نظراً إلى أن ذلك هو السبيل الوحيد، في قناعتهم، لإدارة دفة الحكم وفرض القانون المطلوب، ومن ثم لفرض الشريعة الإسلامية ونظام الحكم الإسلامي على المجتمع.

وبقطع النظر عن صحة هذه الرؤية أو عدم صحتها، فإن الذي يحصل دائماً من جراء السعي إلى هذه الغاية، غايةِ الوصول إلى الحكم، أن القائمين على الحزب لا يألون جهداً في استنفاد السبل السياسية على اختلافها لبلوغ هذه الغاية، ويكون معتمدهم في ذلك دائماً أن الغاية القدسية تبرر هذه الوسيلة التي لا بديل عنها.

غير أن هذه الوسيلة تقتضي في كثير من الأحيان مجاملة الآخرين من ذوي النفوذ، وتستدعي مسايرتهم في تحقيق ما يطلبون، وكثيراً ما يكونون قوى أجنبية تتحكَّمُ في الخفاء بدفة السياسة العالمية، ومن عادة هؤلاء أنهم يصطفون لأنفسهم من المسلمين المرموقين عملاء لهم، ينفذون خططهم ويسيرون على النهج الذي يرسم لهم.

ونظراً إلى أن الأحزاب الإسلامية داخلة، كغيرها، في فلك السياسة، خاضعة لجاذبيتها، محكومة داخل تيارها، فلا مناص لقادتها من مدّ جسور السياسة ما بينهم وبين كثير من الساسة التقليديين في العالم الإسلامي، وكثير من القوى الخارجية في الغرب، واتخاذ أياد بيضاء عندهم كلما تطلب الأمر ذلك.. إن

مما هو مطلوب منهم أن يبرهنوا على أن الإسلام لا (إرهاب) فيه، وأن أحكامه مبنية على المسامحة والمسايرة، وأنها خاضعة لمقتضيات التحديث والتطوير..

والمصير الذي لا بديل عنه لكل من استسلم لتيار هذه السياسة ودخل في جاذبيتها، هو الاستجابة لهذه المطالب وأمثالها. إذ هو السلّم الذي لا بديل عنه لبلوغ الحكم، ولتعبيد السبيل إليه.. ومن المعلوم أن ذوي الفكري الإسلامي من أصحاب هذا التوجه، قادرون على تبرير الدخول في سلسلة هذه المسايرات والاستجابات، بحجة أنها الوسيلة التي لا بديل عنها لِتعبيد الطريق إلى سدّة الحكم. ونظراً إلى أن الوصول إلى هذه الغاية هو السبيل الوحيد لبسط النظام الإسلامي وشريعة الله على المجتمع، إذن فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب!..

وإنها لمبررات ذات مقدمات فاسدة، ونتائج باطلة. غير أن الموقف لا يتسع لفتح ملفّ الحديث عن هذه المسألة التي قتلت بحثاً، والتي لفظتها التجارب المتكررة.

فانطلاقاً من هذه المبررات، تحوك هذه الجماعات الأخرى، جماعاتُ الأحزاب الإسلامية، ما تدعو إليه الحاجة من الفتاوى الباطلة، وتصطنع أحكاماً شرعية لا وجود لها.

وكثيراً ما يتم تصنيع هذه الفتاوى في المجتمعات الغربية، حيث الأقليات الإسلامية التي تقوم عادةً بينها وبين السلطات الحاكمة مشكلات التناقض بين أنظمة الحكم والتزاماتهم الإسلامية.

فلكي يتبين لتلك السلطات الحاكمة أن الإسلام سهل ليّن كالخيزران، يتلوى حسب المطلوب وينسجم مع البيئة التي هو فيها أياً كانت، ويندمج في النظام القائم، ولكي يولوا أصحاب الأنشطة الحزبية الإسلامية العون ويساندوهم في جهودهم السياسية إنْ في تلك المجتمعات الغربية أو في دولهم الإسلامية، يمضي أصحاب هذه الأنشطة في تلوين النظام الإسلامي والأحكام الإسلامية، بلون التبعية الدائمة.

وإبرازاً منهم لهذه الظاهرة أنشؤوا في تلك المجتمعات الغربية ما سموه المجلس الأوربي للفتوى والبحوث. ومما يلفت النظر أن كثيراً من أعضائه لا معرفة لهم بالفقه ولا علاقة لهم به. وإنما تعود إدارته وأنشطته الاجتهادية إلى قيادته الحزبية التي تسخر فتاوى المجلس وأحكامه لما تقتضيه هذه السياسة التي أحدثكم عنها.. والهدف المرحلي القريب هو إبراز الإسلام على أنه الدين الذي تندمج أقليته في نظام الأكثرية المخالفة دائماً، ولا يوافق على أي مخالفة لها أو عزلة عنها.. أما الهدف البعيد فهو أن ينال أصحاب هذه النظرة الإسلامية السياسية ثقة ذوي النفوذ الغربيين، فيمكنوا لهم سبيل بلوغ الحكم في مجتمعاتهم ودولهم الإسلامية، وفرصة قيادة الحكم فيها حسب ما يقتضيه هذا الإسلام المساير المسالم المستسلم لتيارات الحداثة والتجديد، على اختلافها.

وسيراً على هذا المنهج أصدر مجلس الفتوى هذا، سلسلة أحكام وفتاوى شرعية، يعلم القائمون عليه والمديرون له أنها

فتاوى باطلة اقتضتها السياسة، كإفتائه بجواز استحصال القروض الربوية للحاجات الطارئة، وجواز الاندماج في المعاملات الربوية، وجواز بقاء المرأة المسلمة في عصمة زوجها الكافر، وجواز العمل في المحالّ التجارية التي تتعامل بالخمور والأطعمة المحرمة، وجواز استجابة المرأة المسلمة للنظام القاضي بمنع الحجاب.. إلخ.

والغريب أن الذين يسخّرون مجلس الفتوى الأوربي لهذه الأحكام وأمثالها، يبررون تصديهم للفتاوى الشرعية، بحجة أنهم علماء مجتهدون توافرت لديهم ضوابط الفتوى وشروطها، فإذا اتبعوا فتاوى باطلة استنكرها جمهور الأئمة نسوا أو تناسوا رُتَبَهم الاجتهادية التي تأبى التقليد والاتباع، وعادوا تابعين، بل مقلدين لأناس شذّوا عن صراط الله، وشذوا عن قواعد العلم وضوابط الكتاب والسنة، فأفتوا بتلك الأحكام الشاذة الباطلة.



أيها الإخوة: إن أعمال التهديم لبنيان الشريعة الإسلامية تنوشه بمعولين اثنين:

أحدهما: معول الحرب المعلنة عليه، وها هو العالم الإسلامي كله، واقع تحت وطأة هذه الحرب. وليست أساليب الضغط الأدبي والمادي المتجهة إليه، لتغيير مناهجه التربوية والثقافية، إلا من ذيول هذه الحرب المعلنة.

ثانيهما: معول الفتاوى الجاهزة التي تصاغ وتقدم حسب الطلب.. والتي يبتغى منها الوصول إلى المصالح والمغانم الدنيوية، أو اتخاذ أياد بيضاء لدى ذوي السلطات الأجنبية، أولئك الذين يخيل إلى كثير منا أن بيدهم الحلّ والعقد، والقبول والرفض، والتقديم والتأخير!..

فمن المنقذ؟ وأين عسى أن نعثر على من يحمي بنيان الشريعة الإسلامية من كلا هذين المعولين اللذين لا يفتران عن أعمال التهديم والتحطيم؟..

كان من المفروض أن أقول: إن بوسعنا أن نعثر على الملاذ في أشخاص قادة العالم الإسلامي، أو فيمن يتكلم عنهم ويتصرف باسمهم، وهو منظمة المؤتمر الإسلامي.. ولكنا جميعاً نعلم أن أكثر هؤلاء القادة نسوا الله ووصاياه وأحكامه في غمار اهتماماتهم البالغة بمصالحهم العاجلة وكراسيهم الفانية. فلا يترددون، هم الآخرون، في إخضاع الفتاوى الدينية لما يضمن تسيير مصالحهم والإبقاء على كراسيهم.. وأما منظمة المؤتمر الإسلامي فهي في الحق ليست إلا بناءً شامخاً لأتعس قبر!.. إنْ تحرك الناسُ القابعون فيه، فلوظائف تشريفاتية مجردة، أو للنهوض بمراسم تقتضيها المجاملات وتستدعيها ضمانات المغانم!..

إذن فأين نجد الملاذ؟

لعل الملاذ يكمن في البقية الباقية من العلماء الراشدين الذين

عرفوا الله فوضعوا مخافته في قلوبهم، وأيقنوا أنه وحده الضارّ والنافع، والمعز والمذل، والمعطي والمانع. فاتكلوا بصدق عليه، وفوضوا أمورهم إليه، واجتمعوا على تجديد البيعة مع الله وإعطائه العهود الصادقة أن يكونوا أمناء على شرعه حراساً لدينه، ثم صاغوا من تلاقيهم وتعاونهم مرجعية علمية دينية، تصدع بالحق وتصحح المفاهيم الخاطئة، وتشطب على الفتاوى الدينية الباطلة، وتجيب عن أسئلة المستفتين أياً كانوا بما يتفق مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبما اتفق عليه جماهير سلفنا الصالح، في غير غلو ولا شطط، مع التيسير من دون تمييع، ومع الحيطة من دون تعسير.

إنني أجزم بأن هذه البقية من العلماء الصالحين موجودة، وكيف لا أجزم بما وعد به رسول الله ﷺ.. كما أني أجزم بأن أمتنا الإسلامية لا يزال فيها خير كثير، بل فيها شيوخ وشبيبة يعيدون في ثباتهم على الحق وخوفهم من التحول، وورعهم في السلوك، سيرة سلفنا الصالح رضوان الله عليهم.

إن المطلوب من هؤلاء الخيار في أمتنا هذه، أن يلتفوا حول هؤلاء العلماء الراشدين العاملين، فلا يتلقوا أجوبة استفتاآتهم إلا منهم. وإن بوسعهم أن يتبينوا الفرق بين حال الصادق مع الله، والصادق مع نفسه ورغائبها وأهوائها، فإن غمّ عليهم الفرق فليلجؤوا إلى الميزان الذي دعا إليه رسول الله ﷺ إذ قال: «الحلال بيِّن والحرام بيِّن وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهنَّ كثير

من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»[١] وإذ قال: «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون»[٢].

ومهما اعتذر البعض منهم بجهله الفَرْقَ بين الفتاوى الشرعية الصحيحة، والفتاوى الزائفة الباطلة، أو بجهله الفرق بين العلماء الصادقين مع الله، والصادقين مع رغائبهم وأهوائهم، فلن يكونوا أكثر جهالة من المرأة الأمريكية التي أسلمت دون زوجها، ولما سألت عن حكم الشريعة الإسلامية في بقائها تحت عصمة زوجها الكافر، كان جواب مجلس الإفتاء والبحوث لها، أن لا حرج عليها في بقائها تحت عصمته!.. ودون أن تفكر المرأة كثيراً أو تسأل علماء آخرين، استفتت نفسها ثم قالت: إن تعاملها مع هذا الجواب لا يرضي شعورها الإيماني بالله، ولا يبعث في قلبها الطمأنينة المنشودة. فاعتذرت لزوجها عن إمكان استمرارها تحت عصمته، وودعته إلى لقاء قريب في رحاب الإسلام.

★ ★ ★

(١) متفق عليه من حديث النعمان بن بشر.

(٢) رواه البخاري في التاريخ من حديث وابصة.

هل الإسلام الواحد بالأمس

تصدع إلى شظايا إسلامية اليوم..؟

أيَّ إسلام نريد؟!..

أعتقد أن هذا السؤال مصوغ على سبيل الحكاية، على ألسنة أناس ليسوا من أبناء جلدتنا، منصرفين منذ أمد بعيد، في هدوء وصمت، إلى إخضاع الإسلام للتناقضات الديالكتيكية، تماماً كما أُخضِعَت أشياء المادة كلها لذلك، بحيث تتفجر من داخل الإسلام الواحد تصوراتٌ إسلامية متناقضة شتى، تتصارع فيما بينها، لتنفي أخيراً ذاتها وتتحول إلى أنماط أكثر بعداً عن الإسلام الذي نعرفه، وأكثر جدة واستجابة لتحديات العصر.

ومع يقيني بأن هؤلاء الناس موجودون، وبأنهم عاكفون على وظيفتهم هذه في دأب وجدّ، إلاّ أنني على يقين أيضاً بأن هذا السؤال سابق لأوانه.. ذلك لأن الإسلام لم يتصدّع بعد، ولم يتحول إلى نثار من التناقضات التي يُتطلب منها أن تُعفّي على آثار الإسلام الواحد الحق، لتحلّ هي محلّه وتفرض نفسها في مكانه.

إنني ألزم نفسي - وهذا ما أريده لكل مثقف ذي فكر موضوعي - بضرورة التفريق بين موضوع البحث، أياً كان، من حيث هو، وما قد عرض له أو طرأ عليه من خارج ذاته.

موضوع البحث هنا، هو الإسلام الواحد الذي ابتعث الله به الرسل والأنبياء، ثم أكّده ورسّخه ونمّى أغصانه وفروعه التشريعية، ببعثة خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.

ذلك هو موضوع البحث!.. إسلام واحد. لم تزغ عنه أعين ذلك الرعيل الأول الذي ابتُعِثَ فيهم محمد ﷺ، إلى إسلامات مهزوزة متصارعة يستولدها منه الوهم.. ولم يتقلبوا على طريق اعتناقه والتمسك به، في حيرة مربكة ومضللة، حول ما ينبغي أن يتخيروه من شظاياه المتفرقة والمغرقة.. لسبب واحد وبسيط، هو أن موضوع البحث هذا، وهو الإسلام الذي بُعث به رسول اللهﷺ، واحد في جوهره وحقيقته، وأن شيئاً من عوامل المسّ الديالكتيكي لم يتسرب إلى داخله، ليفجره ويحيلهُ إلى ركام من التناقضات المتصارعة.. كما أنه لم تكن قد سلطت عليه مطارق العبث التأويلي، والقراءات (الفنجانية) المعاصرة، لكي يتشظّى بين فئات الناس ومذاهبهم وفلسفاتهم المختلفة، ولكي يتحول إلى نثار من أوهام إسلامية شتى!..

أقبل أفراد ذلك الرعيل من هذا الإسلام إلى جذعه الواحد والموحد، يعتنقونه ويتمسكون به، وأخذوا يتفيؤون من فروعه وأغصانه ظلال شريعة حضارية وارفة.. كانت اجتهاداتهم ضمن

منهج وضوابط.. ومن ثم فقد كانت اختلافاتهم فيها اختلافات تعاونية مبرَّرة.

ولما عرض لهذا الإسلام الجوهري الواحد، من خارجه، عارض الأهواء والابتداعات التي أفرزت فرقاً متصارعة شتى، ظهرت عليه كما تظهر الثآليل منتشرة فوق جسم ناقه سوي، لم تلتبس تلك العوارض المتكاثرة، بالجوهر الإسلامي الواحد.. بل سرعان ما اختفت بفعل الحوار العقلاني الحر.. فلقد كان هو وحده المتكفل بتذويبها وإخماد جذوتها وإعادة الأفكار الزائفة من وراء شبهاتها إلى حمى الحقيقة الإسلامية الواحدة.

ومضى الإسلام الواحد، الذي تركه رسول الله ﷺ بين الناس نقياً صافياً، ظاهره كباطنه، كما كان يؤكد، يؤدي رسالته في حياة المسلمين الذين كانوا صادقين معه أمناء عليه، فأورثهم نهضة علمية حضارية جامعة، وأكسبهم قوة ذاتية وغنى مادياً، وأخلاقاً تعاونية سامية.

وامتدّ عمر الإسلام في حياة المسلمين، يخترق بهم مراحل التاريخ مرحلة إثر أخرى، إلى عصر النهضة الأوربية، دون أن تزيغ بهم أبصارهم إلى أطياف مهزوزة لإسلامات شتى، تبعث في نفوسهم الحيرة تجاه ما ينبغي أن يتخيروه منها.

ولكن ما الذي جرى من بعد؟

انهار صرح الخلافة الإسلامية على إثر التدابير التي رسمها الغرب بقيادة بريطانية وبمشاركة فعالة من الصهيونية العالمية، وكان المدبرون والمخططون قد أخذوا احتياطاتهم سلفاً، للحيلولة

دون تخثُّر النزيف الإسلامي، ولإغلاق السبل المؤدية إلى تماسك إسلامي جديد، يعيد بناء الخلافة الإسلامية، قائمة - ربّما - على أسس أتمّ عافية وأكثر تماسكاً؛ فبذروا، خوفاً من هذه العاقبة، بذور القوميات المتنوعة على عرض الساحة الإسلامية الواسعة وطولها.. وكان حظ الاهتمام بالقومية العربية من بينها متميزاً!.. إذ كان الخوف شديداً من أن تتأجج الحماسة الإسلامية الباعثة إلى استعادة الخلافة الإسلامية، في صفوف العرب الذين طالما استعانت بهم بريطانية على الأتراك، مقابل ما كانت تعدهم به وتؤكده لهم، من أن عِقْد الخلافة لن تتناثر حباته إلا ليعود فيتألق في جيد العرب دون غيرهم!..

وعلى الرغم من أن نثر بذور القوميات، لاسيما القومية العربية، قد أدى غرضه المطلوب آنذاك إلى حد بعيد، وطمأن الغربيين بأن مخاوف عودة الخلافة قد انجابت، وبأن أحلامها قد دفنت إلى غير رجعة، إلا أن سلطان هذه القوميات عاد فتقلص حكمه وذبلت فاعليته، لاسيما القومية العربية. فقد انبعثت يقظة إسلامية جديدة، سرعان ما امتدت أشعتها فكراً ووجداناً إلى سائر أنحاء العالم العربي، حيث بددت كثيراً من مشاعر الحماسة القومية، وأخمدت جذوتها التي طالما بذلت بريطانية جهوداً كبيرة ومتنوعة لإشعالها.

وهكذا، فقد عادت شبكة العلاقات والصلات الإسلامية لتخترق حواجز القوميات، وتهيأت لتمتد من جديد (حاملة فاعليتها التاريخية) إلى ساحة العالم الإسلامي كله.

إنّ على الغرب إذن أن يتوجس خيفة من الإسلام، من جديد. وإن عليه الآن أن يبحث عن تدابير جديدة أخرى للوقوف في وجه خطره الجديد، لاسيما وإن الدوائر الغربية كلها قد فرغت من دراسة أبعاد هذا الخطر، كما فرغت من تتبع النتائج المتوقعة من ورائه.. إن التقارير الغربية على اختلافها، تلتقي على جامع مشترك يبرز النقاط التالية التي تنطوي على مخاوف جديدة، تنبعث من التوجه الإسلامي الجديد.

فالشارع الغربي يشهد اليوم نزعة عقلانية لم تكن مألوفة ولا موجودة فيه من قبل، ربما لأن الرغائب النفسية استنفدت حاجاتها، ثم لم تنجدها الإمكانات المادية والقدرات الحضارية بمزيد.. ولا ريب أن من شأن هذه النزعة، التبرمَ بالنهج الذرائعي الذي يقاد العالم كله من زمامه، كما أن من شأنه تزايد القلق الذي يسري سلطانه على كثير من النفوس، من جراء غياب الأمن الحضاري بأبعاده المتنوعة.

وصانعو القرارات في الغرب، والمتحكمون منهم بدفة السياسة الغربية، يدركون جيداً أن الجيل الناشئ في الغرب، لاسيما الغرب الأمريكي.. أعني جيل الضياع والشرود عن حمى الأسرة.. جيل الركون إلى أنواع المخدرات.. جيل الاستسلام لفلسفة الواقع الآني بألوانه الطيفية المتداخلة.. إنهم يدركون جيداً أن هذا الجيل ليس مهيأً لتحمل مسؤولية ما سيؤول إليه من رعاية الميراث الحضاري وذيوله السياسية.

هذا الواقع الذي ترصده التقارير الغربية على اختلافها، يبرز

أخطاراً نوعية جديدة للإسلام أمام أنظار قادة الغرب وساسته.. فالانبعاث الإسلامي الجديد ليس محصوراً اليوم - فيما تؤكده هذه التقارير - في نطاق العالم العربي والإسلامي حيث شعوب العالم الثالث بمشكلاته المتزايدة، بل هو يغزو الشارع الغربي ويتسرب إلى عقلية الإنسان الغربي الجديد.

إذن، ما هي التدابير الجديدة التي بحثت عنها الدوائر الغربية، فعثرت عليها، واعتمدتها، للقضاء على المدّ الإسلامي الجديد، بعد أن استنفدت التدابير القديمة إمكاناتها، وأدت الأدوار التي عهد بها إليها، بقدر كبير من النجاح آنذاك؟

إنها تتلخص في العمل على تصديع الإسلام وتحويله إلى شظايا من المذاهب والأفكار والفلسفات والقراءات المتعارضة المتخاصمة!.. وأقرب أداة طيّعة لذلك - فيما تراه وتتواصى به هذه الدوائر إلى هذا اليوم - الترويج للاجتهاد في الإسلام مطلقاً عن حدوده، وقيوده، والعمل على فتح باب التأويل على مصراعيه، بحيث يذوب ظاهر كل نص في باطنه، ويتحول الباطن المختلق فيه ليحلّ محلّ الظاهر منه، إذ يتكفل كل من هذين الطرفين أخيراً بمحو الآخر والقضاء عليه!..

* * *

ليس من اليسير أن نرصد المنعطف التاريخي الذي يحدد ميقات الأخذ بهذه التدابير الجديدة. ولكني لا أستبعد أن يكون في الوصية التي تركها الزعيم الشيوعي الإيطالي (تولياتي) من ورائه،

ما نبَّه الدوائر الغربية المعنيَّة بهذا الأمر، إلى ضرورة التخلي عن التدابير والاتهامات السلبية القديمة التي كانت توجه صراحة إلى الإسلام، ومنها الدعوة الدائبة إلى إحلال نزعة القومية العربية، أو الفلسفات المادية والإلحادية، محلّه.

لقد حذّر تولياتي في وصيته التي انتشرت انتشاراً كبيراً في كل من أوربة الغربية والشرقية على السواء، من مغبة المواقف السلبية الصريحة ضد الدين عامة والدين الإسلامي خاصة. وأوصى بتفهم الإسلام والتسرب إلى داخل بنيانه، ثم العملِ من هناك على توظيفه بالسبل الكثيرة الممكنة، لمصلحة الفكر الماركسي والاشتراكي، سواء فيما يتعلق بأسسهما الأيديولوجية أو أنظمتهما الفوقية. ولقد كان لهذه الوصية صدى كبير لا بين أتباع المعسكر الشيوعي والاشتراكي فقط آنذاك، بل كان لها صدى إيجابي كبير في العالم الغربي كله، وظهرت دراسات لها وتعليقات متنوعة عليها في كثير من الصحف الغربية المتنوعة، على أعقاب وفاة هذا الزعيم الذي قضى نحبه خلال عام **١٩٦٣**.

أما أبرز مظاهر هذا التحول، فيتجلّى في التقرير الذي رفعه وليم كليفورد مدير معهد علم الإجرام في أسترالية، إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى دوائر غربية ذات اهتمام بالموضوع.

وتعود قصة هذا التقرير إلى سلسلة المؤتمرات التي عقدتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، المنبثقة عن جامعة الدول العربية، في منتصف السبعينات. فقد أوفدت هيئة الأمم المتحدة وليم كليفورد لحضور هذه المؤتمرات بصفة مراقب، وقد

عاد مندوب هيئة الأمم المتحدة هذا، بتقرير مطول، ضمَّنه انطباعاته عما جرى من توجهات ومناقشات في تلك المؤتمرات، واهتم اهتماماً بالغاً بما لفت نظره من تطلع كثير من الوفود المشاركة إلى استعادة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، لاسيما فيما يتعلق بمعالجة الجريمة ونظام الروادع والعقوبات.. وقد حفلت الدوائر الغربية بهذا التقرير الذي يتجاوز ثلاثين صفحة بقطع الفلوسكاب.

ولعل من الخير أن أضع القارئ أمام النقاط الهامة من هذا التقرير.

أولاً - يستثير الكاتب الدوائر الغربية إلى الاهتمام بظاهرة جديدة، ستخلّف آثاراً سلبية، من وجهة نظره، إن هي استفحلت وازدادت قوة ورسوخاً.. ثم يمضي فيبين هذه الظاهرة الجديدة، إذ يقرن بين ما يسميه (حركة انبعاث إسلامية قوية تغذيها دولة مضادة للاستعمار) وبين ما يراه انهياراً بصورة ملحوظة لتلك الهيبة التي كانت تنبع سابقاً من اقتباس العرب للنماذج من مجموعة الأمم التي هي أكثر تفوقاً من الناحية الفنية والأكثر تقدماً وغنى.

ثانياً - يحمِّل الكاتب الغرب من خلال هذه المقارنة، مسؤولية النتائج التي قد تنجم من ذلك الانبعاث الإسلامي الحثيث - على حد تعبيره - والذي بات ينذر بتجاوز الحدود التقليدية للممارسات الإسلامية، متجهاً إلى (استعادة تحقيق الذات)، وهو السبيل الأجدى في نظر الكاتب إلى: (استعادة قوة وطاقة الحياة الاجتماعية الإسلامية الكامنة والكفيلة أيضاً بنجاحها السياسي).

ثالثاً - يربط الكاتب مخاوفه من حركة الانبعاث الإسلامي هذه، بمخاوفه من القوة المادية الأولى التي يتمتع بها هذا الشرق العربي، ألا وهي النفط!.. وهو يكرر التحذير بأساليب متنوعة من أن حركة انبعاث إسلامية جادّة، تدعمها الطاقة المادية التي يتمتع بها أصحاب ينابيع النفط، كفيلة بقلب الموازين الحضارية كلها، والقضاء على ما تبقى للغرب من هيبة ونفوذ!..

رابعاً - يؤكد الكاتب أهمية القضاء على هاتين القوتين.. ويوصي باتباع السبل الكفيلة بذلك، وفيما يتعلق بمنهاج العودة إلى ينابيع الشريعة الإسلامية، يوصي بفصل القرآن عن السنة، وإقناع الناس بأن هذا الذي يسمى (سنّةً) ليس إلا مجموع اجتهادات شتى لأناس وجدوا في عصور متلاحقة، تكامل منها ما يعرف اليوم بالتشريع الإسلامي. أما القرآن فينبغي أن يخضع للتأويلات والاجتهادات المنفتحة والكفيلة بمسايرة الإسلام للنظم والقوانين المدنية السائدة وما تقرره المنظمات والهيئات العالمية.

إن هذا التقرير لقي في حينه اهتماماً بالغاً من الدوائر والمنظمات الغربية المعنية بهذا الأمر.. ثم إن الحديث عنه اختفى مرة واحدة، ليتحول مضمونه في هدوء إلى التنفيذ[١]، وبوسع كل من يراقب الأحداث، أن يشاهد ويلمس الخطوات التنفيذية لتوصيات كليفورد، سواء فيما يتعلق بالنفط وينابيعه، أو فيما يتعلق بتحطيم الإسلام وتشظّيه.

---

(١) سجلت دراسة شاملة لهذا التقرير في كتابي (على طريق العودة إلى الإسلام) انظر ص ١٣٩ وما بعد.

غير أن توصيات كليفورد هذه، نضجت وترسخت من خلال تقارير أخرى تبعتها، هي أكثر فاعلية وامتلاكاً لوسائل التنفيذ. لعل من أهمها التقرير الصادر في أواخر عام **١٩٩١** من مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي أشرت إليه في بحث مضى من بحوث هذا الكتاب، يتحدث التقرير أولاً عن خطورة الإسلام على سير الحضارة الغربية والنظام العالمي الجديد، ثم إنه يوصي لدرء هذا الخطر باتباع طائفة من البنود من أهمها:

- إثارة التناقضات داخل الإسلام عن طريق إحياء المذاهب والأفكار الاجتهادية، وتوسيع نطاقها.

- تأليب المسلمين بعضهم على بعض، ليحارب كل منهم الآخر، وللقضاء على قوتهم.

- ضرورة التخلص من القوانين الشرعية(١).



أعود فأقول: إن موضوع البحث هو الإسلام الواحد الذي جمع شمل هذه الأمة من نثار، ثم إنه حافظ على وحدتها ردحاً طويلاً من الزمن.. أما هذا الذي فرغنا من بيانه والحديث عنه، فهو العارض الذي طرأ عليه، ابتغاء الوصول إلى غاية.

ولكن .. هل حقق هذا العارض الطارئ غايته؟ هل نسخ هذا العارض بكل جهوده ومحاولاته موضوع البحث؟..

---

(١)انظر جريدة الراية: ١٩٩٢/١/٢٤ لتقف على النص الكامل لهذا التقرير.

إنني لا أؤكد أن هذا العارض الذي يمر، لم يقو على نسخ الحقيقة الكونية الجاثمة، ملء سمع الدنيا وبصرها، فقط.. بل إني لأجزم أيضاً أن هذا السؤال ذاته سابق لأوانه.

إن هذا العارض الطارئ الذي يمر، هو الوجه الكئيب للحقيقة، ولكن انظر إلى وجهها الآخر، تجده مشرقاً فياضاً بالأمل والاعتزاز.

إن العالم كله (بمجموعه الكلي لا بجميعه العددي) لم يتهيأ للتوجه إلى الإسلام، بنفوس مستأنسة وبعقول متفائلة، في عهد من العهود، كما قد تهيأ لذلك اليوم. الأمن الحضاري غائب، وسلطان العدالة مقهور، وشعوب العالم تتبارى بتفتيل عضلات القوة التي كانت كامنة في طور الإنضاج.. والجيل الناشئ هناك في الغرب الأمريكي، جيل الضياع والتطوح، والذي وصفته قبل قليل، غير مهيأ قط، لتسلم عهدة العمل السياسي ورعاية المنجزات الحضارية.. وصيدلية العلاجات العالمية أقفرت من علاجاتها التي انتهت مدة صلاحياتها وخابت آمال المجربين لها.. ولا يتراءى بين الرفوف إلا علاج واحد، هو الإسلام الجوهري الواحد، موضوع البحث، نقياً عن العوارض الطارئة عليه أو المطيفة به.. إن الكل مشدود بآماله إليه. أما المسلمون على اختلافهم، فيقيناً منهم بأنه العلاج الذي شفى العالم بالأمس من سرطانه المهلك، فأحرى بِهِ أن يشفيه اليوم من أوجاعه المتوضعة.. وأما غير المسلمين، فبسائق من الرغبة العقلية في التجربة، وبدافع من الاستئناس الشعوري به.

غير أن ثمة شرطين لابدّ منهما لركون العالم إلى هذا العلاج، وتحول قيادة النظام العالمي إليه:

الشرط الأول أن يجعل حكام البلاد العربية خاصة والدول الإسلامية عامة، من الإسلام ورعايته قضيتهم الأولى، تماماً كما يجعل كثير من حكام الدول الغربية من التربص بالإسلام والكيد له قضيتهم الأولى.

الشرط الثاني فكّ الاشتباك الذي كان ولا يزال مهتاجاً بين كثير من الفئات الإسلامية وحكامهم، وفكّ الاشتباك الذي كان ولا يزال مهتاجاً أيضاً، بين الفئات الإسلامية بعضها مع بعض،.. ألا فليعلم هؤلاء الإخوة، أن هذا التناحر، إنْ بين الإسلاميين وحكامهم، وإن بين الإسلاميين بعضهم مع بعض، سير في طريق مسدود. فلماذا يصرون على أن يخنقوا أنفسهم وإسلامهم في هذا الطريق المسدود؟..

ألا، ولنعلم أن الأفواه التي تنفخ في تأجيج نيران هذا الاشتباك، أفواه أجنبية.

وأن إسلامنا الذي وحّد نثار هذه الأمة بالأمس، ما ينبغي أن يكون غير هذا الإسلام الذي نتهارج ونتعادى باسمه اليوم.

وأخيراً، فإن من حسن الحظ أن أمر هذين الشرطين عائد إلينا، وليس رهناً بقرار يملكه غيرنا. فإن تحققت شعلة الإخلاص لله في طوايا القلوب، تحقق الشرطان من أقرب منال.

والله وحده وليّ كل توفيق.

الشريعة والغرب

من خلال نقاط أربع

أولاً: موقع الشريعة من الدين الإسلامي

الدين الإسلامي يتكون من جزأين اثنين: أساس، وفروع.

أما الأساس فهو العقيدة. أي معرفة الإنسان نفسه معرفة ماهوية دقيقة، ومعرفة العمر الذي يتمتع به، والمكوَّنات المسخّرة له والخاضعة لمصالحه، ومعرفة ما هو مقبل عليه بعد الموت.. ولا شك أن معرفة الإنسان لهذه الأشياء لابدّ أن تهديه إلى معرفة ربّه خالق هذا الكون. وقد قالوا: «من عرف نفسه عرف ربّه».

وأما الفروع، فهي الأحكام السلوكية التي تنظم علاقة الإنسان مع ربه، وعلاقته مع مجتمعه وبني جنسه، على النحو الذي يتفق مع ما يحتاج إليه الفرد، وما تتوقف عليه صلاحية المجتمع. وهذه الفروع هي التي تسمى (الشريعة الإسلامية).

ثانياً: لا يجب الالتزام بالشريعة إلا على من أبرم في ذلك عقداً مع الله

وإبرام العقد في ذلك، يتمثل في إيمان الشخص بالله إلهاً واحداً لا شريك له، والإيمان باليوم الآخر والملائكة والنبيين، والاعتقاد بسائر أركان الإسلام، من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً، وتحريم ما حرّم الله، والالتزام بكل ما أوجبه.

فمن لم يتوافر لديه الاعتقاد الجازم بهذه المبادئ والأركان، لا يكلّف في الدنيا بشيء من الأحكام السلوكية التي تسمى (الشريعة الإسلامية)؛ إذ ليس بينه وبين الله عقد يلزمه بذلك، بل إنه لو شاء أن يلتزم بشيء من أحكامها، فيؤدي ما يروق له من واجباتها ويتجنب ما يكره من محرماتها، لا يدخل ذلك منه في باب التدين أو التقرب إلى الله. وإنما يعدّ ذلك سلوكاً شخصياً اختاره لنفسه دون وجود من يلزمه به.. ولكن التكليف الرباني يلاحقه بأمره بالمعرفة، التي لابد أن تنتهي به إلى يقينه بوجود الله ووحدانيته، ومن ثم إلى يقينه بعبوديته لله عز وجل.

إذن فالغربيون من غير المسلمين، لا يخاطبهم الله بما يخاطب به المسلمين، من ضرورة الانضباط بالأحكام السلوكية التي أنزلها إليهم وألزمهم بها. إذ ليس بينه وبينهم عقد يقتضي منهم الالتزام بها. وإنما يتمثل هذا العقد في الالتزام بالجزء الأساسي من الإسلام، وقد تم بيانه.

وهذا هو السبب في أن الآيات القرآنية التي تتضمن الأمر بتنفيذ شرائع الله تعالى تتصدر دائماً بمخاطبة المؤمنين بالله، أي المسلمين، دون غيرهم، وذلك كي لا يسري الأمر بذلك على من لم يؤمنوا بعد بالله ولم يخضعوا لأركان الإسلام.

ولننظر، على سبيل المثال، إلى الآية القرآنية التي شرع الله فيها الحجاب الضابط لقواعد الحشمة للمرأة المسلمة، ولنتأمل كيف خصَّ الله بهذا الأمر النساء المسلمات وحدهن، فقال: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٢٤/ ٣١] إلى آخر الآية؟

ولكن لماذا وجه الله عز وجل أوامره التشريعية هذه إلى المسلمين والمسلمات دون غيرهم؟

والجواب: أن الإيمان بالله وكتبه وملائكته ورسله واليوم الآخر، عقد رضائي خاطب الله به عقول الناس جميعاً. فمن أيقن عقله بذلك، فقد خضع لهذا العقد الرضائي مع الله عز وجل، وبايعه ربّاً له ينفذ أوامره ويخضع لسلطانه. وعندئذ تتحقق لديه أهلية الإصغاء إلى تعاليمه السلوكية، فيتجه عندئذ إليه خطاب الله التكليفي الذي يتضمن الشرائع السلوكية كافة.

أما من لم يستجب لأوامر الله في إنجاز هذا العقد، ولم يدخل في هذه البيعة معه، فلا معنى لإلزام الله إياه بفروع سلوكية، لم يؤمن بعد بأصولها وجذورها التي يلاحقه التكليفُ بها، وهي اليقين بوجوده ووحدانيته، والإيمانُ بكتبه ورسله.

ثالثاً: هل لأحكام الشريعة الإسلامية مناخ معين لا يصلح أن تنفذ إلاّ فيه؟

ولكي أجيب عن هذا السؤال بوضوح وإيجاز، ألفت النظر إلى أن أحكام الشريعة الإسلامية تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أحكام شخصية لا تراعى في تطبيقها وساطة إمام المسلمين ولا قيادته أو رقابته. كالعبادات على اختلافها، وكسائر الآداب السلوكية الشخصية، التي تتعلق بصلة ما بين الرجل والمرأة، وكسائر العقود التي تنظم العلاقات الاجتماعية والمالية بين الناس. فهذا القسم لا يتخصص تنفيذه بمناخ معين، ولا بمجتمع ذي مواصفات متميزة. بل يجب على المسلم تنفيذها أينما وجد، أي لا فرق بين أن يكون مقيماً في مجتمع إسلامي ترعاه دولة إسلامية، وبين أن يكون مقيماً في مجتمع لا يدين بالإسلام، ولا ترعاه دولة إسلامية. ذلك لأن الأحكام العائدة إلى هذا القسم شخصية فردية فلا يشترط لتطبيقها وساطة إمام المسلمين ورقابته. ومن ثم فإن عقد الإسلام يلاحق المسلمين أينما وجدوا بضرورة أداء عباداتهم المتنوعة، والتقيد بآدابهم السلوكية والأخلاقية، وبنظام العلاقة السارية ما بين الرجل والمرأة، وبالنظام الإسلامي للعقود والمعاملات المالية والاجتماعية.

والمأمول من الدول غير الإسلامية التي يوجد فيها مسلمون، أن ييسروا لهم سبل الوفاء بهذه الضوابط والأحكام السلوكية الذي هو نتيجة التقيد بالعقد الذي أخذوا أنفسهم به تجاه ربهم. ذلك لأن الله، في الوقت الذي لا يلزم فيه أفراد الناس غير

المسلمين بالانقياد لشيء من أحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا ملزم لهم بذلك، يهيب بهم أن ييسروا لمواطنيهم وإخوانهم المسلمين سبل التقيد بشرائعه التي أصبحوا ملزمين بها عن طريق الدخول في عقد الإسلام ومبادئه.

القسم الثاني: أحكام لها خصوصيتها المتميزة. ومن ثم قضى الله بألّا تنفذ إلا بعلم وليّ أمر المسلمين وقيادته. وهي تشمل أحكام العقوبات على اختلافها، كعقوبة السرقة وشرب الخمر، والقذف، والزنا، والحرابة (أي قطع الطريق)؛ فإن عقاب هؤلاء الجناة لا يجوز أن يناط تنفيذه بأفراد الناس، بل لابدّ أن يعود أمر النظر فيه إلى وليّ أمر المسلمين، بدءاً من التحقيق بالجرم وفاعله، وانتهاء بتنفيذ العقاب الشرعي في حق مرتكبه.

فهذا القسم من أحكام الشريعة الإسلامية، ما ينبغي أن يتم تطبيقه إلا في دار الإسلام وبالتعبير الدارج: في المجتمع الإسلامي. فالجنايات التي رسم الله لها عقوبات محددة، والجنح التي رسم الله لها عقوبات تعزيرية، وكل إلى إمام المسلمين اختيارها وتحديدها، لا يجوز أن ينفذ شيء منها في المجتمعات الغربية. بل يجب أن تطوى أحكامها الشرعية عن التنفيذ للسبب الذي أوضحته.

ولا يجوز لأفراد المسلمين الذين يقيمون في هذه المجتمعات، مقيمين أو متجنسين، أن يستقلوا بتنفيذ هذا النوع من الأحكام، بحجة ما يتوهمونه من أنهم ينوبون مناب ولي أمر المسلمين فيها.

وإنما السبيل الوحيد لإقامة هذه الأحكام، أن تُسلَّم السلطات التي وقعت هذه الجناية على أرضها، الجاني أو الجناة إلى أي من المجتمعات الإسلامية، أو إلى (دار الإسلام) حسب المصطلح الفقهي، فيجري التحقيق هناك في الجريمة ومرتكبها، من قبل ولي أمر المسلمين أو من ينوب عنه، وعندئذ يتحمل القضاء الإسلامي مسؤولية تنفيذ العقوبة الشرعية في حق مرتكبها.



رابعاً: النتيجة التي نخلص إليها من هذا البيان:

يتضح من هذا البيان الفقهي الذي أوجزته أن الشريعة الإسلامية ترعى في نظام تطبيقها العلاقة الإيجابية، بل التعاونية التي ينبغي أن تسري بين المجتمعات الغربية والمسلمين الذين يقيمون على أرض تلك المجتمعات. فليس للمسلمين المقيمين فيها أن يستجروا غير المسلمين من مواطني تلك المجتمعات، بأي طريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الالتزام بأي من أحكام الشريعة الإسلامية.. ويقرر الفقهاء أنه لو سطا مسلم مثلاً على شخص غير مسلم من مواطني ذلك المجتمع الغربي، فأتلف له زجاجة خمر مثلاً، فإنه يرتكب من جراء ذلك وزراً، ويلاحق بضمان قيمة الزجاجة التي أتلفها على صاحبها.

غير أن الشريعة الإسلامية تهيب في المقابل، بقادة ذلك المجتمع غير المسلم وأعضائه، أن يمكنوا إخوانهم المسلمين المقيمين بين ظهرانيهم، من تنفيذ ما كلفهم الله به من أحكام، بمقتضى العقد

الذي أبرموه بدخولهم الإسلام واعتناق مبادئه الاعتقادية، كي لا يتورطوا فيما قد يعرضهم للعقاب الإلهي الذي أنذرهم به.

إن الشريعة الإسلامية، تتفهم علمانية الحياد الديني في المجتمعات الغربية. ومن ثم فهي - أي الشريعة الإسلامية - تنهج معها هذا المنهج التنسيقي الذي أوجزت بيانه. ولكنها في المقابل تذكر ساسة هذه العلمانية بألّا يجعلوا منها ذريعة لمنع المسلمين من الالتزام بما هم مكلفون به من أحكام دينهم، وسبباً لزجهم في متاهاتٍ تقصيهم شيئاً فشيئاً عن هويتهم الإسلامية.

إن النظام العلماني لا يستلزم الأخذ به شيئاً من هذا، بل يمكن تطبيقه على طريق عريض دون الحاجة إلى أكثر من التضييق الذي ألزم الإسلام نفسُه رعاياه به، عندما يكونون في مجتمع غير إسلامي.. إن المسلمين الذين يعيشون على مثل هذه الأرض، وفي ظل مثل هذا المجتمع، لا يبتغون شيئاً أكثر من أن يرضوا ربهم في تنفيذ ما عاهدوا الله على تنفيذه.

وبعد، فتلك هي خلاصة الحكم الإسلامي في علاقة ما بين الشريعة والغرب.

★ ★ ★

لا وجود للعلمانية إن لم تكن الحرية سنداً لها

حقائق موجزة، ولكني أظن أنها من الأهمية بمكان، أرى من الضرورة بيانها وعرضها للنقاش:

أولها: أن العلمانية التي أفرزتها خصومة العلم مع الكنيسة في الغرب، كانت ولا تزال سنداً لحقائق الإسلام ومبادئه. إذ في الوقت الذي لوحق فيه العلم ورجاله من قبل الكنيسة في الغرب بتهمة التجريم لهم لمخالفتهم العقائد التقليدية التي تنادي بها الكنيسة وتأمر بها، كان الإسلام يشدّ من أزر هؤلاء العلماء ويدعوهم إلى مزيد من البحث والعمق، مؤكداً أن العلم لا غيره هو رائد الفكر الإسلامي في طريق الوصول إلى العقائد الإسلامية.. فقد كان قراره ولا يزال صريحاً وقاطعاً في هذا المضمار. وذلك من خلال قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ١٧/٣٦] وقد سبق أن أشرتُ إلى هذا من قبل.

ولم نعثر إلى هذا اليوم على حقيقة علمية وصل الفكر العلمي فيها إلى يقين، تخالف أياً من المبادئ والعقائد الإسلامية التي جاء بها القرآن أو نبهت إليها السنّة الصحيحة.

لذا فإني أكاد أجزم أن ثورة العلم على الكنيسة في الغرب، لو صادفت تلاقياً فكرياً هادئاً مع حديث القرآن عن القوانين العلمية العامة التي تخضع لها المكونات التي من حولنا وعن موقفه من العلم والعلماء، إذن لجعل أقطاب تلك الثورة من القرآن الحَكَم الفاصل والمصلح في تلك الخصومة.

ومن أبرز الأدلة على هذه الحقيقة، أن العلوم على اختلافها ازدهرت ازدهاراً كبيراً في المجتمعات الإسلامية، خلال ما يسمى بالعصر الذهبي من تاريخ الحضارة الإسلامية، دون أن يسجل التاريخ أي تناقض أو خصومة بين مسيرة العلوم في طريقها إلى مزيد من الازدهار، وبين شيء من المبادئ أو المعتقدات الإسلامية. بل الذي شهد به التاريخ عكس ذلك، وهو تشجيع الإسلام للنهضة العلمية بكل ما تضمنته ووصلت إليه من الاكتشافات والإبداعات العلمية. ومن المعلوم أن القرآن هو الذي فجر في نفوس العرب الرغبة في المعرفة، وأورثهم حب العكوف على المباحث العلمية على اختلافها.

ومن هنا فإن العلمانية التي حلّ بها الغرب خصومته مع رجال الدين، لا معنى لها؛ ومن ثم فلا وجود لها في ظل الحضارة الإسلامية، فإن أصرَّ بعضهم على أن يستجرها وأن يطبقها في المجتمعات الإسلامية، فإن ذلك ليس حلاً لمشكلة تناقض بين الحقائق العلمية والإسلام، وإنما هو رغبة منهم في طيّ مبادئ الإسلام والتخلص منها، بقطع النظر عن العلم وعن صلة ما بينهما.

الحقيقة الثانية: أن علمانية الدولة في المجتمعات الغربية ما ينبغي أن تكون محل استنكار. ذلك لأنها تعني تحرر الدولة من الضوابط والأحكام الكنسية، إيثاراً منها لما تقتضيه مصلحتها ولما تستدعيه الحقائق العلمية التي لا مفرّ من الأخذ بها ولا سبيل لتجاهلها.

والذي تقتضيه هذه الحقيقة هو أن تعتمد الدولة على الحرية في أمر الالتزام بالدين أو عدم الالتزام به بالنسبة إلى عامة الناس وعلاقاتهم السارية فيما بينهم، أو فيما بينهم وبين ربهم عز وجل، وذلك كي يتكون من هذه الحرية الفاصل الذي لابدّ منه، بين العلمانية التي هي تحرر الدولة من ضوابط الدين، والإلحاد الذي يستبطن الكيد له والوقوف في وجه من يريد أن يلتزم به.

إن علمانية الدولة في الغرب، تحوي - في حقيقتها - قدراً كبيراً من حماية الحرية بشأن الدين، تجاه مواطنيها والناس الذين اختاروا البقاء على أرضها، إذ هي في الوقت الذي لا تتحمل مسؤولية توجيههم إلى الالتزام بأي دين، بأي من الطرق المباشرة وغيرها، تتركهم بالنسبة إلى الأنشطة الخاصة بهم أحراراً فيما يعتقدون؛ ومن ثم تتركهم أحراراً فيما يحبون أن يضبطوا أنفسهم به من مستلزمات أفكارهم ومعتقداتهم التي اختاروها لأنفسهم.

ولو أن الدولة ضاقت ذرعاً بضوابطهم السلوكية الخاصة بأشخاصهم، وأصرت على الوقوف في وجه هذه الضوابط ومنعت الالتزام بها، فإن المنطق يقتضي أن تضيق ذرعاً بالمعتقدات التي تسوقهم إلى تلك الضوابط والالتزامات، كما يقتضي المنطق أن تحارب فيهم معتقداتهم تلك، إذ هي مصدر

تلك الالتزامات السلوكية وسببها. وعندئذ تنطوي وتزول العلمانية التي ترفع الدولة لواءها، ويحلّ في محلّها حرب الدين والكيد له؛ لا على صعيد النظام الرسمي للدولة فقط، بل على صعيد الواقع الفردي والعلاقات الشخصية التي يفترض أن تكون مكلوءة دائماً بحمى الحرية، ما دامت لا تضيّق بدورها شيئاً من مساحة الحرية التي اختارت الدولة بموجبها لنفسها العلمانية ونبذ الالتزام بتعاليم الدين من حيث هو.

الحقيقة الثالثة: هي أن الصهيونية العالمية تضيق اليوم ذرعاً بتنامي التيار الإسلامي في المجتمعات الأوربية، وهو التيار المؤلف من الجاليات الإسلامية المستقرة اليوم في ربوع أوربة وأمريكة، ولعل الصهيونية العالمية تظن أن لهذا التيار دوراً كبيراً في نتيجة الاستفتاءات التي تمت خلال العام المنصرم، بحثاً عن أول دولة تتسم اليوم بالإرهاب.. إن ردّة الفعل التي ظهرت لضيقها هذه تتمثل في السعي إلى الإيقاع بين التيارات الإسلامية التي تتحرك داخل المجتمعات الغربية وعلى بصيرة منها، وبين قيادات هذه المجتمعات وحكوماتها. ولقد كانت استثارة مسألة الحجاب الإسلامي التي حركتها في الخفاء أيد صهيونية، أثراً من آثار ردّة الفعل هذه، وكان الهدف منها توفير أكبر قدر ممكن من عوامل الوقيعة بين الوجود الإسلامي والقيادات الغربية، لاسيما على الأرض الفرنسية.

وأقول: أمّا أن التيار الإسلامي يتنامى في المجتمعات الغربية لاسيما في فرنسة، فهذا واقع لا نرتاب فيه، ولكن مما لا شك

فيه أن تنامي هذا التيار يسير جنباً إلى جنب مع تنامي الثقة المتبادلة، ومع التنسيق اللازم مع الأنظمة الغربية والاندماج الأكثر شمولاً مع سياسة هذه المجتمعات والمصالح التي تكاد تشكل جامعاً مشتركاً بينهما، هذا مع احتفاظ التيار الإسلامي بشخصيته ومستلزمات الإبقاء على هويته.

إنني أعتقد أن كلاًّ من القيادات والحكومات الغربية، لاسيما في فرنسة، والتيارات الإسلامية فيها، لاسيما التيار الإسلامي في فرنسة، على علم بالأصابع الغريبة التي تحرك عوامل الفتنة والوقيعة بينهما. ومن ثم فإن التيار الإسلامي المتمثل في الجاليات الإسلامية، لن يجعل من ذاته جسراً لتمرير الخطة الصهيونية فوقها إلى الغاية المرجوة لديها، كما أن القائمين بشؤون القيادة والمسيرين للنظام السياسي في فرنسة، لن يضحوا بالمصالح المشتركة إرضاء للصهيونية الحاقدة، والتي كانت ولا تزال تسعى بالنميمة بين أطراف بل فئات المجتمع الواحد. ولقد كانت رعاية الحريات العامة، ولا تزال، خير سياج لذلك.

وعندما يكون نسيج التعاون والتفاهم مؤلفاً من الثقة المتبادلة، ونبذ عوامل الكراهية والعنف، والتلاقي تحت مظلة الحرية التي ترعى مصالح الجميع، فلسوف تسدّ سائر الثغرات والطرق المؤدية إلى الفتنة والوقيعة في هذه المجتمعات.

أخيراً، أتمنى أن توضع هذه الحقائق تحت مجهر الإعلام ووسائله الموضوعية، لمناقشتها ولتصفيتها من الشوائب والأوهام، إن عُثر فيها على شوائب أو أوهام.

ليس في الإسلام أقلية وأكثرية

مصطلح الأقليات، لا وجود له في قاموس الشريعة الإسلامية، ولا في تاريخ المجتمعات الإسلامية. وإنما هو تعبير اقتضاه واقع المجتمعات الغربية، وذلك عندما وفد إليها وأقام فيها، أناس استقلوا عنها بمعتقداتهم الدينية، أو أعرافهم السلوكية، أو انتماءاتهم العرقية، فحال ذلك دون اندماجهم في نظام تلك المجتمعات، وانضباطهم بقوانينها وأنظمتها.

ولقد نجمت عن هذا الواقع مشكلة، لا تزال تستعصي على الحلّ الجذري. فقد استقر في أذهان كثير من القائمين على إدارة تلك المجتمعات، أن عضواً غريباً التصق من جراء هذا الواقع بجسم المجتمعات الغربية، استعصى على الالتئام به والاندماج فيه، فلا أنظمتها ولا قوانينها تتسع لاستيعاب سلوكات هذا العضو الغريب ومعتقداته، ولا أكثر الفئات والجماعات التي يتألف منها هذا العضو تقبل التخلّي عن التزاماتها ومعتقداتها، وترضى بالاندماج في تيار الأنظمة والقوانين المرعية في تلك المجتمعات.

وها نحن نرى اليوم الطروحات المختلفة التي يتبادلها القائمون

على إدارة المجتمعات الغربية، مع المغتربين الذين جعلهم الواقع عضواً يسمون فيها بالأقلية، للوصول إلى حلّ سليم لا يهزّ شيئاً من أركان الأنظمة والقوانين ولا يسيئ في الوقت ذاته إلى الحقوق الإنسانية المشروعة لهذه الأقليات.

ولست هنا بصدد الحديث عن هذه الطروحات ومدى جدواها، والأكثر ضمانه لحماية الأنظمة والقوانين ولرعاية حقوق الأقليات.. وإنما أنا بصدد بيان الفرق الكبير بين أنظمة المجتمعات الغربية، وأحكام الشريعة الإسلامية، في هذه المسألة التي كادت أن تصبح معضلة في هذا العصر.

قلت: إن النظام المنبثق عن أحكام الشريعة الإسلامية، لا توجد في قاموسه كلمة الأقليات قط. وإن تاريخ المجتمعات الإسلامية التي كانت تستظل بأحكام الإسلام، لم يمرّ بهذه الكلمة في شيء من أطواره وتقلباته السياسية. فما السبب؟ وما نقطة الفرق في هذا بين أنظمة الشريعة الإسلامية، وأنظمة المجتمعات الغربية اليوم؟

إن السبب يتمثل فيما يلي: إن الأحكام الإسلامية المتعلقة بنظام المجتمعات الإسلامية - على الرغم من أن كثيراً منها لا يجوز أن يطبق إلا في أرض إسلامية، أو في دار الإسلام، حسب المصطلح الفقهي - إلا أنها ليست خاصة بالمسلمين دون غيرهم، بل روعي في تشريعها حالُ كل من تحتضنهم دار الإسلام، من مسلمين وغيرهم، دون تفريق بين مستوطنين ووافدين، وبين مقيمين وسائحين. أما المسلمون منهم فيربطهم بقوانينها وأنظمتها

انتماؤهم الديني، إلى جانب ضرورة انسجامهم مع نظامها الإداري والاجتماعي. وأما غير المسلمين، فتربطهم بها ضرورة التجاوب مع أنظمتها العامة التي تُعْنى برعاية الحقوق والواجبات، لشرائح الناس وفئاتهم على اختلافها، على أساس من العدالة التامة، ودون أي تمييز.

ولعل في الناس من يعجب إن ذكَّرتهم بأنه ليس في الأنظمة والقوانين الإسلامية ما يرسم أيّ فرق بين مستوطنين أصليين، على أرض الإسلام، ومتجنسين طارئين عليها، ووافدين مقيمين فيها إلى أجل، ما دام الكل يجنحون إلى السلم، ولا يتطلعون في وجودهم الدائم أو الموقوت إلى أيّ عدوان أو كيد، وأن النظام الواحد يشملهم جميعاً ويرعاهم دون امتياز ولا تفريق!..

وعندما يلتقي على أرض الإسلام، من جراء هذا الشمول، أكثر من دين واحد، فإن الشريعة الإسلامية ترعى لكل ذي دين حقه في ممارسته، دون أي ظلم أو اضطهاد، ضمن دائرة النظام الإداري العادل والشامل لمصلحة الجميع.

وبوسعنا أن نتبين في الدولة الإسلامية الأولى التي أقامها رسول الله ﷺ في المدينة المنورة أبرز نموذج تطبيقي لهذه الحقيقة الهامة، التي ينبغي أن نتبينها.

إن المجتمع الذي تكونت منه تلك الدولة، لم يعرف في أي عهد من عهوده ما يسمى اليوم: أكثرية وأقلية. بل ظل يحتضن الكل على أنهم رعايا للدولة الإسلامية الفتيّة. ولقد تألفت تلك

الرعايا من غالبية مسلمة، ومن قلّة من القبائل اليهودية. فما نبذت الدولة الإسلامية الدين المخالف، ولم تحرم أصحابه من الحقوق التي تمتعت بها الغالبية المسلمة. بل نص نظام تلك الدولة على أن اليهود يتمتعون بدينهم وحقوقهم الإنسانية كاملة، كالمسلمين سواء بسواء. وإليكم النص الذي يشكل جزءاً من دستور أملاه رسول الله ﷺ، وكان هو المعمول به:

«يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، إلا من ظلم أو أثم، فإنه لا يوتغ[١] إلا نفسه».

ويقول في بند آخر مؤكداً أن أبواب الدولة الإسلامية مفتوحة للمقبلين إليها أياً كانوا، وللنازحين عنها أيّاً كانوا دون تفريق: «من خرج من المدينة فهو آمن، ومن قعد فيها فهو آمن».

ولقد سارت سلسلة الدول الإسلامية فيما بعد على هذا النهج، لا تستبدل به ولا تحيد عنه، ولم يزدها اتساعها وتراميها في الآفاق إلا رسوخاً على هذا النهج. والدليل على ذلك أن البلاد التي دخلت في الفتح الإسلامي، كمصر، والشام، والعراق، لم يكره أحد من أهلها على الدخول في الإسلام، فبقي ما يقارب نصف أهل الشام على نصرانيتهم، وظل كثير من أقباط مصر على دينهم، وكذلك الشأن في بلاد فارس، لم يفتن نصراني منهم عن نصرانيته، ولا يهودي عن يهوديته، وأظلهم

(١)يوتغ أي يهلك.

جميعاً نظام المجتمع الإسلامي يرعى فيهم العدالة التامة دون أي حساب لقلة أو كثرة، أو مواطن أو وافد.. وإنما سرى الإسلام فيما بعد بالتدريج، وبشكل ذاتي إلى عقولهم يقيناً، ثم إلى قلوبهم حباً، دون أي إلزام مادي أو أدبي.

ودعوني أضعكم أمام مشهدين من مئات المشاهد التي تبرز غياب كتلتي الأكثرية والأقلية داخل تيار العدالة الاجتماعية الراسخة التي تتعالى على الانتماءات الدينية والعرقية، في ظل الحكم الإسلامي.

أما المشهد الأول منهما، فهو انتصاف لمظلوم، شاب من أقباط مصر خاصمه ولد لعمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه، في فرس له، فأوسعه ابن عمرو ضرباً بسوط في يده، قائلاً له: خذها وأنا ابن الأكرمين!.. فما كان من الشاب القبطي إلا أن اتجه إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في المدينة المنورة، وشكا إليه ما فعل به ابن عمرو بن العاص في مصر. فأرسل عمر رضي الله عنه إلى عمرو بن العاص أن يأتيه مع ابنه محمد إلى المدينة. وأكرم وفادة الشاب المصري واستبقاه عنده إلى أن وصل عمرو بن العاص وابنه إلى المدينة. يقول أنس بن مالك راوي هذا الخبر: فوالله أنا عند عمر، وإذ نحن بعمرو قد أقبل، ومعه ابنه، فقال عمر: أين المصري؟ قال: ها أنا ذا. قال: دونك الدرّة فاضرب بها ابن الأكرمين، فضربه حتى أثخنه، وعمر يقول: اضرب ابن الأكرمين، ثم قال للمصري: أجلها على صلعة عمرو فوالله ما ضربك إلا بفضل سلطانه. ثم أقبل إلى

عمرو بن العاص يقول له: أبا عمرو، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟!..

وأما المشهد الثاني ففيه انتصاف من ظالم، إنه جَبَلةُ بن الأيهم، ملك من ملوك الغساسنة، أقبل من الشام إلى المدينة مسلماً، فاستقبله عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وأكرم وفادته، ثم أراد عمر الحج، فخرج جبلة معه، فبينما هو يطوف بالبيت إذ وطئ إزاره رجل من بني فزارة، فانحلّ.. فرفع جبلةُ يده فهشم أنف الفزاري، فشكا الفزاري أمره إلى عمر، فبعث إلى جبلة، فأتاه، فقال: ما هذا؟ قال: إنه تعمَّد حلّ إزاري، ولولا حرمة الكعبة لضربت بين عينيه بالسيف. فقال له عمر: قد أقررت بذلك!.. فإما أن ترضي الرجل، وإما أن أُقِيدَهُ منك.. قال: وما تصنع بي؟ قال: آمر بهشم أنفك كما فعلت، فاستمهله جبلة تلك الليلة، ليرى رأيه في الأمر، فأمهله؛ فلما انتشرت العتمة وهدأت الحركة، ولَّى جَبَلَة عائداً إلى القسطنطينية، مرتداً إلى نصرانيته. ثم إنه ندم على ارتداده وتركه الإسلام. وكان كلما اهتاج به الندم تغنّى باكياً بأبيات له يقول فيها:

تنصَّرت الأشراف من عار لطمة
وما كان فيها لو صبرتُ لها ضررْ

تكنّفني فيها لجاج ونخوة
وبعت بها العين الصحيحة بالعورْ

فيا ليت أُمي لم تلدني وليتني
رجعت إلى القول الذي قال لي عمرْ

ويـا ليت لي بـالـشـام أدنى مـعـيـشـة
أجالس قومي ذاهب السمع والبصرْ

أيها السادة والسيدات: ذلك هو حال المجتمع الإسلامي، عندما كان مكلوءاً برعاية الشريعة الإسلامية. الكثرة الظالمة فيه قليلة، حتى يُنتصَفَ منها، والقلة المظلومة فيه كثيرة حتى يُنتصَفَ لها، دون أي تفريق بين من ينتسب فيه بجنسية إلى الأرض والوطن، ووافد إليها غريب، ومقيم فيها لمصلحة أو رزق.

ومع ذلك فها أنتم ترون كيف أن محور الطغيان في العالم يجرد اليوم أمضى أسلحة الإرهاب فتكاً، في حرب معلنة على الإسلام الذي هذا هو قانونه وتاريخه وشأنه. وقد مهد أقطاب هذا المحور لحربهم هذه بأكذوبة لم أجد في قاموس الجرائم أشنع منها، إنها جريمة الكذب المتعمد على التاريخ!.. وهل التاريخ إلا لسان الدهر وعقله؟!.. إنها الأكذوبة التي وضعت الدهر كله في قفص الاتهام، لا بل في زاوية التجريم، وذلك عندما أعلن الطغيان الأمريكي أن الإسلام دين الإرهاب.

ويقيناً، إنَّ الإسلام لو كان مجموعة أفكار أنتجتها أمة من الناس، لكان في هذه الحرب المعلنة عليه ما يقضي عليه اليوم. ولكن المستقبل القريب سيؤكد الحقيقة التي يعرفها كل ذي دراية عقلية حرة، وهي أن الإسلام ليس إلا وحي الله إلى عباده في الأرض. ومن ثم فلن تغيب شمسه ولن يخبو نوره.

★ ★ ★

نصيحتي إلى الغربيين

الذين يتخوفون من الإسلام

يعيش الغرب بشطريه الأوربي والأمريكي، منذ أوائل السبعينات، مرحلة تخوّف مما يسميه التطرف الإسلامي. وهو في الحقيقة ليس تخوفاً من تطرف المسلمين. وإنما هو تخوف من الإسلام ذاته، ومن مستقبل انتشاره الكبير والمتوقع في الغرب عامة وفي أمريكة خاصة.

ولقد شاء الله أن يقع في يدي أقدم تقرير غربي يعبر عن هذه المخاوف. وهو ذاك الذي رفعه (وليم كليفورد) مدير معهد علم الإجرام في أسترالية، إلى هيئة الأمم المتحدة، في أعقاب سلسلة مؤتمرات عقدتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضدّ الجريمة، والمنبثقة عن جامعة الدول العربية في أواسط السبعينات.. ثم أن يقع في يدي تقرير آخر يعبر عن المخاوف ذاتها. وهو الذي بعث به مجلس الأمن القومي الأمريكي في أوائل التسعينات للدوائر الأمريكية المختصة..

لم يكن التخوف في هذين التقريرين، مما يسمونه: التطرف

الإسلامي. وإنما كان تخوفاً من الإسلام ذاته. والواقع أن هذه الحقيقة واحد من الأدلة التي تشهد على أن التطرف الإسلامي الذي نشهده أو نسمع عنه هنا وهناك، إنما يتم التخطيط له في دوائر غربية خاصة، ثم يصدّر ويوحى به إلى عملاء وخبراء متمرسين، في البلاد أو الأماكن التي يتم تنفيذ ذلك التطرف المخطط له فيها.



إن الذي أريد أن أقوله للغربيين عموماً: إن الإسلام الحقيقي ليس هو الخطر على الغرب أو الحضارة الغربية اليوم. بل إنه يقيناً العلاج الذي يحمي الحضارة الغربية من الانهيار ويشفيها من الأمراض المتوغلة اليوم فيها، ويعيدها إلى سابق قوتها وشبابها لو أتيح للغرب أن يستأنس به وأن يتفهمه على حقيقته.

إن الخطر الحقيقي الذي يتربص بالحضارة الغربية، هو الفساد ذاته الذي سرى إلى الإمبراطورية الرومانية ثم قضى عليها.

يتلخص الفساد الذي يعاني منه الغرب اليوم، في أنه انصرف كلياً في تعامله مع الكون إلى الآلة، أي المادة، ونسي الإنسان. إنّ العلم الذي يتعامل معه المجتمع الغربي هو العلم بالآلة: أهميتها، كيفية صنعها، أوجه استخدامها، كيفية تطويرها. مع مسابقة لاهثة للآخرين في هذا المضمار!.. ونسي المجتمع الغربي أن الآلة هي التي ينبغي أن تكون في خدمة الإنسان وليس العكس. وهذا يستوجب أن يتناول العلم بالدرجة الأولى الإنسان

من حيث ذاته: من هو؟ ما مصدره وإلى أي شيء مآله؟ ما الغذاء الذي يجب أن يقدَّم لروحه ووجدانه. ما هي أهمية الأخلاق في حياته؟ وما هو مصدر الالتزام وموجبه في سلوكه؟..

إن مصيبة الغرب أنه ذهب في تقديس الآلة مذهباً حمله على أن يهبط بالإنسان فيجعله مجرد خادم يتحرك بيد الآلة، ومن ثم فقد أعرض عن الاهتمام بل حتى التنبه إلى ما يغذي الوجود الروحي للإنسان ويملأ فراغه. وقد كان من المفروض أن يكون الأمر بالعكس.. أن يتجه الاهتمام الأكبر إلى معنى الإنسان وحقيقته وتغذية طموحاته وأشواقه، وأن تكون الآلة مجرد خادم للمعنى الإنساني في كيان الإنسان.

هذه المصيبة هي التي أورثت إنسان الحضارة الغربية فراغاً في فكره الذي دأبه البحث والتساؤل، وفراغاً في وجدانه الذي يظل يبحث عن الحب ولا يعرف المحبوب، وفراغاً في إدراكه لعلاقة ما بينه وبين هذا الكون.

إن الجيل الذي انتهى أو كاد أن ينتهي دوره في الحياة، لا يشعر بهذا الفراغ بالقدر الذي يشعره بمشكلة أو يزجه في وحشة. لأنه مستغرق في مشاغله من الوظائف والأعمال العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو المعيشية، التي غدت روتيناً آلياً مجرداً غاضت منه معاني الحياة.

وإنما الذي يشعر بهذا الفراغ المخيف بل الموحش، الجيل الذي هو حديث عهد بمصافحته لهذه الدنيا وتعرّفه على الحياة. ذلك

لأنه لا يوجد ما يشغله ويملك عليه وقته من تلك الوظائف المختلفة، ولأن كثيراً من أفراده لا يركنون من حياتهم الوجدانية إلى عش الأسرة، بل إنهم لم يدرجوا من هذا العش ولم يعرفوه.

ألا ترون كيف يفرّ أحدهم من نتائج هذا الفراغ الفكري والعاطفي المرهق إلى أسباب الذهول والنسيان المتمثلة في أنواع المخدرات والمسكرات، والتفنن في ابتداع أنواع الشذوذ كلها، بدءاً من شذوذات الفكر، إلى شذوذات اللهو الجنوني، إلى شذوذات الجنس، فشذوذات الجريمة والقتل من دون معنى ولا موجب؟!..

ولعلكم تعلمون ما تناقلته وكالات الأنباء المتنوعةو من أن ٤٠٪ من المدارس الابتدائية في أمريكة، يتم إخضاع تلامذتها لجرعات ممددة من المخدرات، بإشراف أطباء متخصصين، لضرورة توفير ما لا بدّ منه من التوازن الفكريّ لديهم[١].

إن من الثابت يقيناً أن هذا الجيل الناشئ غير مهيأ لتحمل مسؤوليات السياسة والحكم، والإدارة الاجتماعية، واستلامها من الجيل المدبر الذي يتهيأ اليوم للرحيل.

وأنا أعلم أن هذه الظاهرة، أخطر وأكثر بروزاً في أمريكة،

---

(١)نقلت إذاعة لندن يوم ٥ حزيران عام ١٩٩٩ تقريراً عن هيئة الأمم المتحدة يتضمن أن نسبة اللجوء إلى العقاقير المحظورة في تزايد في المجتمعات الأكثر رفاهية وثراء. ويؤكد أن واحداً من كل عشرة أشخاص في أوربة يلجؤون إلى هذه العقاقير، كما يؤكد أن ٤٠٪ من أطفال المدارس في أمريكة يعطون جرعات من هذه العقاقير ضمن وصفات طبية للتغلب على العوائق التي تمنعهم من مواصلة دراساتهم.

منها في البقاع الأوربية التي تتفاوت فيها هذه الظاهرة. ولكن المقدمات والأسباب ذاتها موجودة هنا وهناك. إذن فلا بدّ أن تأتي على أعقابها النتائج، طال الزمن أو قصر.

إذن، هذا هو الخطر الذي يهدد الحضارة الغربية، وليس الإسلام كما يشير إلى ذلك كثير من التقارير التي أشرت لكم إلى بعض منها.

أجل.. هذا هو الخطر، فما العلاج؟.. العلاج أن يوجه الغرب اهتمامه إلى الإنسان أكثر من اهتمامه بالآلة.. ولست أعني بالاهتمام بالإنسان ما هو موجود من وثيقة حقوق الإنسان، وما يتزايد الجدل والضجيج حوله، في نطاق المعترك السياسي، من مصير حقوق الإنسان هنا وهناك.. إنما الذي أعنيه معرفة حقيقة الإنسان في تكوينه الكلي والتعرف على أشواقه وحاجته الروحية التي لم يبق اليوم أي مجال لتجاهلها أو إنكارها. والعمل بجدّ على الإجابة عن الأسئلة التي تفرض اليوم نفسها على أكثر أفراد الناشئة، في خضمّ هذا العالم المادي والآلي المرهق الذي يزيد الأعصاب توتراً والنفس هياجاً، وهي: من أنا؟.. ولماذا جئت؟.. وما الموت؟.. وما المصير؟.. هذا هو العلاج على أن يأتي الجواب عن ذلك كله منضبطاً بمقاييس العلم، بعيداً عن الأوهام والخرافات التي تتسرب اليوم إلى كثير من الأفكار الغربية باسم البحوث والدراسات الروحية، فيتقبلها كثير منهم على الرغم من طابعها الخرافي، بسبب الظمأ الروحي الشديد الذي يعاني منه كثير من الناشئة الغربية.

فأين يمكن العثور على هذه الأجوبة، بعيدة عن الافتراضات الوهمية والمجالات الخرافية؟ لست مبالغاً ولا متعصباً إن قلت لكم: إن الذي ينجدكم بهذه الأجوبة ويعرّفكم على الحقيقة الكلية للإنسان وعلى قيمته سيداً لهذه المكونات، إنما هو الإسلام.

وأنا لا أقول لساسة الغرب ومفكريه تعالوا فاعتنقوا الإسلام.. ولكني أقول لهم: تعالوا فتفهموا الإسلام، بعيداً عن الصور الضبابية التي أسدلت عليه، وعن الأفكار الدخيلة الممجوجة التي أقحمت فيه. فلسوف تستأنسون به أولاً، ولسوف تنسجم حقائقه مع تطلعاتكم العلمية ثانياً، ولسوف تدركون أن الإسلام هو الملاذ الذي ينتشل الناشئة الغربية من بؤرة الاختناق أو الضياع. والمطلوب في هذه الحال شيء واحد، هو التخلّي عن نظرتكم إلى الإسلام على أنه خَطَرٌ مداهم، والنظر إليه بدلاً عن ذلك على أنه صديق صدوق، وملاذ عند الحاجة، وترك كل من يرغب في دراسته ثم اعتناقه دون أي تضييق عليه.. ولعلكم تعلمون أن مراد هوفمن سفير ألمانية في بعض البلاد العربية جرد من وظيفته وكثير من حقوقه الاجتماعية لأنه اعتنق الإسلام.

إنني أقول لإخواني الغربيين - لا سيما الساسة منهم - ما قد قلته قبل سنوات للمستشار الأول في السفارة الأمريكية بدمشق (سيلفرمان): إذا أتيح للغرب أن يلتفت إلى الإسلام الحقيقي ويتخذ منه علاجاً لشيخوخة الحضارة الغربية، قبل أن يدركها الموت، فلسوف ترتدّ هذه الحضارة إلى قوة شبابها، ولسوف تبقى في مركز القيادة للعالم.. وهذا يسعدنا نحن المسلمين. ولسوف

نكون عندئذ خير عون لمشروع العولمة التي يعزف اليوم على وترها الغرب الأمريكي من دون طائل.

أما إن أبقى الغرب هذا الحاجز المصطنع بينه وبين الإسلام، وظل مستخفاً بالخطر الحقيقي الذي يسري حثيثاً في بناء المجتمع الغربي كله، والذي تحدثت عن طرف منه الآن.. فلسوف تكون عاقبة ذلك انهيار الحضارة الغربية بذيولها وثمراتها كلها، خلال مدّة أقصاها نصف قرن طبق ما يتوقعه كثير من علماء الاجتماع الغربيين أنفسهم، ومن قرأ رواية (الساعة الخامسة والعشرون) للكاتب كونستانتان جيورجيو، يعلم تفاصيل ومصداق ما أقول.

قلت لسلفرمان: أرجو أن لا تفهمني سياسياً ألعب من خلال كلامي هذا بأحابيل السياسة، بل افهمني صديقاً يغار على الحضارة الغربية أن يدركها الذبول فالانمحاق دون التفات إلى العلاج الجاهز والموجود.

قال لي: إنني أقدّر نصيحتك، وأوافقك على أن علينا أن نبحث بجدٍّ عن مخرج للخطر الذي تشير إليه. وأرجو أن يقتنع الأمريكيون قريباً بأن العلاج فعلاً إنما هو الإسلام.

★ ★ ★

مستقبل الوجود الإسلامي الفرنسي في فرنسة

لفت سمعي حديث إذاعي، من إذاعة أوربية معروفة، يدور حول ما سمّته الإذاعة تراجعاً بيّناً للتيار الديني في البلاد العربية والإسلامية.

عجبت لنبأ هذا التراجع الذي لا علم لي به ولا دليل عندي عليه.. وأصغيت إلى الحديث باهتمام، وإذا المتحدث يقصد بالتيار الديني العنف الديني الذي هبَّ في بعض البلاد العربية كما تهبّ العاصفة، ونظراً إلى أن هذه العاصفة قد مرت تقريباً وإلى أن العنف الديني قد خبا أواره في تلك البلاد التي ظهر فيها، فمعنى ذلك فيما يراه ذلك المتحدث، أن سلطان الدين قد تراجع عنها!..

أمّا أن العنف الذي يمارَسُ باسم الإسلام، قد تراجعت حدَّته، فتلك حقيقة ماثلة للعيان.. وأما أن يكون ذلك برهاناً على تقلص التوجه الديني في نفوس المسلمين، وعلى تراجع النزعة الإسلامية في العالم العربي، فالحق أن الأمر على نقيض ذلك تماماً..

مصدر العنف الديني (في ميزان الإسلام) حيثما وجد، يتمثل في تأجج العاطفة الدينية مع الجهل بحقيقة الدين وأحكامه وضوابطه العلمية.. وعندما تستقل العاطفة الإسلامية بقيادة صاحبها، تشرد به إلى ألوان من الفساد لا حصر ولا حدود لها. هذا بقطع النظر عن الجهات الأجنبية المخططة التي تنفخ في نيران هذه العاطفة البلهاء.

ومن ثم، فإن هذا النوع من العنف مؤشر على الجهل بالدين وأحكامه، ونذير بين يدي كراهية للإسلام توشك أن تهيمن على أكثر الناس الجاهلين بحقيقته.

فإذا لاحظنا أن ظاهرة العنف هذه أخذت تتراجع وتضمر، فذلك دليل على أن الوعي الإسلامي أخذ يهيمن ويفرض نفسه، وأن قيادة العمل الإسلامي بدأت تتحول إلى جملة الضوابط العلمية للسلوك الإسلامي. الأمر الذي يدل على أن التيار الإسلامي قد ازداد استقامة ونضجاً، لا على أنه تراجع أو اضمحلّ.

إن الإسلام المتمثل في مبادئه المثبتة في القرآن والسنة، لم ينتشر يوماً ما عن طريق تصادمه مع الأفكار والحضارات الأخرى.. وإنما انتشر وترسخ من خلال حواره معها.

وإذا كنا نقرّ بأن في التاريخ الغابر عهوداً شهدت بعض ألوان الصدام بين الإسلام والحضارات الأخرى، فقد كان صداماً من طرف واحد، فرض على المسلمين فرضاً.

إن المنهاج الإسلامي الذي رسمه القرآن للتعامل مع الآخرين هو قول الله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٦/ ١٢٥]. وهذا هو المنهج الذي سارت الدعوة إلى الإسلام على أساسه منذ صدر الإسلام إلى هذا العصر.. دعوة إلى الحوار طبق ضوابط المنطق والعلم، وسير مع مقتضياته إلى النهاية، ثم ينتهي الحوار إلى حرية الاختيار.

والقرآن مليء بمشاهد الحوار العلمي مع الآخرين، وفي كل مرة يُخْتَمُ الحوار بترك الجاحدين للقرار الذي يختارون، على أن يتحملوا مسؤولية قرارهم الاختياري يوم القيامة بين يدي الله. بل يأمر القرآن المسلمين باستقبال الكافرين والترحيب بوفادتهم لأي غرض سلمي شاؤوا، وبأن يسمعوهم كلام الله ويحاوروهم بشأنه، فإذا رغبوا العودة إلى بلادهم جاحدين كافرين، فإن على المسلمين أن يتحملوا مسؤولية رعايتهم وإعادتهم سالمين إلى مأمنهم الذي أتوا منه. وهذا هو كلام الله في ذلك ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ [التوبة: ٩/ ٦].

والجهاد الذي شرعه الله لم يكن في يوم ما لإكراه الناس على الإسلام عنوة، وقفزاً فوق سبل القناعة والحوار، وإنما كان درءاً للعدوان الواقع أو المتوقع الذي كان يخطط له. والقانون القرآني في هذا صريح وقاطع، وهو قول الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ

ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ [البقرة: ٢/ ١٩٠].

أما ظاهرة العنف التي هبت رياحها في جهات من عالمنا العربي والإسلامي، حاملةً شعارات التكفير الجماعية، مُتْبِعةً ذلك بقرارات هدر الدماء، فهي فتنة دخيلة على الإسلام، يتحمل المسلمون الجاهلون لدينهم جزءاً من مسؤوليتها، وتتحمل الدوائر الأجنبية التي تكيد للإسلام علناً الجزء الآخر منها.. فإذا خبا اليوم أُوار هذا العنف اللا إسلامي، فذلك هو الدليل القاطع على تقدم الوعي الإسلامي، ومن ثم على نضج التيار الإسلامي ورجوعه إلى مساره الصحيح.



أما عن الوجود الإسلامي في فرنسة، فلا أشك أنه يعاني - كشأنه في معظم البقاع الأوربية - من مشكلة يرى بعضهم أنها تستعصي على الحلّ. تتلخص هذه المشكلة في ظاهرتين اثنتين:

الظاهرة الأولى: أن الوجود الإسلامي هناك مرآة لواقع الخلافات العرقية والسياسية القائمة بين كثير من البلاد العربية التي ينتمي إليها أعضاء هذا الوجود الإسلامي. ومن ثم فمن اليسير علينا أن نلاحظ بأن المسلمين الذين يقيمون هناك مجموعة كتل، يعبر كل منها عن انتمائه الإقليمي، بكل ما يتضمن من مذهبية فكرية ونهج سياسي، أكثر مما يعبر عن الجامعة الإسلامية التعاونية المشتركة بين الجميع!..

ولقد كان المفروض أن يتغلب سلطان الجامعة الإسلامية وشبكة الأخوة الإسلامية فوق هذه الأرض الفرنسية الجامعة، على وحي تلك التعدديات الإقليمية والعرقية والسياسية الموجودة في بلادها.. ومن ثم فقد كان الأولى بالكتلة الإسلامية هناك أن يكون لها من التضامن والوحدة ما يجعلها قدوة ودرساً لأمّتها في بلدانها ودولها المتفرقة، بدلاً من العكس الواقع اليوم.

الظاهرة الثانية أن الوجود الإسلامي في فرنسة كما هو في بلاد كثيرة أخرى، تتقاسمه مذهبيات وتحزبات متصارعة أحالت الحقيقة الإسلامية الواحدة والموحدة إلى ما يشبه صخرة راسية أهويت عليها بمطرقة عاتية، أحالتها إلى حجارة مبعثرة شتى!..

ظاهرتان كل منهما يدعم الآخر في تشتيت وتمزيق الوجود الإسلامي الكبير في فرنسة، وتحيله إلى أجزاء متصارعة!.. وإنه لعجب أن نرى الإسلام الذي كان منذ فجر ظهوره إلى الأمس القريب واحداً وموحداً، وإذا هو اليوم مظهر للقوى الإسلامية المتخاصمة المتصارعة.

غير أن العجب يزول إذا علمنا أن الإسلام لا تتجلى حقيقته وتبرز فاعليته من دون مسلمين.. ولن يكون المسلمون جنداً أوفياء له، إلاّ إن فاضت قلوبهم بحرقة الإخلاص لوجه الله عز وجل. ويبدو أن هذا الشرط هو الذي يغيب عن مسرح الوجود الإسلامي اليوم.

إن الوجود الإسلامي في فرنسة اليوم، يحتاج، كما هو في

غيره، إلى مرشد رباني يغرس سرّ الإخلاص لله في قلوب المسلمين، ومن ثم يجمع شملهم ويلمّ شعثهم تحت مظلة قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ٤٩/ ١٠] وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٥/ ٢].

ولعلّ الحوار الذي حدثتكم عن أهميته وعظيم دوره في تاريخ الدعوة الإسلامية، والذي استُنْبِتَ غرسه، ثم تفتحت براعمه في ظل هذا المركز الثقافي الاجتماعي، المتفتح على الرؤى والثقافات والأفكار كلها، والمنفتح أمام الفئات والجماعات جميعها، سيحقق دوره المرتقب في ردم الثغرات وقطع دابر الخلافات، ولَمِّ الشعث وجمع الشمل. ولعلّه يوفق - على طريق السعي إلى ذلك كله - في استثارة كوامن الإخلاص لله، والتجرد عن الحظوظ والأهواء[١].

أملي الكبير - بعد هذا - أن لا يقرأ (الإسلام الفرنسي) هنا، الإسلامَ، من خلال هذا الواقع المرير الذي يعاني منه الوجود الإسلامي العربي، إنني أهيب بالإسلام الفرنسي - وهو عزيز على القلب، حبيب إلى النفس - أن يواصل قراءته للإسلام من خلال مصادره التي ربما أصبحنا اليوم غرباء عنها، بمقدار ما أصبحت هي حجة علينا.

ومن يدري.. فربما قيض الله من هؤلاء المسلمين الفرنسيين

---

(١)هذا البحث ألقي محاضرة في المركز الثقافي الاجتماعي في باريس عام ٢٠٠٣.

مرشداً ربانياً للوجود الإسلامي العربي هنا. وما كانت الأفضلية يوماً ما في ميزان الإسلام لعروبة على عجمة ولا لعجمة على عروبة، وإنما كانت الأفضلية دائماً في ميزانه للتقوى والعمل الصالح.

أشكر المركز الثقافي الاجتماعي كما أشكر رئيسه والإخوة القائمين عليه، أن أتاحوا لي التشرف بهذا اللقاء الحواري العزيز، وأشكركم أيها الإخوة والأخوات جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله.

★ ★ ★

محمد البشير الإبراهيمي

في نظرته إلى الغرب ونصائحه للشرق[1]

أذكر عهداً كان اسم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي فيه مرتبطاً في ذهني بالبيان الجزل، والأدب الرصين والسبك العربي السامي. ثم لم تكن لي التفاتة إلى ما وراء ذلك من المعاني والأفكار السارية في داخله.

كان ذلك في صدر حياتي، يوم كانت النزعة الأدبية ملء كياني، وكان هوى البيان العربي شغلي الشاغل.. فلما لطف الله بي ونقلني من هوى التمتع بوعاء الأدب والبيان، إلى الاهتمام بما ينبغي أن يحويه هذا الوعاء من القيم وحقائق الدين وموازين العلم، أصبحت أتجاوز الصور البيانية المشرقة في بحوث الشيخ البشير الإبراهيمي وكتاباته إلى الأفكار التي ينادي بها والقيم التي يدعو إليها، وأتتبع مواقفه الثائرة فيها على الاحتلال وذيوله.

على أني مع ذلك لا أزال مأخوذاً بالبيان العربي الجزل لهذا

---

(١)ألقي في ذكرى محمد البشير الإبراهيمي عام ٢٠٠٤ في الجزائر.

العالم الثائر الجليل. ولعلّي لا أشرد إلى الغلوّ إن قلت: إنها مزية يعلو بها الشيخ الإبراهيمي على علماء ومفكري عصره جميعهم في الجزائر.

غير أني الآن لست بصدد الحديث عن علوّ كعبه في العربية وعلومها وآدابها، وفيما يتمتع به من سموّ البيان وإشراقه، وإنما الذي يهمني في هذا الصدد، أن أقف بكم على طائفة من اجتهاداته وأفكاره التي لو وعاها العاملون في الحقل الإسلامي، وأخذوا أنفسهم بها لكفوا أمتهم بلاء الانحدار إلى المنعرجات التائهة المفرقة، ولَجَنّبهم الانزلاق إلى أودية تعصف فيها رياح الفتن.

سأكتفي من هذه الأفكار والاجتهادات، بأهم ما يتعلق، بمشكلات الدعوة إلى الله في هذا العصر، أقف عندها، وآمل من شبابنا التائه أن يتبينوا فيها سبيل الرشد في أنشطتهم الإسلامية ومواقفهم الدعوية.

أولها حديثه عن السياسة ومعانيها وتقويمه لها. فهو يرى لها بعدين اثنين: أحدهما متجه إلى العلو، والآخر هابط إلى الدون، ومساحة ما بين الطرفين كلُّها مشمول بمعنى السياسة.

أما بعدها الصاعد إلى الأعلى، فيتمثل في سياسة إحياء القيم والمبادئ التي أهملت أو ضعف سلطانها، من دين ولغة وأخلاق، وارتباط بماضي التراث وتجديد لحاضره، وتعهد لعوامل التضامن والوحدة، ونبذ لأسباب الفرقة والنزاع. فهذا

هو البعد الذي يجب أن يسعى إليه العاملون في حقل الدعوة، الناهضون لبناء المجتمع الصالح.

وأما بعدها الهابط إلى الدون، فهو ذاك الذي يصير إلى التنافس على الرئاسة والتهافت على كرسي النيابة، وما يتبع ذلك من ذيول المناقشات الفارغة والجدل الموقظ للأضغان، والمناورات التي تتسابق إلى الامتيازات والحظوظ. وهذا هو البعد الذي يجب أن تتسامى فوقه جهود العاملين في حقول الدعوة إلى الله.

يقول رحمه الله: (إن هذه السفاسف لم تُبْنَ على مقاصد صحيحة، فلم تأت بنتائج صحيحة. ولم تنشأ عن إيمان راسخ، فلم تظهر لها ثمرة ناضجة. ولما بُلِيَتِ السرائر تبيّن أن سياسيينا كلهم يتسابقون إلى غاية واحدة، هي كراسي النيابات، وما قد يتبعها من الألقاب والمرتبات. وإذا كان كل شيء مبدؤه السياسة، فنهايته التجارة والأعمال بخواتيمها)[١].

أقول: ولقد استسلمت جمهرة كبرى من الناشطين في أعمال الدعوة وخدمة الإسلام لجاذبية هذا البعد الثاني الهابط من معنى السياسة. فشغلوا عن تربية الجيل والسموّ به إلى صعيد الأخلاق الفاضلة، وإحياء جذوة العواطف الإيمانية بين جوانحه، مضبوطة بقواعد العلم، شغلوا عن ذلك بالتسابق إلى مراكز الحكم وكراسي النيابة، وجعلوا مشكلة ما بينهم وبين الحكام الصراع

(١)عيون البصائر ص ٣٥.

على مراكز السلطة.. فلم ينالوا من أنشطتهم تلك ما يصلح للدين أمراً أو يقوّم للأمة اعوجاجاً، أو ما يقربهم شروى نقير إلى الحكم بما أنزل الله.. ولم يترسخ في أذهان الناس عنهم إلا صورة من يمتطي الإسلام إلى مراكز الرئاسة والحكم وبلوغ المصالح.

إن الإمام الإبراهيمي رحمه الله، يجعل من جمعية العلماء نموذجاً للنشاط الإسلامي الذي يجب أن يتسامى إلى البعد الصاعد لمعنى السياسة، وألّا يتورط في الهبوط إلى دركها الأسفل، فيقول ببيانه الرصين المعهود:

(إن جمعية العلماء تعمل لسياسة التربية؛ لأنها الأصل، وبعضهم - مع الأسف - يعملون لتربية السياسة ولا يعلمون أنها فرع لا يقوم إلا على أصله. وأي عاقل لا يدرك أن الأصول مقدمة على الفروع، وإن الاستعمار لأفقه وأقوى ذكاءً وأصدق حسّاً من هؤلاء، حين يسمي أعمال جمعية العلماء سياسة، وما هي بالسياسة في معناها المعروف، ولا قريبة منه. ولكنه يسميها كذلك، لأنه يعرف نتائجها وآثارها ويعرف أنها اللباب وغيرها القشور، ويعرف أنها إيجاد لما أَعْدَم، وبناء لما هَدَم، وزرع لما قَلع، وتجديد لما أتلف. وفي كلمة واحدة هي تحدٍّ صارخ لأسلوبه)(١).

أما ثاني هذه الأفكار الصائبة الثاقبة، فهو تحذيره من الخداع

(١)عيون البصائر: ص ٣٧.

القائل: إن كثرة الأحزاب في ساحات المجتمعات الإسلامية، مظهر لحريتها الفكرية، ودليل على وعيها الثقافي والسياسي.

إن كثرة الأحزاب داخل الأمة الإسلامية، أو ضمن دائرة الدولة الإسلامية الواحدة، في يقين الإمام البشير الإبراهيمي، عنوان دالّ على تفرقها، وتناثر فرقها في سبل شتى، وباعث قوي على تسرب الشقاق فالخصام فيما بينها، وسبب للكيد الذي يضمره كل منها للآخر. ومن ثم فإن تكاثر الأحزاب في المجتمع الإسلامي، من شأنه أن يوفر المناخ لقوى الاستعمار أن تبسط سلطانها عليه، وأن تلجئ تلك الأحزاب إلى التوجه إليها والاستعانة بها ثم الانقياد لها.

إن تعدد الأحزاب فرع عن تعدد المذاهب السياسية، ولا تجتمع هاتان الخستان إلاّ لاستيلاد نتيجة مدمّرة لكيان الأمة، محطمة لحصن القيم والأخلاق في حياتها.

يقول رحمه الله: (ليت شعري، إذا كان من خصائص الاستعمار أن يمحق المقوّمات ويميتها، ثم يكون من خصائص أغلب الأحزاب أنها تهملها ولا تلتفت إليها، فهل يلام العقلاء إذا حكموا بأن هذه الأحزاب شرّ على الشرق من الاستعمار؟.. لأن الاستعمار يأتيه من حيث يحذر، والحذر - دائماً - يقِظ. أما هذه الأحزاب فإنها تأتيه من حيث يأمن.. والآمن - أبداً - نائم. فإذا انضم إلى هذا الداء المستشري خلاف الأحزاب ومنازعاتها، كانت النتيجة الطبيعية ما نرى وما نسمع.. وإنك لتراهم يقولون: إن كثرة الأحزاب في أمة عنوان يقظتها وانتباهها، وضمان

لوصولها إلى حقها.. ولكننا لم نر من الأحزاب إلا نقصاً في القوة، ونقضاً للوحدة، وتنفيساً على الخصم، واشتغالاً من بعضهم ببعض. وتعالت كلمة القرآن، فإنه لا يكاد يذكر الأحزاب بلفظ الجمع إلا في مقام الخلاف والهزيمة: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ﴾، ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴿١١﴾﴾، ولا يكاد يذكر الحزب بلفظ المفرد إلا في مقام الخير والفلاح ﴿أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، وإن حزب الله في الأمة الجزائرية هو جمعية العلماء، وإنها لمفلحة لا محالة)[1].

أقول: ومن المعلوم أن ذوي الهوايات الحزبية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية يدافعون عن هوايتهم هذه، بما يرددونه في الأوساط، في كل مناسبة، من أن لهم في المجتمعات الغربية أسوة حسنة. وقد كانت تلك المجتمعات ولا تزال، تسير إلى غاياتها المشتركة بدفع من قوى الأحزاب المتعددة، بل المتنافسة، ناسين أو متناسين فرق ما بين تلك المجتمعات المتحكمة، ومجتمعاتنا الإسلامية المحكومة.. يردّ عليهم الإمام الإبراهيمي قائلاً:

(إن من الغفلة والبله أن نقيس أحزابنا بالأحزاب الأوربية، فإن تلك الأحزاب ظهرت في أمم استكملت تربيتها وصححت مقوماتها، بدعوة دعاة جمعوا الكلمة وعلماء أحبوا اللغة، ومعلمين راضوا الأجيال على ذلك. وأين نحن وأحزابنا من ذلك)[2].

---

(١)عيون البصائر: ٣٨ و ٣٩.

(٢)عيون البصائر: ص ٣٩.

أقول: ونحن لا نقيم وزناً لتربيتها المستكملة، ولا لمقوماتها المصححة، ولكنا نقيم الوزن للقوة التي تنهض عليها تربيتها، والتفوق الذي تتمتع به مقوماتها إذ غدت تلك المجتمعات بذلك حاكمة ومتحكمة، في المجتمعات العربية والإسلامية. ومن ثم فإن أحزابها المتكاثرة لا تزيدها إلا إمعاناً في تسلطها علينا، وشدة في ضراوتها لنا. وهذا هو الجامع المشترك الذي تتلاقى عليه أحزابهم المتخالفة كلها. أما أحزابنا المتهارجة في عالمنا العربي والإسلامي، فما هو الجامع المشترك الذي تتلاقى عليه؟

وثالث هذه الأفكار والرؤى التي أقف عندها وقفة درس وعبرة، حديث الإمام البشير الإبراهيمي عن شرعة الحرب في الإسلام. والحقيقة أن حديثه عن هذه الشرعة ليس وليد فكر أو اجتهاد شخصي اختص به. وإنما هو رواية أمينة منه لما اتفق عليه جمهور فقهاء المسلمين، من المالكية والحنفية والحنابلة وبعض الشافعية.

يقول في كلمة أذيعت له من صوت العرب عام ١٩٥٥ (الحرب في الإسلام لا تكون إلا لمن آذنه بالحرب، أو وقف في وجه دعوته، يصدّ عنه المستعدّين لتلقيها. والإسلام في أعلى مقاصده يعتبر الحرب مفسدة لا ترتكب إلا لدفع مفسدة أعظم منها. وأول مفسدة شرعت الحرب لدفعها، مفسدة الوثنية ومفسدة الوقوف في وجه الدعوة الإسلامية بالقوة. ولو أن قريشاً لم يقفوا في طريق الدعوة الإسلامية بالقوة، وتركوها تجري إلى غايتها بالإقناع، لما قاتلهم محمد صلى الله عليه وسلم، ولكنهم

بدؤوها بالعدوان والتقبح والحيلولة بينها وبين بقية العرب، والقعود بكل صراط لصد الناس عنها).

ومما استشهد به رحمه الله تعالى على هذا أن آية الأنفال جاءت آمرة بالجنوح إلى السلم إن جنح المشركون إليها، حتى لا يُسبَق المسلمون إلى فضيلة. أي إن شرعة الجهاد لو كانت لحمل الكافرين على الإسلام قسراً، لما صح أن يجنح المسلمون معهم إلى السلم استجابة لرغبتهم في المسالمة والابتعاد عن الحرب، مع بقائهم على الكفر.

أقول: وربما ناقش في هذا من يقول: ولكن الله نهى المسلمين عن الجنوح إلى السلم، في سورة محمد صلى الله عليه وسلم فقال: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٥﴾﴾.

والجواب عن ذلك هو أن نعلم أولاً أن القرآن منزه عن التناقض والتهافت في أحكامه وإعلامه. ثم أن نتبين فرق ما بين الصياغة في الآيتين. فآية الأنفال تقول: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ فافترضت أن تكون البداءة في الجنوح إلى السلم من الكافرين. والآية الثانية تقول: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾.. فافترضت أن تكون البداءة في إعلان الرغبة في السلم من المسلمين. إن ملاحقة الكافرين للمسلمين في ساحة الحرب في استرضائهم بالسلم وبيان رغبتهم في الصلح، لا تتم إلا عندما يكون المسلمون متحكمين بالموقف يتمتعون بالمنعة والقوة، وعندئذ تكون استجابتهم لرغبة الكافرين موقفاً يتم اتخاذه من

عل، فلا خوف على المسلمين حينئذ من مكيدة يضمرها الأعداء أو من شروط مُهينة يفرضونها على المسلمين.

أما ملاحقة المسلمين للكافرين في استرضائهم بالسلم، والعمل على إقناعهم بالجنوح إليه، فمظنة كبيرة لتحكم الأعداء بهم وإملاء الشروط الظالمة في قبول ذلك عليهم. وإنها لمهانة خطيرة يجب أن يتسامى المسلمون عليها.

عودوا أيها الإخوة، فتأملوا في فرق ما بين صياغة الحكم في الآيتين، تزدادون يقيناً بدقة البيان الإلهي، والمعنى التربوي السامي الذي يأخذ الله به عباده المؤمنين، في اتباع ما تقتضيه آداب الحرب والسلم.

ثم إن في الناس من قد يحسب أن الشيخ البشير الإبراهيمي، إذ ينهج هذا النهج في فهم شرعة الحرب في الإسلام، إنما ينزع في ذلك من رأي يرتئيه واجتهاد شخصي انتهى إليه.. ولكن الواقع ليس كذلك.

إن هذا الذي يذهب إليه الإمام الإبراهيمي هو القرار الذي ذهب إليه جماهير الفقهاء من المالكية والحنفية والحنابلة. وهو أحد رأيين للإمام الشافعي(١) والمتأمل في آي الكتاب المبين، ورابطة

---

(١)لا يتسع المجال هنا لنقل نصوص الأئمة الفقهاء التي تبين اتفاق جمهورهم على أن شرعة الجهاد إنما هي لدرء الحرب عن المسلمين لا لإجبارهم على الإسلام. ولكني أحيلك إلى هذه المراجع: المبسوط للسرخسي: ١٠/ ٣٠، وبداية المجتهد لابن رشد: ١/ ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١، والمغني لابن قدامة: ١/ ٣٠١، وفتح القدير لابن الهمام: ٥/ ٤٥٢، والشرح الصغير على أقرب المسالك: ٢/ ٢٧٥.

ما بينها من سياق وسباق، لا يشك في أن الله أرسل رسوله مبلغاً ونذيراً وبشيراً ولم يرسله مكرهاً للناس على ما لا يؤمنون. وحسبكم من ذلك قول الله تعالى: ﴿وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ أما الآية التي جاءت بصيغة الإخبار المنبئ عن أن الله تعالى لا ينهى عباده المؤمنين عن البرّ بالكافرين الذين لم يقاتلوهم في الدين ولم يخرجوهم من ديارهم ولم يظاهروا على إخراجهم، فهي قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَـٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ وَظَـٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ وقد علمنا أن من المتفق عليه أن كل ما جاء بصيغة الإخبار في كتاب الله تعالى فهو من المحكم الذي لا يقبل النسخ. إذ هو لو تم لاستلزم أن يكون الناسخ أو المنسوخ كذباً. وكلام الله منزه عن ذلك.

أيها الإخوة: إن الإمام محمد البشير الإبراهيمي، يعدّ ثاني اثنين على صعيد القيادة الفكرية والروحية للثورة الجزائرية المباركة التي طهر الله بها أرض الجزائر من بغي الاستعمار. ولئن قضى الله بأن يرحل عن هذه الدنيا بجسمه، فإن مبدأه الذي كان يسير وتسير الجزائر عليه غير قابل للرحيل، إذ لم يكن فكراً ابتدعه من عنده، وإنما هو شرعة الله وحكمه استلهمها من كتاب الله وهدي نبيه ﷺ وما كان عليه سلف هذه الأمة رضوان الله عليهم. وشرعة الله باقية ما بقي الزمان.

لذا، فإنه لن يكون لاحتفالكم بذكرى البشير الإبراهيمي من معنى أو فائدة، إن لم تجددوا البيعة لمبدئه ومنهجه، اللذين هما السبيل الذي سار عليه الشيخ عبد الحميد بن باديس من قبله، فكان الشعلة التي استضاءت بها الجزائر على طريق الجهاد في سبيل الله ونالت بفضله الحرية والتحرير.

حصنوا أرضكم هذه ضد أطماع الطامعين - وهم كثير - بالتلاقي على وحدة المبدأ وقدسية الهدف، ونبذ الفرقة وأسبابها وإغلاق السبيل في وجه الداعين إليها والمروّجين لها. وتخيلوا أن الاستعمار ما يزال جاثماً على أرضكم، وأن كلاًّ من عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي بين ظهرانيكم، فما أنتم فاعلون. . .؟



وفي الختام أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات

مستخلص

كتاب حول واقع الإسلام في البلاد الغربية، عرض فيه المؤلف أهم المشكلات التي تثير الجدل بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية.

قسم المؤلف كتابه إلى قمسين؛ انضوى القسم الأول تحت عنوان ((دور المعرفة بعد العلم في المجتمعات الغربية)) وفيه أربع مقالات ((المعرفة واليقين بين الرؤيتين الإسلامية والغربية))، و((تأملات في مستقبل الغرب والعالم الإسلامي))، و((التيارات الدينية والفلسفية التي يمرّ بها إنسان الحضارة الغربية اليوم))، و((أسئلة خمسة تشغل بال الإسلاميين والعلمانيين على السواء)).

وأما القسم الثاني فجاء تحت عنوان ((مشكلات وأخطاء تتطلب الحل والتصحيح)) وفيه إحدى عشرة مقالة، وهي على التوالي ((نقاط الالتباس بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية))، و((نحن والغرب في معاملته للمسلمين ومعاملتنا لغير المسلمين))، و((فتاوى إسلامية في مظهرها، وخادمة للغرب في حقيقتها))، و((هل الإسلام الواحد بالأمس تصدع إلى شظايا إسلامية اليوم؟))، و((الشريعة والغرب من خلال نقاط أربع))، و((لا وجود للعلمانية إن لم تكن الحربية سنداً لها))، و((ليس في الإسلام أقلية وأكثرية))، و((نصيحتي إلى الغربيين الذين يتخوفون من الإسلام))، و((مستقبل الوجود الإسلامي الفرنسي في فرنسة))، و((محمد البشير الإبراهيمي في نظرته إلى الغرب ونصائحه للشرق)).

الكتاب مجموعة محاضرات ومقالات مركّزة في موضوع نظرة الغربيين إلى الإسلام اليوم والمستجدات في هذا الموضوع الحساس المثير للجدل الذي يتجلى كل يوم ويتوضح.